الدكتور: عبد المعين الشواف

الثَّور يَأْكُل الثَّورة

قِراءة في ثَورات التاريخ

المآسي نَفْسها وإن اختَلَفَت العُصور



الثَّور يأكُل الثَّورة

كُل الشِعارات بَرَّاقة، وجميع الثورات تُبَشِر بمُستقبل أفضَل. فليس من المَعقول أنِ يأتي زَعيم ثَورة يُريد أن يُحشِدِ خلفه الأنصار والموالين، ليُبَشِّر شعبه بكابوس، وإنما دائماً وأبداً يلوِّح بالحُلْم.

وهنا يكون السؤال التاريخيّ والأزليّ: هل يستطيع زَعيم الثَّورة أو قائدها أو مُفجِّرها أن يَنقل بلاده إلى مرِحلة ما بَعد الحُلم، أم يتوقف التغيير عند حَد تغيير اسم الدولة والعَلم والنَّشيد والعُملة.

وفي هذا الكِتاب نتناول ثورات التاريخ مُنذ الثَّورة الفرنسية وحتى يومنا هذا وكَيف فَعل زُعماء هذه الثَّورات بها، وما آلت إليه بلادهم على أياديهم، وما حققته شعوبهم أثناء حُكمهم.

كما يَرْصُد الكِتاب أخطَر ما صاحَبَ هذه الثَّورات منِ تغيرات، وكيف حَدَثَ أن تَمَنَّت بعضِ الشعوب لو لَم تَقع الثَّورات في بلادهم، بعد أن أدركت أن كُل ما فعلته الثورة هو أن وضعت ديكتاتوراً مكان آخر.

هذا الكِتاب محاولة للوقوف على حقيقة ثورات التاريخ بين المُستقبل المأمول، والواقعِ المَجهول، الذي كان ينتظر غالبيتها.

Design: Dar Alketab Alarabe
I.S.B.N. 978-977-376-897-4





darelkitab@yahoo.com
التوزيع حصري في الوطن العربي
دار الكتاب العربي



السعودية

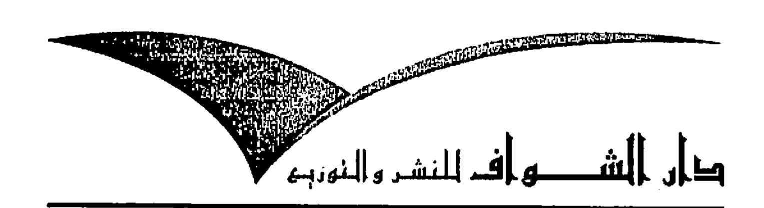
الثَّوْرُ يَأكلُ الثَّوْرَةَ

قراءةٌ جديدةٌ في ثوراتِ التَّاريخِ

اسم الكتاب: الثَّوْرُ يَأْكلُ الثَّوْرَةَ
تأليف: د. عبد المعين الشواف
المراجعة اللغوية والتدقيق: طه عبدالرءوف سعد

تصميم الغلاف: قسم الجرافيك بدار الكتاب العربي
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 13804 / 2015
الترقيم الدولي: 978-977-376-897-4

الطبعة الأولى 2016



الرياض - العليا - شارع الامير سلطان بن عبد العزيز
هاتف 0114624790 فاكس 011462267
ايميل : sales@shawafonline.com
www.alshawafintl.com

الثَّوْرُ يَأكُلُ الثَّوْرَةَ

قراءةٌ جديدةٌ في ثوراتِ التَّاريخِ

المآسي نَفسُها وإنْ اختلفَتِ العصورُ

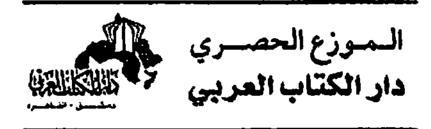
د. عبد المعين الشواف





تطلب المنشورات من دور النشر والمكتبات التالية

البلد	أسماء المكتبات
مصر	دار الكتاب العربي: 25 شارع عبدالخالق ثروت (القاهرة) - مكتبات الشروق - مكتبات ديوان شركة الشرق للمكتبات - مكتبات مؤسسة الأهرام - مكتبات أخبار اليوم - مكتبة منشأة المعارف (الإسكندرية) - مكتبات دار الفاروق (هايبر 6 أكتوبر)
ليبيا	طرابلس: المكتبة العلمية - المكتبة العربية - مكتبة السلام - دار الوليد - دار المعرفة - مكتبة 17 فبراير (بنغازي) - دار الجيل (بنغازي) - مكتبة الشعب (مصراته)
تونس	إداريسات ومعارف سوسة - شركة كتبكم تونس - المركز التونسي للكتاب - دار المعرفة - مكتبة تونس - دار الجيل - مكتبة الكتاب - سوبيس - مكتبة تومام
الجزائر	مكتبة العزة والكرامة (وهران) - مكتبات العزة والكرامة بالعاصمة الجزائر وسائر فروعها
المغرب	الدار العالمية - دار الإنماء الثقافي - دار الثقافة - دار الأمان - مكتبة الألفية الثالثة - وراقة المبادرة - دار إحياء العلوم الزاهرة - الناشر الأطلسي - وراقة الجنوب - مكتبة فرنسا - مكتبة باريس
السعودية	مكتبات الشوافي (الرياض/ الدمام) - مكتبات جرير - مكتبات العبيكان - مكتبات تهامة - مكتبات الرشد - دار الوراق - مكتبة المتنبي (الدمام) - كنوز المعرفة (جدة) - روائع المعرفة (جدة) - المكتبة التراثية
الإمارات	مكتبة زين المعاني (دبي) - مكتبات دبي للتوزيع - المكتبة التجارية (العين) - مكتبات جرير - البرج ميديا للنشر والتوزيع (أبو ظبي)
الكويت	مكتبات ذات السلاسل - دار الفكر الحديث - مكتبة العجيري - مكتبة الرسالة - الشركة المتحدة لتوزيع الصحف - مكتبات جرير - دار آفاق
سلطنة عمان	مسقط: مكتبات جرير - أحمد ناصيف 0096892339307
البحرين	المكتبة الوطنية (المنامة) - مكتبات جرير
العراق	دار الكتب العلمية (بغداد) - دار المدى للعلوم والثقافة (أربيل) - دار التفسير (أربيل) - مكتبة هورمان (أربيل) - مكتبة برايتي (أربيل) - المكتبة القانونية - مكتبة النهضة (بغداد) - مكتبة السنجري (الموصل) - دارالزمان (أدهوك) - مؤسسة المصباح (بغداد) - مكتبة المعرفة (باب المعظم)
الأردن	مكتبة دنديس - دار أسامة - مكتبة الفرسان - دار صفحات - كشك الثقافة العربية حسن أبو علي - دار جلون
فلسطين	مكتبة دنديس (الخليل) - مكتبة القدس (القدس الشريف) - دار العماد للنشر (الجليل) - دار الجندي (القدس)
السودان	مكتبات القاضي (الخرطوم - أم درمان) - مكتبة الدار البيضاء (أم درمان) - وادي النيل للتنمية البشرية (الخرطوم)
لبنان	شركة الشرق الأوسط - النيل والفرات كوم



الموزع الحصري
دار الكتاب العربي

سوريا - دمشق - الحجاز - شارع مسلم البارودي تلفاكس: 2235401 ص.ب 34825
مصر - القاهرة - 52 شارع عبدالخالق ثروت - شقة 11 تليفون: 23916122 - فاكس: 23933671
لبنان - تليفون: 434186 / 05- 652241 / 03 - ص.ب 3043 الشويفات

darelkitab@yahoo.com - daralwalid@yahoo.com - info@darketab.com
www.darketab.com http://www.facebook.com/groups/darketab
http://twitter.com/darelkitab http://www.youtube.com/darelkitab


بسم الله الرحمن الرحيم



إهداء

تقديرًا وإخلاصًا ووفاء إلى الذكرى الطيبة

والأيادي البيضاء في خدمة الدين والوطن.

إلى من نهلتُ من علمه واستزدت من خلقه.

إلى المعطاء معالي الشيخ

ناصر بن حمد الراجحي

رحمه الله

د. عبد المعين الشواف

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.. شرفني المؤلف بكتابة تقديم لهذا الكتاب، وليس لديَّ شك في أن منحي هذا الشرف لا ينبع إلا بمعنى واحد يسكن في قلب مؤلفه وهو «الوفاء»، تلك هي الصفة التي جعلته يهدي هذا الكتاب إلى معالي الشيخ ناصر الراجحي، وهو الذي جعله يشرفني بكتابة هذه المقدمة، وهو الوفاء أيضًا دافعه للبحث والتأليف والنشر، فهو يهتم في البحث والنشر والتأليف في القضايا والأفكار التي تصب في مصلحة دينه وبلاده وأمته وعروبته ويبين ويوضح أبعاد الأزمات العصرية بمنظور تاريخيٍّ تحليلي شيق، لا يبغي إلا نشر الوعي وإنارة الإدراك للأفراد والمجتمعات العربية الإسلامية.

وأنا في هذا المقام لا أستطيع أن أسترسل للثناء على المؤلف كقيمة فكرية مميَّزة وكرجل خيِّر صاحب رسالة سامية -رغم أنني أتمنى فعل ذلك- لأن شهادتي في حقه سوف تكون مجروحة، نظرًا لما تربطني به من علاقة ووشائج منذ طفولتي إلى هذا اليوم الذي بدأت أدق فيه أبواب الشيخوخة.

مازن ناصر الراجحي

* * *

هذا الكتاب

يقع هذا الكتاب ضمن سلسلة كُتب كتبها المؤلف تتناول مواضيع حساسة منها موضوع الثورات، الذي أصبح دارجًا بعد ظهور ظاهرة الربيع العربي عام 2011 - 2012 والتي غيرت كثيرًا الوجهة السياسية والاجتماعية للمنطقة العربية.

في بداية حدوث الثورات العربية تلقى الوعي الشعبي ذلك بفرح وسعادة، وساد جو كبير من التفاؤل بأن حُقبة جديدة قد بدأت، تستطيع فيها الشعوب التخلص من الطُغاة والمتجبرين وأن تسود في مجتمعاتها العدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي، وكأن الثورة حدث «فلاش» تتبدل بعده الأحوال من وضع كان كئيبًا إلى وضع سيكون جميلًا.. وانخرطت أجهزة الإعلام بهذه الأجواء المتفائلة، المثيرة فكتبت المقالات التي تثني على الثورات وإرادة الشعوب من وحي المزاج الشعبي الذي يعيش لحظته دون تحليل الحدث من بُعد تاريخي فكري واقعي يمكن فيه إبعاد المشاعر والأحاسيس والتفكير والتأمل بشكل علمي مدروس.

ومن ناحية أخرى فإن مجموعة من الكُتاب لأغراض مختلفة قاموا بكتابة المقالات للتشكيك في هذه الثورات وشيطنتها وأنها لا تعدو كونها مؤامرةً خارجية ضد البلدان التي قامت فيها، وأيضًا فإن هذا الموقف في نظري هو رد فعل سطحي تحركه مشاعر الخوف أو الأهواء ولا يرتكز إلى دراسة علمية حقيقية.

إذن فليس هناك أفضل من تأمل الظاهرة بشكل علمي تاريخي حقيقي.

أحد الجوانب المشتركة للثورات التاريخية هي:

1- أن التغيير الإيجابي لا يأتي بالضرورة من خلال الثورات، بل يمكن أن يأتي بطريق

تدريجي من خلال المؤسسات الحاكمة، ويمكن المقارنة بين التغيير الذي حدث في بريطانيا من خلال الإصلاحات الدستورية، وبين التغيير الذي حدث من خلال الثورة الفرنسية.

كلاهما أحدث التغيير الإيجابي لكن ما حدث في فرنسا كان بثمن باهظ من الخسائر البشرية والاقتصادية.. وآلام وجراحات كبرى.

2- أن السواد الأعظم من الثورات لا تأتي بتغيير إيجابي بل بتغيرات سلبية تتحول فيها الثورة إلى ما يُشبه الثور الهائج الذي لارشد لديه ولا إدراك ويستخدم القوة فقط ضد كل من يقف في وجهه.

من هنا في تقديري يبرز هذا الكتاب الممتاز في البحث التاريخي لمآل الثورات وكيف أنها تحولت من خلال من سيطروا عليها لقوة قمعية لم تجد الشعوب معها إلا مزيدًا من القمع والتسلط.

وأخيرًا أكرر شكري لمؤلف الكتاب الدكتور عبدالمعين الشواف لاختياره لي لكتابة هذا التقديم مع دعائي له بأن يوفقه المولى عز وجل في سعيه المبارك لنشر الوعي والمعرفة.

مازن ناصر الراجحي

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الشعارات كلُّها برَّاقة، والثورات جميعها تبشر بمستقبل أفضل.. فليس من المعقول أن يأتي زعيم ثورة يريد أن يحشد خلفه الأنصار والموالين، ليبشِّرَ شعبه بكابوس، وإنَّما دائمًا وأبدا يلوح بالحُلم.

هنا يكون السؤال التاريخي والأزلي: هل يستطيع زعيم الثورة أو قائدها أو مفجِّرها أن ينقل بلاده إلى مرحلة ما بعد الحلم، أم يتوقف التغيير عند حد تغيير اسم الدولة والعَلَم والنشيد والعملة.. هذا إذا استمر حكمه ولم ينازعه ثوري آخر ويبدأ سيناريو المجازر الثورية.

سؤال آخر، ربما يكون الأكثر أهمية، بل وخطورة: ماذا سيفعل زعيم الثورة بالثورة؟.. بمعنى آخر: إلى أية وجهة سيتجه؟.. هل سيحوِّلها إلى بحور من الدم؟.. أم سيوحِّد القوى الموجودة في المجتمع دون إراقة الدماء وتصفية الحسابات والانتقام ممن «ضد». ومكافأة من «مع». ليتحوَّل في النهاية إلى ثور هائج يفتُّ في عَضُدِ الدولة، ويفتك بمؤسساتها، ويقتل مواطنيها، ويمضي في حكمه ويداه مخضبتان بدماء كل من يراجعه أو يعارضه، أو حتى ينتقده، أو يذكِّره بوعوده التي قطعها على نفسه؟

هذا الكتاب يتناول ثورات التاريخ من الثورة الفرنسية حتى يومنا هذا، وكيف فعل زعماء هذه الثورات بها، وما آلت إليهم بلادهم على أياديهم، وما حققته شعوبهم أثناء حكمهم.

كما يرصد أخطر ما صاحب هذه الثورات من تغيير، وكيف حدث أن تمتت بعض

الشعوب لو لم تقع الثورات والمجازر في بلادهم، بعد أن أدركت أن كلَّ ما فعلته الثورةُ والثورة المضادة هو أن وضعت «ديكتاتور» مكان «ديكتاتور» آخر.

هذا الكتاب محاولة للوقوف على حقيقة ثورات التاريخ بين المستقبل المأمول، والواقع المجهول، الذي كان ينتظر غالبيتها.

دكتور: عبد المعين الشواف

* * *

الفصل الأول

الثور يأكل الثورة

الحلمُ والكابوسُ

بمجرد أن يصل الثائر إلى السلطة، يبدأ بتأليه الذات، فإذا كان لأحد أن يُحدد مصير البلاد والعباد فيكون هو، وإذا كان لأحد أن يرفع هذا، ويخسف الأرض بذاك، فيكون هو أيضًا، وإذا كان على أحد أن يأخذ البلاد والعباد يُمنةً أو يُسرة، كيفما يرى، وكيفما يشاء، فيكون هذا الأحد هو ثور الثورة.

والثورة كمصطلح سياسي – كما هو معروف – تعني الخروج عن الوضع الراهن إلى الوضع الأفضل، أو الوضع الأسوأ من الوضع القائم.

وتعرف الثورة أيضًا على أنها ظاهرة اجتماعية تقوم بها فئة، أو جماعة ما، هدفها التغيير وفقا لأيدولوجية هذه الفئة أو الجماعة، ولاترتبط بشرعية قانونية، كما تعبر عن انتقال السلطة من الطبقة الحاكمة إلى طبقة الثوار.

أما التعريف التقليدي القديم للثورة، والذي وُضع مع انطلاق الشرارة الأولى للثورة الفرنسِية فهو قيام الشعب بقيادة نُخَب وطلائع من المغامرين لتغيير نظام الحكم بالقوة.

طوَّر الماركسيون هذا المفهوم بتعريفهم للنُّخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادات العمال التي اسموها «البروليتاريا».

أما التعريف أو الفهم المعاصر والأكثر حداثةً للثورة، فهو التغيير الكامل لجميع المؤسسات والسلطات الحكومية في النظام السابق لتحقيق طموحات التغيير لنظام سياسي مستقر يوفر الحقوق الكاملة والحرية والنهضة للمجتمع.

أما المفهوم الدارج أو الشعبي للثورة فهو الانتفاض ضد الحُكم الظالم. وقد تكون

الثورة شعبية مثل الثورة الفرنسية عام 1789 وثورات أوربا الشرقية عام 1989، أو عسكرية التي تُسمَّى انقلابًا مثل الانقلابات التي سادت أمريكا اللاتينية في حقبتيْ الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، أو حركة مقاومة ضد مستعمر مثل الثورة الجزائرية (1954-1962).

أما الانقلاب العسكري فهو قيام أحد العسكريين بالوثوب للسلطة من خلال قلب نظام الحكم، بغية الاستئثار بالسلطة والحصول على مكاسب شخصية من كرسيِّ الحكم.

والثورة ظاهرة مهمة جدًّا في التاريخ السياسي. الثورة: حركة سياسية في البلد حيث يحاول الشعب إخراج السلطة الحاكمة.

وتُستخدَم المجموعات الثورية العنف في محاولة إسقاط حكوماتها. ويؤسس الشعب حكومة جديدة في البلد بعد إسقاط الحكومة السابقة.

ويُسمَّى هذا التغيير في نظام الحكومة أو في القيادة الحاكمة «الثورة» لأنه يصبح إلى السلطة الحاكمة الجديدة.

وفي الثورات أحيانًا، يتمرد الجيش ضد السلطة الحاكمة، وبعد ذلك يؤسس حكومة استبدادية عسكرية في البلد.

وتبدأ الثورات بتحرك الشعب، وينتهي الأمر بدكتاتوريات عسكرية.

حيث انتهت معظم الثورات في أمريكا اللاتينية بحكومات عسكرية، ومعظم الثورات في التاريخ السياسي عنيفة. وكثير من الثورات أصبحت حروبًا ضارية باسم الثورة راح ضحيتها كثير من الأبرياء.

ومن المهمِّ هنا أن نتوقف عند العلاقة بين الثورة والأيديولوجية، حيث لا يذكر التاريخ ثورة شعبية قامت، أو نجحت على أساس برنامج قائم مسبقًا على أيديولوجية

سياسية فكرية وحركية معلنة، وحتى الثورات التي انتهت إلى أنظمة ذات أيديولوجية رسمية، كما في الحالات الروسية والإيرانية والكوبية وغيرها، كانت في البداية ثورات ضد الظلم، أو لتغيير نظام الحكم، أو للتحرر من الاستعمار، وقد استجلبت الأحزاب المسيطرة، وأدت إلى سيطرة حزب أو حركة على الثورة في نهايتها وعلى السلطة .

وأثناء الثورات تحرص حتى الأحزاب الأيديولوجية على تقديم برنامج يجمع جميع فئات الشعب، وتحاول أن تخفي برامجها الخاصة بها إلى أن تتمكن من الوصول بواسطة الثورة للتفرد بالسلطة.

قد تسبق الثورة تحوُّلات ثقافية وأيديولوجية واسعة لدى فئات الشعب، ويصعب الحديث عن فكر ثوري ودوافع ثورية من دون مثل هذه التغيرات التي تؤدِّي إلى ضياع الحلم الموعود والمستقبل المشرق إلى ظلمٍ لا يُحتمَل. وبعد أن يستريح الثائر على كرسي من كراسي الدبابة ويتخذ طريقه إلى السلطة ينسى وعوده ويُنسيه بريق السلطة وتصفيق المنافقين وعوده المعسولة التي تذهب أدراج الرياح.

لهذا فإن الثورات الشعبية بطبيعتها ليست ثورات أحزاب أيديولوجية تسعى إلى الحكم، وهذا النوع من الثورات غالبًا ما يفشل في توحيد الشعب ويتحول إلى حروب عصابات، أو يتخذ شكل انقلاب عسكري أو غيره من الأشكال.

والثورات الشعبية ليست حزبية، لكن الأحزاب التي تنشأ بعد الثورة وتسيطر على السلطة فتنشئ تاريخًا للتفخيم الذاتي ، مبنيًا على تصور شخصية ما أو فكرٍ معين.

ويمكن القول إنه يصعب التفرقة بين الحركة الاجتماعية والثورة بسبب التشابه الكبير بينهما والأمر يؤدي أحيانًا إلى المزاوجة بين المفهومين، فالحركة الاجتماعية تنظيم اجتماعي له هياكله ومؤسساته التنظيمية، ويهدف إلى تحقيق أهداف محددة، ومن وسائل هذه الحركات الثورة، والتي يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق وتجسيد أهدافها.

وعادة ما تمر الثورة بعدة مراحل.. فالثورة عملية تغيير سريع وجذري للنظام السياسي بما يؤدي إلى الإطاحة بالنظام القديم، والنخبة التابعة له.

والثورة مختلفة عن عمليات التغيير الصغيرة أو المتوسطة، التي تحافظ على النظام القديم؛ فالتغييرات عادة ما تكون تجميلية.

ويمكن اختبار الثورة الحقيقية عن طريق رؤية ما إذا كانت قد أطاحت بالنخبة القديمة أم لا، فإذا ظلَّت في مكانها فما حدث لا يُعتَبر ثورة.

وهناك خمس مراحل تمر بها الثورات جميعها تتمثل في:

1- **مرحلة انهيار النظام القديم**: في هذه المرحلة تتطور مجموعة من مشاعر عدم الرضا عن الحكومة، نتيجة تعطل الإدارة وتزايد الضرائب، وتبدأ تدريجيًّا ثقة الشعب في الحكومة تتآكل. كما تبدأ الحكومة في فقدان ثقتها في نفسها، ويحول المفكرون ولاءهم من النظام القائم إلى نظام آخر مُقتَرَح يحمل قدرًا من المثالية، ويتزامن مع بدء عملية تحديث اقتصادي، تلعب دورًا كبيرًا في إثارة مشاعر السُّخط والحقد.

2- **المرحلة الأولى للثورة**: وتبدأ بالتحرك من أجل تغيير الوضع القائم، فيبدأ التآمر على النظام القائم من خلال تشكيل اللجان والشبكات والخلايا، واتخاذ الإطاحة بالنظام القديم هدفًا لها، وتبدأ بعض مظاهر التمرد الشعبي على النظام، ويبدأ تطوُّر مأزق سياسي يستعصي حله، وتلجأ الحكومة إلى استدعاء قوات الأمن، الأمر الذي يؤدي إلى عكس النتائج التي يبتغيها النظام نظرًا لزيادة غضب الشعب، وفي النهاية يصبح النظام القائم خارج نطاق الخدمة.

3- **مرحلة تولي المعتدلين السلطة**: خلال هذه المرحلة يتولى القيادة المعتدلون، وهم الذين عارضوا النظام القديم، ولكنهم ما زالوا مرتبطين به، ويبدأون إصلاحات

معتدلة غير جِذرية، وغير كافية أيضًا بالنسبة للمتشددين الموجودين بين الثوار، ويُتَّهم المعتدلون بالجُبن والتوافق مع قوى النظام القديم، وربما يعود ذلك إلى أنهم لا يتمتعون بالصرامة الكافية.

4- مرحلة تولي المتشددين السلطة: حيث يقوم المتشددون الأكثر صرامة، والأفضل تنظيمًا من المعتدلين، الذين يعرفون ما يريدون تحديدًا: الإطاحة بالمعتدلين، وتولِّي قيادة الثورة، ويتم التخلص من أية بقايا للنظام القديم، ويفرض المتشددون على الشعب طاعة النظام الجديد بقيمه وقوانينه، ويتعرض المخطئون للعقاب.

5- وفي النهاية، لا يستطيع المجتمع تصعيد الثورة ويصبح الشعب حتى الثوريين منهم - منهَكًا، ويتوق الجميع إلى الاستقرار وتسيير عجلة الاقتصاد مرة أخرى، والتمتع بالأمن الشخصي.

وتختلف الثورة عن الانقلاب العسكري في كون الأخير يتمثل في قيام أحد العسكريين بالوثوب للسلطة من خلال قلب نظام الحكم، بغية الاستئثار بالسلطة والحصول على مكاسب شخصية من كرسي الحكم.

وكثيرًا ما نسمع في عصرنا الحالي عن كلمة ثورة، وكثيرًا ما سمعنا في الزمن الماضي عن هذه الكلمة، وتطلق الثورة حاليًا على ما يسمى بالربيع العربي، حيث سمعنا عن الثورة الليبيَّة، والثورة السورية، والثورة اليمنية، من قبلهم الثورة التونسية والمصرية، ومن ذلك نُعَرِّف الثورةَ بأنها عبارة عن أمر سياسي يخص الدولة، وهي الخروج عن الأوضاع الراهنة والعمل على تغييرها، ولا يهم إذا كانت إلى وضع أسوأ أو أفضل، ويكون ذلك عن طريق الدافعية التي يقودها ويحركها عدم الرضا عن أمرٍ ما.

حاول المؤرخ والأكاديمي الأمريكي (كرين برينتن) تأسيس نمط تتبعه معظم الثورات، فدرس أربع ثورات كبرى: الثورة الأمريكية، الثورة الفرنسية، الثورة الروسية، والحرب الأهلية في إنجلترا.

ويحلل مؤلف الكتاب ميول مجتمع يسبق ثورة كبرى، وهو يرى أنه يجمع بين التوترات الاجتماعية والسياسية بسبب التدهور التدريجي لقيم المجتمع. وفكرته عن الثورة هي أنها عملية قلب السلطة مما يؤدي إلى تولّي المتطرفين السلطة، ثم تهدأ الأمور.

وقد شبَّه الثورة بحُمَّى ترتفع بسبب شكاوَى أفراد شعب ما. ومن أعراض هذه الحمى انهيار هيكل السلطة حيث تستعر الحمى ثم يصبح واضحًا أن الناس لا يتحملون تلك الحمى وتحل سلطة أفضل محلَّ هذا الاهتياج ويصبح الناس أسعدَ.(1)

من خلال تتبع الثورات عبر التاريخ القديم والحديث، نجد معظم زعماء الثورات يتحوَّلون إلى ثيران هائجة تتغذى بدماء شعوبها ليحولوا أحلام شعوبهم إلى كوابيس بفعل طغيانهم، وتجسيدهم لأبشع صفات الوحشية كما نرى على الشاشة تطاير شظايا الأجسام البشرية.

فنجد ثيران الثورات بعد أن يستتب لهم الأمر يصادرون حرية شعوبهم ويمنعونهم حتى من إبداء رأيهم أو فكرهم، فهم فقط من يقررون متى تتكلم شعوبهم وفي أي موضوع يتحدثون ومتى يسكتون.

ونجدهم يرهبون شعوبهم ويرغمونهم على الاعتقاد والإيمان بما يؤمنون به، فهم وحدهم المصلحون أما الشعب فهو لا يعرف مصلحته، ولا يستطيع تقرير مصيره.

يستغلون ويسرقون أموال شعوبهم ويستولون على أراضيهم من أجل مطامعهم الدنيئة والفاسدة.

وتجدهم يلاحقون كل من يعارضهم، أينما كانوا ويدعون إلى قتلهم أو اغتيالهم سواء في ساحات النصر الذي حققوه على شعوبهم أو في بيوتهم.

وتجدهم يضلُّون شعوبهم ومن يتبعهم عن طريق دفع الأموال للمرتزقة والفاسدين والبلطجية.

ونجدهم يظنون أنفسهم بأنهم آلهة لاتُخطئ، وأنهم وحدهم فقط من يملكون الرأي السديد. وفي غمرة اعتزازهم واغترارهم برأيهم يظنون ويؤمنون إيمانًا يقينيًا وجنونيًا وهستيريًا بأن رأيهم أصح الصحيح.

ونجد زعماء الثورات أو الثيران كيف يجيدون المناورة والخداع، ويجمعون من حولهم البطانة الفاسدة التي تزيدهم ظلمًا وطغيانًا.

ويعتقد هؤلاء الطغاة بأن المصلحين من المواطنين المطالبين بحقوقهم المشروعة هم سبب خراب البلاد. وتصبح الخيانة والعمالة أبسط التهم لمن يعارض نزواتهم.

والأخطر والأبشع عندما يؤدي حكم هؤلاء الطغاة إلى حمامات دماء، بسبب محاولتهم مد حكمهم بزرع الفتن بين طوائف الشعب وتقليب بعضهم على بعض.

وقد يورِّطون شعوبهم في حروب لا طائل منها، ولا مبرر لها، لينتهي الأمر بقتل جنودهم، أو احتلال أراضيهم.

الثورات التي حدثت في فرنسا وروسيا وإفريقيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية حملت كثيرًا من الطغاة إلى السلطة، فقاموا بمجازر مروعة، ونهبوا أموال شعوبهم، لأن الثورة عملية غير منظمة، يستطيع ثيران الثورة بما يملكون من أساليب ملتوية أن يصلوا إلى قمة الهرم، ويستحوذوا على السلطة ويصاب المجتمع بالفساد في غياب وجود آليات الضبط الاجتماعي، وافتقاد العدالة في القضاء، وغياب حرية الرأي، وحرية التواصل الاجتماعي يؤدي إلى تسلق ثيران الثورات وحاشيتهم وبطاناتهم للمناطق المهمة في المجتمع، يساعدهم في ذلك الانفلات الأمني للثورة، وتصاعد الشعارات والخطب ذات العبارات الرنانة ولهفة الجماهير للوصول إلى الفردوس الثوري الذي وعدوهم به للتخلص من النظام السابق.. فهم يلجأون إلى سياسة التخويف والحرمان من الحقوق وكتم الحريات وصولًا إلى ملْء السجون بمن يطالب بحريته ومن ثم قتل من لا ينفع معه التهديد والوعيد وكل ذلك يتم باسم مصلحة الوطن.

ومن أساليبهم اتباع سياسة فرق تسد، فهم يعملون على زرع الفُرقة بين أطياف المجتمع كله، فهناك جهودٌ في التفرقة الطائفية والمذهبية، كما أن هناك جهودًا مماثلة للتفرقة بين أصحاب التيارات المختلفة، لكي يضعف جميعهم ثم يتجهون إلى الثائر يلتمسون رضاه.

ومن أساليبهم أيضًا سياسة التخويف والتجويع والحصار، ثم السجون وصولًا إلى القتل والتدمير وإلصاق شتى أنواع التهم بمن يعارضهم حتى ولو كانت هذه المعارضة بأسلوب أرق من جلد الثعابين، فهؤلاء لا يحتملون أيَّ نوع من المعارضة لأن ذواتهم مقدسة وفوق كل القوانين.

وعادة ما يتملك ثور الثورة أو زعيمها، شعورًا جارفًا بأنه قادر على تجاوز القوانين الكونية التي تفرض العدالة.

يقول المؤرخ الفرنسي جوستاف لوبون في كتابه الشهير، والذي يُعدُّ مرجعًا عالميًا في ثورات التاريخ «روح الثورات والثورة الفرنسية»:

«حقد رجال الثورة الفرنسية على الناس والنظم وكل شيء هو أحد مظاهرهم العاطفية، ولم يهدأ هذا الحقد إلا بقتل كل امرئ ممن يخالفهم، وسبب ذلك هو أن هؤلاء الهائجين لما اعتقدوا أنهم على الحق صاروا كالمؤمنين في كل زمن لا يطيقون مسامحة من لم يكن على مذهبهم، فصاحب الإيمان الديني أو العاطفي يميل على الدوام إلى حمل الناس على إيمانه وهو لا يتأخر عن القتل في سبيله إذا استطاع ذلك. لم يكن اختلاف المعتقدات وحده سبب الأحقاد التي ظهرت أيام الثورة الفرنسية بل صدرت تلك الأحقاد أيضًا عن المشاعر الأخرى كالحسد والحرص والعُجب».(2)

ويقول لوبون: «للخوف في أيام الثورات شأن عظيم يقرب من شأن الحقد، حقًا شوهد الخوف بمظاهره كلها في ذلك الزمن، وكان الظهور بمظهر العاقل المعتدل أخوف ما يخافه الناس، فقد سابق أعضاء المجالس وموظفو الاتهام وقُضاة المحاكم

خصومهم في التطرف، أي في اقتراف الجرائم ولو أن معجزة أزالت الخوف من المجالس الثورية لكان لها شأن آخر وكان للثورة الفرنسية وجهة أخرى».

ويضيف لوبون: «في أيام الثورات لما جاز لكل امرئ أن يصعد إلى أعلى المراتب فإن خلق الحرص يهيج عند الناس فيظن أحقرهم أنه أهل لها فيبلغ الزهو فيه غايته. وللحسد شأن عظيم في الأدوار الثورية، فكان حسد الناس للأشراف سببًا من أسباب الثورة الفرنسية،إذن كانت عزة النفس المجروحة والحسد سببين لما ندرك مغزاه اليوم من الأحقاد».

وإذا كان هذا هو تحليل لوبون فلننظر ماذا يقول إمبراطور فرنسا نابليون بونابرت الذي جاءت به الثورة الفرنسية إلى الحُكم ليحكم بالحديد والنار.. قال نابليون: «إن الزهو كان سببًا للثورة الفرنسية، ولم يكن السعي إلى الحرية سوى حُجة باطلة».

ويمكن القول إنه يسهل وقوع الثورة إذا كان زعماؤها من ذوي النفوذ العظيم، وأما مبادئ الثورة فلا تدخل في قلب الشعب إلَّا بالتدريج، فالشعب يقوم بالثورة من غير أن يعلم سببها، ومتى ساقه الحظ إلى إدراك هذا السبب فإن الثورة تكون قد انتهت منذ زمن طويل.

ويقوم الشعب بالثورة مجيبًا دعوة المستفيدين، وهو مع عدم إدراكه شيئًا يستحق الذكر من أفكار هؤلاء الزعماء تتوارده هذه الأفكار حسبما يمليه عليه خياله.

تثبت لنا سُنن روح الجماعات أن الشعب لا يسير من غير زعماء، وللزعماء في كل ثورة سياسية تأثير، ومع أنهم لا يبتكرون المبادئ التي تستند إليها فإنهم يتخذونها وسيلة للعمل.

ويقول (جوستاف لوبون) في كتابه السالف الذكر: «تسير الجماعة التي هيجها الزعماء معتزة بعددها، ومثل تأثيرها كمثل تأثير القنبلة التي تخترق الدرع مستمدة

قوتها من شيء آخر، وقلما تدرك الجماعة شيئًا من الثورات التي تقوم بها، فهي تتبع الزعماء طائعة من غير أن تبحث عن شهواتهم».

يقول (ديورانت) في موسوعته «قصة الحضارة»: «الحضارة تبدأ حيث ينتهي الاضطراب والقلق، لأنه إذا أمن الإنسان من الخوف تحررت في نفسه دوافع التطلع، وعوامل الإبداع، وبعدئذ لا تنفك الحوافز الطبيعية تستنهضه للمضي في طريقه إلى فهم الحياة وازدهارها» وعلى النقيض منه يصير السقوط حاضرًا في دولة الخوف، في حضرة نظامٍ يدَحِّضُ الفكر ويقوِّض الطاقات، وفي أسوأ الأحوال يستأصلُ القوى الحية في المجتمع.(3)

وفي ذات الإطار، مقولة لـ (ابن خلدون) في (المقدمة) بأنَّ العدل أساس لبقاء الدولة واستمرارها، بينما الظلم أساس النهاية والانقضاء، وعنده أيضًا، أن العمل والإنتاج والكسب أساس رئيس للدولة، وانتفاءه يفضي إلى ظلم اجتماعي يتفاقم مع ما يقترفه النظام بحق المضطهدين، ومع ذلك تظل السلطة لا تدرك المخاطر، وإذا شاءت الظروف لها أن تستفيق من الوهم فسيكون الوقت قد فات.

إن استمرار الجور يجعل السلطةِ مترفة غير أنها ضعيفة سياسيًّا، إذ سُرعان ما تعصف ببنيانها الأزمات، وتتفاقم سوءات النظام ويتوحش الفساد، بالتالي لن تظل الجماهير حبيسة الخوف والصمت، عندها لا سبيل لردِّها عن ثورتها مهما بلغت أفانين القهر والاستبداد، وللإمام علي-رضي الله عنه- مقولة مؤداها.. **إنَّ الكفر يتواجد في المكان الذي يتواجد فيه الفقر.**

لذا يكون كثيرٌ من العنف في مواجهة سلطة الخوف تبريرًا تتجه إليه القوى المعطلة، علاوةً على أن الإسقاطات النفسية لتراكمات الإحباط والاحتقانات النفسية لمكبوتات القهر عبر سنوات طوال، جيرت لحساب عنفٍ يطغى على كل شيء، إلى أن يقوِّض

الدولة، وفي أحايين يكون للعنف المفرط قوالب فكرية يبرر بها تصفية نظم سياسية واجتماعية وثقافية، بدواعي القضاء على الرجعية أو الطبقية .. إلخ.

وبالتالي، العنف يصبح تشريعًا سياسيًّا لأجل ممارسة الضغوط السياسية بواسطة مظاهر عنيفة تحدث أضرارًا أحيانًا بمكونات حكومة الدولة التي تكون في الغالب متربعة على سياسات فاشلة، ويشيع في هذه الدولة، حسب موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، الجو التسلطي حيث يصير الجو الاجتماعي استبداديًّا، إذ أن الزعيم المستبد يصنع القرارات الاجتماعية كلّها ويقلل اتصالاته بأعضاء الجماعة إلى أدنى الحدود.

ويتعاظم الاستبداد والعنف الثوريُّ المتسلط كلما توقعت الشخصية الديكتاتورية خطرًا سيأتي به خروج المجتمع من قوقعته ومغلف البؤس الذي تستنكف خططه السياسية خروجًا عن تلك الظروف، ولعلماء النفس أبحاث في طرازات الشخصية المستبدة، فقال (أدورنو وفر ينجل وليفنسو وسانفورد) عام 1950م بعد قيامهما ببحث تاريخي خلصا منه إلى أن **الشخصية المستبدة أو المتسلطة هي نمط من الشخصية التي ينمو صاحبها وسط أبوين يكونان مسيطرين، بما ينمي لديه حب التسلط، حيث إن الطفل إزاء تلك السيطرة ينمو في نفسه شعور الكراهية التي يكبتها مقابل جبروت الوالدين، وما ينبغي أن يكنه من حب لهما، لكن الكراهية يسقطها نفسيًّا على الآخرين، وخصوصًا الضعفاء غير القادرين على الرد، والقلة العرفية والدينية في مجتمعه**، حيث إن المستبد يحترم القوة ويخشاها، ويحترم القوى الأكبر منه التي يخضع لها، بل ويتجه نحوها، وشعور الاستبدادي نحو الأقوى ثنائي فهو يكرههم لقوتهم ويمتثل لهم لأن ذاته النفسية تعودت على الخضوع للأقوى ولتوجيهاته، وهو أيضًا عاجز عن التصرف بمفرده، إذ هو دائم الاحتكام إلى رؤسائه لو كان مرؤوسًا، وإلى القوانين واللوائح ينفذها تنفيذًا صارمًا، وعندما يجتهد في أمر مستقبلي فلا يحيد

عنه قيد أنملة، أو يفسر أمرًا ما فلا يتنازل عن تفسيره ولا يرجع عنه أبدًا وإن خسر كل شيء، وبالتالي فطراز الشخصية المستبدة تصير كارهة للتغيير السياسي والاجتماعي، ومقاومة لكل جديد، لأن ذاته الراكدة يقلقها أن التغيير سيهدد وجودها.

في الدولة المستبدة تختفي مظاهر العمليات العقلية، فيصبح الأفراد بمقتضاها مغيبين عن إدراك البيئة الداخلية والخارجية، حيث يجري تلغيم عمليات المعرفة من إحساس أو إدراك وانتباه وتذكر وربط وحكم وتفكير ووعي، فقد أثمرت الدعايات السوداء المنظمة في التأثير السلبي على اتجاهات وآراء الآخرين، غير أن الاستقراءات التاريخية تدل على أنه كلما طغت ظروف الكبت والاستبداد الاجتماعي كلما أفضى ذلك إلى دورات من العنف والاحترابات تجرف كل شيء عندما تجد مساحات أو مجالات للتحرك والقفز من العتمة والظلمة المستبدة إلى واجهة الأحداث، إذ أن واقعًا استبداديًا يجني في بدنه على ثوابت النهوض وعند انقضائه تتكفل الظروف بما ستؤول إليه دورة العنف، وحينها يكون للتيارات الفكرية فرص للتحرك كحال فكرة الشيوعية التي تحرك قطعانها عندما آن أفول القيصرية عن روسيا، أو الثورة الشيعية بإيران عندما حان أفول الشاه، الذي انشغل بذاته فكانت تسيطر رغباته الفردية وحاجاته الذاتية على تفكيره الواقعي الذي يفترض أن يراعي الأعراف والتقاليد المجتمعية الإيرانية، التي اجتاح هيجانها أدوات القمع التي تحول بينه وبين شعبه.

وقد يكون الهدف واحدًا قبل الثورة وبعدها ولكن يختلف الأسلوب فقد كان للشاه ومن أتى بعده هدف واحد وهو إحياء أمجاد الإمبراطورية الفارسية فرأى الشاه أن ذلك يقوم عن طريق العلمانية. ومن أتى بعده اختار طريق العمامة والعباءة أفضل طريق لعودة دولة ككورش ما قبل الإسلام فاستبدلوا التاج بالعمامة مع المحافظة على الهدف الحقيقي بإقامة الإمبراطورية الفارسية.

لذا، فإنَّ الدولة الفاشلة لا تعقل أين تفضي بالمجتمع سياستها!، ففي ظلها تتهيأ وتنتشر سلوكيات فكرية تستثمر حالات التآكل في بنية المجتمع الواحد لتسويق الخلاص، منها الادعاء بالانكفاء على الماضي.. ورغم ادعاءاتها إلا أنها حيال تيارات فكرية مغايرة، تتعامل معها بذات المبدأ الاستبدادي والإقصائي الذي تدعو الناس للتخلص منه.

طغيان الخوف بين الحاكم والمحكوم في مجتمعات عربية وإسلامية يعزز من وهن تلك الدول، التي تتجسد أنظمتها في ديكتاتورية الحاكم الذي سيكتشف حقيقة مُرة، هي انفضاض الشعب والقوات العسكرية عنه، حينها تجد أن نظامها الحاكم لم يعد موجودًا، وأن كرسي الدبابة الذي أوصله للسلطة ستسير دبابة أخرى تطيح به ثم تسير دبابة ثالثة ويستمر مسلسل الدماء ويدفع الوطن ثمن هذه المغامرات المدمرة.



الفصل الثاني

فخ الكاريزما

كثيرًا ما يُصاحب الثورات تعبيرات معينة منها تعبير «القائد الكاريزمي» وهو مفهوم يكتنفه كثير من الغموض، وغالبًا ما يصطدم بأرض الواقع، ليخرج منه تعبير آخر، بفعل ممارسات هذا القائد أو الثور. هذا التعبير هو «القائد الكارثي» لأنه سيوصل أمته إلى الكارثة. كما حدث في ثورة القذافي عام 1969. فقد كان أنصاره يهتفون «إبليس ولا إدريس»(*) وقد حققت الأقدار رجاءَهم.

والكاريزما – كما يشار إليها – هي الخاصية أو الموهبة التي يتفرد بها القادة أوالزعماء، أو حتى أفراد يتحلُّون تجذب إليهم الآخرين، وتجعلهم أقرب ما يكونون إلى قلوب الناس.

والكاريزما على هذا النحو تعني المواهب الجاذبة الساحرة، وبمعنى القدرات الخلابة التي تجعل الفرد بفضل مواهبه الفطرية ومَلَكاته الطبيعية قطبًا أو محورًا لكل اهتمام السامعين والمتابعين.

ولكن المشكلة هي أن استخدام الكاريزما أصبح مطية لسوء الفهم وخطأ الرأي لدرجة أن المبالغة في تسويقها كما نتصور وصل بها إلى سوقية الابتذال.. حيث لم يعد الناس يدققون في فهم أبعادها، ولا في التدقيق في الأصول التي تصدر منها.

وكلمة «كاريزما» – كما هو معروف – مشتقة من الأصل اليوناني «كاريز» التي تعني الموهبة أو العطية أو البركة الموهوبة من السماء.

وبهذا فالفرد الكاريزمي يعني الإنسان الذي أضفت عليه المقادير نعمة الجاذبية وقدرة التأثير إلى حد الإلهام على الآخرين أفرادًا كانوا أو جماعات.

---

* يقصدون الملك إدريس السنوسي الذي قامت ثورة القذافي لخلعه.

وقد شهدت العقود الأولى من القرن العشرين طرح هذه المقولات والبحث عن «الكاريزما» في إطار دراسات علم الاجتماع وعلم السياسة، وخاصة على مستوى المدرسة الألمانية التي كان من أعلامها المفكر الألماني الشهير (ماكس فيبر)(*) في تحليلاته لأنماط القيادة وفي تعريفاته لمصطلح الكاريزما.

طرح المفكرون الألمان ومنهم (ماكس فيبر) شروطًا في هذا الصدد، كان في مقدمتها: أهمية الاستقامة الأخلاقية والمناقب السلوكية في شخصية القائد الكاريزمي، فضلًا عن أهمية توافر عناصر اقتناعه برسالة يؤديها تجاه شعبه وقضاياه، إضافة إلى أهمية أن ترتبط الرسالة بما يحقق المصالح العليا لمن يتبعونها ويقتنعون بها في الحرية والعدالة والأمن.

وفي كتابه: (زمن الكاريزما)، يُحدِّد مؤلفه البروفسور (آرثر شفايتزر) الاستقامة الأخلاقية كشرط في شخصية القائد الكاريزمي.

ويحرص (شفايتزر) على أن يُسجِّل ملاحظة بالغة الأهمية يسوقها على النحو التالي: صحيح أن (ماكس فيبر). أكد على الموهبة غير الاعتيادية لهذا القائد أو ذلك الزعيم، لكنَّ الأهمَّ أنه حرص على أن يميز بموضوعية تدعو للإعجاب بين شرعية هذا القائد وعدم شرعية ذلك الزعيم، وبمعنى أن هناك قائدًا كاريزميًّا رائعَ الجاذبية ويحظى بالشرعية، فإذا به يقود شعبه نحو البناء والتنمية والتطور والسلام العادل والرخاء المستفيض. وهناك قائد كاريزمي آخر، ولكنه أقرب إلى زعيم عصابة، فهو موهوب في التأثير على أتباعه ولكنه يفتقر إلى شرعية البناء والتنمية والعدل والسلام، ويكفيه أن يؤثر في الجموع مسلوبة الإرادة، فإذا به يقودها إلى الهدم والتدمير، أو إلى إشعال الصراعات وانتهاك الحرمات وإسقاط القيم التي تنظم حياة الناس.(4)

ومن ثَمَّ فهناك زعماء كاريزميون في عصرنا، يمكن تصنيفهم كطُغاة مستبدين مثل (أدولف هتلر) في ألمانيا النازية، أو (فلاديمير لينين) و(جوزيف ستالين) في روسيا

* أحد مؤسسي علم الاجتماع وعلم السياسة (1864 - 1920).

الشيوعية، و(موسوليني) في إيطاليا الفاشستية، و(عبد الناصر) في مصر، و(صدام حسين) في العراق، و(معمر القذافي) في ليبيا وغيرهم.

وهكذا فليست الكاريزما هي الطغيان، فالكاريزما هي كسب ولاء وثقة الناس، وليست تعذيب الناس وفقدان حبهم وثقتهم، ولا تكتمل الشخصية الكاريزمية إلا بشرط أن يجسد الزعيم القائد الكاريزمي أماني شعبه وطموحات ناسه وأحلام نطاق عريض من الجماهير البسيطة من محبيه ومعجبيه ومؤيديه، (كوينستون تشرشل) رئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، إذ كان يمثل إرادة انجلترا في هزيمة ألمانيا النازية، و(شارل ديجول) الذي بدأ من بساطة كونه واحدًا من قادة المقاومة الوطنية الفرنسية ضد الاحتلال الألماني لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، ثم ما لبث أن تحوّل مع تحرير بلاده إلى كاريزمية الزعيم التاريخي، المؤمن بعظمة فرنسا وإرادة شعبها وهذا ما دفعه مع أواخر الخمسينيات لإبرام اتفاق الجلاء والاستقلال مع المجاهدين الجزائريين، بعد احتلال استعماري فرنسي لذلك البلد العربي المناضل دام 132 عامًا.

وهكذا، فهناك عادة وجهان للكاريزما كما يمكن أن نسميها: الوجه الأول هو: فشل الكاريزما. والوجه الثاني هو: طموح الكاريزما.

من أمثلة الكاريزما الفاشلة ما حدث للزعيم النازي الإنجليزي (سير أوزوالد موزلي). الذي كان خطيبا مفوها وقادرا على تحريك الجموع. لكن الجماهير كما يوضح ما حدث لم تقتنع بأنه يصدر عن رسالة نبيلة يؤمن بها ومن ثم فقد خذلته جموع الناخبين.

وفي أميركا حاول السناتور (أيوجين ماكارثي). منذ عام 1950 أن يلعب دور القائد الكاريزمي، صدقته جماهير الناخبين في البداية فقد كان بدوره خطيبًا بارعًا وقادرًا على تحريك عواطف المستمعين، لكنه ما لبث أن باء بالخسران عندما أدرك أفراد الشعب الأميركي - يستوي في ذلك نخبة المثقفين والساسة وكذلك قواعد الجماهير الشعبية - أن الرجل عندما رفع شعار تطهير أميركا من العناصر «الحمراء» على نحو ما كان يصف

الماركسيين، فقد كان يصدر في حقيقة الأمر عن منطق البغض ويحض على الكراهية ويعتمد أسلوبًا من الابتزاز السياسي والتشهير بسمعة الناس.. كان أقرب إلى الإرهاب الفكري بل والاغتيال المعنوي لدرجة أن وصفت الحوليات التاريخية الأميركية حملة «ماكارثي» التي حملت لافتة «محاربة الأنشطة اللاأميركية» بأنها كانت أقرب إلى «مطاردة الساحرات الشريرات» وكم كان تأثيرها الرهيب على سمعة فنانين ومثقفين لدرجة دفعت بعضًا منهم إلى، الانتحار!

بنفس المقياس كانت قدرات ومواهب رئيسهم الأسبق «ريتشارد نيكسون» كفيلة بأن تؤهله بل وترفعه إلى مصافي الزعامة الكاريزمية، لكن فضيحة «ووتر جيت» التي اكتشف فيها الشعب الأميركي أن رئيسه كان يخدعه أو يكذب عليه، جاءت ضربة قاصمة بقدر ما كانت عاملًا يؤكد بعمق أهمية عنصر الاستقامة والمناقب الأخلاقية التي لابدَّ وأن يتصف بها القائد الكاريزمي، خاصة في زماننا الراهن الذي لم تعد فيه أسرار محجوبة، بل أصبح كل سلوك وكل قرار وكل تصرف بل وكل عبارة أمورا يمكن أن تكون مشاعًا تكشفه وتتداوله وتعلق عليه وسائل الإعلام المسموع والمطبوع فضلا عن الإعلام المرئي والإلكتروني على حد سواء.

وعودة إلى نظريات (ماكس فيبر) سنجد أن القائد الكاريزمي لابد وأن يرتبط بما يحقق مصالح الجماهير، وبمعنى أن ترى فيه الجماهير مثلًا أعلى للقيم الأخلاقية التي تحترمها، والأعراف الثقافية التي تصدر عنها، وأخيرًا، وهذا هو الأهم، أن ترى الجماهير في نضالاته وأفكاره وحواراته وابتكاراته ومن ثم تعبيراته وشعاراته سبيلًا إلى تحقيق ما ترنو إليه جموع الناس من تحقيق الحرية وإقرار العدالة وتجديد الأمل في المستقبل على اختلاف الأقطار والتوجهات والمشارب والأعمار.

ويمكن القول: إن وجود القيادة الكارزمية في بعض المجتمعات خصوصًا في المجتمعات الشرقية التي يستبد فيها الزعيم وتتكرس زعامته بسبب شيوع الجهل وانعدام

الوعي الزائد لدى الجماهير بمصالحها، فضلًا عن عقدة الانسحاق التي تسلب شخصية الأفراد على مدى حقبات تاريخية من ممارسة الطغيان والتي تجعل الأفراد مشدودين نحو التعويض عن الشعور بالنقص عن طريق التماهي مع القائد، الذي تتوسم فيه صفات تجعل منه رجلًا عظيمًا – من وجهة نظرها – فتتماهى معه، ليسود لديها شعور بالتفوق والعظمة.

وفي الليلة التي مات فيها (عبد الناصر) عام 1970، الزعيم الكاريزمي الذي زج ببلاده في حربين دون مبرر، أزهق فيهما الأرواح، واستنزف موارد البلاد وثرواتها، وحولها من دولة دائنة إلى دولة مدينة، وأرسى فيها دعائم الحكم الديكتاتوري، ذهل العالم لذلك الذي فعله المصريون من بكاء وعويل على نحو هستيري، ثم كانت الجنازة التي سار فيها ملايين البشر يبكون ويصرخون ويلطمون الخدود. ومن وجهة نظر العالم، فإن ما جرى في أسبوع وفاة عبد الناصر بدا غير مفهوم على الإطلاق لدى العقل.

وربما يفسر ذلك ما قاله (توماس كارلايل) الفيلسوف والكاتب والمؤرخ الإسكتلندي من أن «**الغالبية العظمى من الشعوب ليست إلا قطيعًا يقوده بطل**».

هذه العبارة التي أطلقها كارليل رغم قسوتها تشير إلى «قابلية للانقياد» عند كثير من الناس على غرار «القابلية للاستعمار» التي تحدث عنها (مالك بن نبي). والمرشح الأقدر على لعب دور البطولة في هذه المجتمعات، هو القائد الكاريزمي الذي يأتي في لحظة فراغ سياسي اجتماعي، فيملؤه ويصحح مسار التاريخ، بما تخلع عليه المجموعة من صفات وقدرات خارقة. على أن هذه القابلية في مجتمعنا العربي ذات امتدادات تاريخية اجتماعية ودينية ترتبط بالقيادة الصوفية الأبوية، وبنظرية الإمام المستبد العادل، وبأثر الظروف القاسية والحروب في خلق عقدة البطل الضائع. ويخطئ من يظن أن القادة الكاريزميين لا يضعون ذلك في أولويات أهدافهم الشخصية والحزبية، فهم يقرؤون

الواقع والتاريخ ويحاولون الارتباط بالشخصيات المؤثرة فيه، في محاولة تغطية النقائص والعيوب، واكتساب الهيمنة الشرعية والتاريخية.

ويمكن القول إن الكاريزما مهما نجحت في اجتذاب الجماهير وفي الاحتفاظ بولائهم، بل وغسل أدمغتهم أحيانًا، إلا أنها وحدها لا تقدر على إحداث التغيير الجذري، ولا تبني المؤسسات الحقيقية في المجتمع، لأنها أساسًا قائمة على الفرد الرمز، وتتعارض كليًّا مع العمل الجماعي والجهود المنتظمة، بما يجعل من الصعوبة بمكان تحويلها إلى عمل مؤسسي بيروقراطي متوازن.(5)

والأمثلة التاريخية تترَى عن قادة انحرفوا بشعوبهم عن الحق والعدل إلى الطغيان والظلم، وجروهم إلى استعمار الشعوب واحتلال البلدان وقهر المغلوبين، وعن قادة آخرين ضللوا شعوبهم عندما بنوا إنجازاتهم على قصور من الخيال والأوهام.

ولا يمكننا أن نتجاهل الصورة السلبية للكاريزما فكل من هتلر، وماو تسي تونج قاما باستخدام الكاريزما في التعبئة للحروب، أو قتل الشعوب حتى شعوبهم، وهو ما أدَّى إلى نتائج قاتلة – فالكاريزما و«الخير» لا يتفقان على الدوام.

وعلى الرغم من تأثيرهم الفائق للعادة وقدراتهم الكاريزمية البارزة يبقون بشرًا، فمع كونهم مؤثرين ؛ بل ومثيرين للدهشة، فإن تأثيراتهم ليست سحرية، ولا خرافية، ولاحتى بعيدة المنال. فبدرجة ما، يستطيع كل منَّا أن يُنتج صورة مخففة اسمها تأثير الكاريزما.

وما دمنا نتناول الكاريزما ودورها في الثورات، يتعين علينا هنا أن نتوقف عند دور الإعلام والدعايات في صناعة الكاريزمات الوهمية، وتحويل الرعاع إلى أبطال كاريزميين، وهم دون المستوى، لتكون الكوارث في انتظار الشعوب، التي جعلها الإعلام تضع كل ثقتها في قائد من ورق، وبطل من صفيح.

فالإعلام وسيلة من وسائل الدعاية، التي ليست بالضرورة إيجابية أو ذات أهداف سامية، فلكل أعلام أجندته الخاصة المُعلَنة والخفية، ولكل دعاية يروج لها الإعلام قصة وهدف يتطلع الإعلاميون أو المروجون لتحقيقه والوصول إليه.

هذه الدعاية في الإعلام التي تُستخدم في تلميع وصقل صور أناس وشخصيات سياسية ليست بالأمر الحديث، فمنذ الأزل لعب الإعلام دورًا مهمًّا ورئيسًا في صنع «الأبطال» وفي رسم صورة خياليّة لأشخاص، مخالفة للواقع ومخالفة لما هم عليه.

فعلى سبيل المثال (أدولف هتلر) زعيم النازية كان يتمتع بشخصية كاريزماتية بثيابه العسكرية وشاربه الشهير، وأدائه للتحية النازية، وحتى طريقة كلامه، ولكن نسبة كبيرة من نجاحه كانت بسبب الدعاية التي روجها لنفسه في الإعلام وساعده في ذلك وزير إعلامه الشهير جوبلز.

هذا بالرَّغم من عدم تطوُّر الإعلام في ألمانيا حينَها فلم يملك التلفاز إلا قلة، فالإعلام كان يقتصر على المُلصقات في الشوارع والمذياع الذي كان يذيع خطابات (هتلر) والتي كان يصحبها في غالب الأحيان موسيقى عسكرية، فنجح (هتلر) في نشر أيدلوجيات وأفكار الاشتراكية القومية التي كان يؤمن بها، وإن العنصر «الآري» الذي قدم من شرق أوربا هو العنصر الأسمى، وبالتالي فإن (هتلر) برّر لسكان الرايخ في السابق أن يرتكبوا العنف والتدمير، حتى بات الألمان لا يفكرون بعقلهم بل بعقل (هتلر) الذي عرف كيف يستغل الإعلام أسوأ استغلال.

ولأن الكاريزما مهمّة سياسية بغرض تلميع صورة حزب أو صقل أفكار معيّنة في أذهان الناس، فإن السياسيين يعلمون جيدًا كيفية استخدام الأشخاص وصنع أبطال منهم، وتمجيد أفعالهم.

وعندما يكون الإعلام الثوري انتقائيًّا فيما يصوره ويبثه وينشره، فإنه يصنع من شخص بطلًا ومن آخر مجرمًا، ويُلبس الجلاد ثياب الضحية بسبب البروبجندا التي

تشاع في شتى وسائل الإعلام وعدم مقدرة المُتلقِّين للأخبار على التمييز ما بين ما هو كذب وما هو حقيقة.

وها هو (هربرت شيللر) صاحب الكتاب الشهير «المتلاعبون بالعقول» يشخص ويلخص في مؤلَّفه هذا وبدقة متناهية كيف يلعب الإعلام الدور الأسوأ في هذا الصدد بعبارة موجزة يعرف فيها وظيفة الإعلام بأنها «وظيفة المتلاعبين بالعقول».

ويؤكد شيللر في كتابه أن الإعلام قادر على تسويق غير المناسبين وغير الصالحين وغير القادرين وإنجاحهم للوصول لسدة الحكم ثم فرعنتهم حسب مصالح ملاك وسائل الإعلام وتحالفاتهم.(6)

ويرى بعضهم أن مفهوم الكاريزما يمكن أن يكون مكلِّفًا للأمة عندما يفتقد ما يُسمى بالقائد الكاريزمي للكفاءة أو القدرة على القيادة، أو القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة على أساس «فاقد الشيء لا يعطيه».

ويؤكد أصحاب هذا الرأي على الحاجة إلى إعادة صياغة لمفهوم الكاريزما تؤصل المعاني التي تتعلق بإمكانية أن يرعى هذا المفهوم مصالح الوطن والشعوب من خلال توافر مؤهلات القيادة في الشخصية وليس فقط جاذبية الشخصية.

والحقيقة أن هذا الرأي له وجاهته لأنه حتى في مجال السينما، لا يمكن للممثل أن يعتمد فقط على سحر شخصيته مثلًا، وقد يظهر في عمل أو اثنين، لكن سينتهي بعدهما، ما لم يكن لديه قدرات درامية، وقد لا يظهر في أي عمل أصلًا، لأنه لا يحمل مؤهلات مثل هذا العمل.

ومن ثَمَّ فإن سحر الجاذبية الشخصية لقائد أو قادة الثورة ليس مهما، ما دام أو ما داموا لا يحملون ما يؤهلهم لبناء الحكم الرشيد على قواعد من المحاسبة والمساءلة والرقابة والشفافية تنفي كل عناصر الاستبداد والفساد والاستعباد.

وهذا هو ما لا نراه في معظم ثورات التاريخ، بمعنى كاريزما سلبية تقود البلاد إلى مراحل أسوأ مما كانت عليه في عهد النظام السابق.

وبالتالي فلم يعد يصلح الآن أن نتحدث عن كاريزما الأشخاص والقيادات وسحر وجاذبية الزعيم، فكم من شخصيات استبدت وتحكمت باسم الكاريزما، واتخذت من المواقف والقرارات ما أضر بشعوبها ومصالحها الأساسية.

وكم من قيادات ثورية كاريزمية برزت ولا تَمتلِك إلا هذه الصفة في سجلها، ولكنها تعتمد على القابلية للانقياد عند كثير مِن فئات الشعب، والتي تحوِّل قادة ثورتها إلى أبطال لا يخضعون لمحاسبة دقيقة في قراراتهم ومواقفهم، وأثرها في المجتمع، بل وتغض الطرْف عن الآثار السلبية التي تسببت فيها، وتلتمس لها الأعذار والمبررات الكثيرة في هذا، بما قد يَنتهي أخيرًا بقائد مستبد.

كما تحكم الكاريزما الثورية التي تفتقد ما يؤهلها للحكم بسبب قدرتها على التأثير في الجماهير واجتذابهم والاحتفاظ بولائهم، بما يمكنها من تشويه بعض الحقائق وتزوير التاريخ والحاضر والمستقبل، دونما رقيب أو حسيب، والتاريخ يذكر أمثلة كثيرة عن قادة انحرفوا بشعوبهم عن الحق والعدل إلى الطغيان والظلم، وعن قادة آخرين ضللوا شعوبهم بإنجازات بُنيت على قصور من الخيال والأوهام، فانتهى بهم المطاف مُنفصِمين عن واقع جماهيرهم وآلامهم.

وهكذا فشتان بين كاريزما الجاذبية والسحر، وكاريزما المؤهلات التي تأتي حصيلة خبرات طويلة، وسجلات نظيفة، وجهود مُتواصلة، وتاريخ مشرِّف، القيادة التي تتخذ قرارات مصيرية مبنية على رأي عام مجتمعي حقيقي، وتتميز بكفاءتها وسيرتها وتاريخها، لا بقدراتها الكاريزمية فحسب، وهذا يوجب ضربًا آخر من المسئولية الجماعية على الشعوب، باختيار قادةٍ على أسس رشيدة وسديدة ورصينة.

إن صناعة الزعامات على عَجَلٍ هي أخطر ما تتعرض له الثورات حيث تصبح

الفواتير التي يجب على الثورة أن تدفعها ضخمة لدرجة الإرهاق، وأهم ما تتمخض عنه أعباء هذه الفواتير هي أن تغدو الثورة على المحك بين أن تمضي في اجتثاث قيم نظام الحكم الذي أفسد المجتمع وبناء النظام الثوري البديل، أو مواصلة إنتاج هذه القيم وتقليده في أسوأ صورة يمكن أن تؤول إليها أية ثورة تفقد ضوابطها عند محطة معينة في مسارها الطويل.

وكما رأينا في بعض الثورات العربية فقد تحول الوطن إلى سجن كبير وأصبح المواطن متهمًا حتى تثبت براءته. وتداول الثُّوَّار عبارات لم تكن معروفة قبلهم كالأحكام العرفية وتعني إلغاء النظام ويصبح الحاكم العسكري بموجبه يحمل سيف الأعناق والأرزاق.



الفصل الثالث

الشرعية الثورية

تبدأ رحلة طغيان الثور الهائج، بحكمه باسم شرعية مشبوهة ومطعون فيها اصطلح على تسميتها بـ «الشرعية الثورية».

وبالتالي فقد كانت الثورات ولا تزال تستمد شرعيتها من نفسها، وهذا مكْمَنُ الخطر فتعبير «من نفسها» يعني: من عقل من قاموا بها وعلى رأسهم «الثور» أو «الزعيم» أو «القائد» أو الأوحد كما سمى نفسه من قبل (عبد الكريم قاسم) في العراق بعد أن قتل العائلة الهاشمية ليقضي على الزعامة السُّنية(*) في العراق بعد أن كان العراق في العهد الملكي أكثر البلاد العربية ثراء وثقافة. وقد تم الاغتيال غيلة وغدرًا وهم رافعي أيديهم مستسلمين حتى تسلم العراق فيما بعد للصفويِّين. فكيف يدعون حب آل البيت وقد قتلوهم قديمًا وحديثًا ويتباكون عليهم.

وهنا يتوقف الأمر على أولئك الذين قاموا بالثورة، قد يكونون جهلاء، وقد يكونون أصحاب أجندات خفية، وقد يكونون أدواتٍ للخارج المتربص.

ومفهوم الشرعية الثورية يكتنفه كثيرٌ من الغموض، الشك حول ماهيته.. طبيعته.. حدوده.. ويستند النظام السياسي في تولِّيه للحكم على شرعية السلاح الموجَّه خارجيًّا عبر أقبية السراديب الداخلية، سواء أكانت هذه الثورة من أجل الاستقلال، أو الثورة ضد نظام سياسي آخر. ويؤدي نهاية (السرداب) إلى الطابور الخامس (عملاء الداخل) وهو اصطلاح أُطلق على من يساعدون العدو الخارجي.

ففي هذه الحالة يحاول النظام السياسي الذي يأتي إلى الحكم استثمار أسلوبه الثوري في تثبيت شرعيته السياسية.

(*) حكم عائلة من آل بيت النبوة.

ومن المناسب هنا أن نتوقف قليلًا عند الشرعية السياسية كمفهوم، وعلاقتها بالثقافة السياسية في أي مجتمع.

وتتعدد معاني الشرعية السياسية وفقًا لتعدد المدارس والرؤى التي يمكن أن تفسّر هذا المفهوم السياسي حسب تصورها الخاص، وبما يتناسب مع قناعاتها.

ومع ذلك، فالشرعيَّة السياسيَّة بمفهومها المبَسَّط تعني وجود شكل من أشكال الرضا والقبول المتبادل في الشأن السياسي. وهو أن يبايِع الحاكم من المواطنين على السمع والطاعة بما يرضي الله.

أما في النظام الجمهوري فيمكن تطبيق هذا المفهوم المبسط جدًّا على عددٍ من الظواهر، مثلًا عندما يتمُّ وصف نتائج الانتخابات البرلمانية بأنها انتخابات تتمتع بـ (الشرعية السياسية) فإن المقصود من هذا الوصف أنها تحظى بالقبول والرضا من قبل معظم الأطراف داخل النظام السياسي. وكذلك الحال عندما يتم وصف أحد الأنظمة السياسية الحاكمة بأنه نظام يتمتع بـ (الشرعية السياسية) فإنه بالفعل يتمتع بالقبول والرضا من قبل مكونات المجتمع، وفي الوقت نفسه من القوى الإقليمية والدولية تجاه هذا النظام.

وعملية الرضا والقبول المتبادل تتطلب تنظيمًا، وهو ما يوفره النظام والقوانين الوطنية التي يفترض أن تقوم بدور الحامي الرئيس للشرعية السياسية للدولة أو للنظام الحاكم ولمؤسسات الدولة.

وبالتالي فإن هذا التنظيم يقوم على نوع من أنواع الإلزام الطوعي الذي يمكن أن يقبله الجميع تجاه الأوضاع السياسية.

ومن الأهمية بمكان بيان الفرق بين الشرعية السياسية والمشروعية السياسية. **فالمفهوم الأول أي الشرعية السياسية يتضمن القدرة على إضفاء الصفة القانونية لشيء ما، كما يتضمن صفة الإلزام، ويترتب عليه تحوّل القوة السياسية إلى سلطة. أما المفهوم الثاني وهو المشروعية السياسية فيقصد به عدم وجود رضا وقبول متبادل بين كافة**

الأطراف تجاه القضايا السياسية. فعلى سبيل المثال المشروعية لا تعني بالضرورة أن تحظى إحدى مؤسسات الدولة بالاحترام والاعتراف المتبادل من المواطنين وبالتالي قبولهم بالخضوع لإرادتها.

سؤال آخر مهم: هل هناك أنواع للشرعية السياسية بحيث يمكن تصنيف الشرعية في مختلف البلدان والمجتمعات؟

ابتكر علماء السياسة وطوَّروا تصنيفات متعددة للشرعية السياسية، وكان أشهرها وأكثرها دقة إسهامات (ماكس فيبر) الذي حدد ثلاثة أنواع للشرعية بحسب مصادرها وآلية تشكيلها، وهي كالآتي:

النوع الأول: الشرعية التقليدية: هي الشرعية المستمدَّة من التاريخ والعادات، بحيث تكون هذه الشرعية متوافقًا عليها منذ فترة زمنية طويلة، ويتم توارثها جيلًا بعد آخر.. ومن أمثلتها الشرعية التي تستند عليها الأنظمة الملكية في العالم، فهذه الأنظمة تقوم على توافق تاريخي قديم بين الأسر المالكة وشعوب هذه البلدان، ويتم توارث هذا التوافق وتجديده أكثر من مرة طبقًا للظروف التي تشهدها هذه الدول.

النوع الثاني: الشرعية الكاريزمية: هي الشرعية التي تستند على قوة شخص معين، بحيث يكون هذا الشخص قادرًا على التَّحكم في الدولة وشؤونها، ويتمتع بالقبول والرضا الشعبي العام من الجماهير التي تنظر إليه على أنه رمز من رموزها الوطنية، ويكون لهذه الشخصية نفوذ كبير وتأثير هائل على الجماهير وعلى كافة مؤسسات الدولة، بحيث يكون من الصعوبة بمكان منافسته. ومن الأمثلة على هذا النوع من الشرعية النظام الحاكم في مصر خلال فترة الرئيس الأسبق (جمال عبد الناصر)، أو حتى شخصية غاندي الذي كانت وما تزال شخصيته ذات شرعية كاريزمية واسعة.

النوع الثالث: الشرعية القانونية: وهي التي تستند إلى مجموعة من الأطر والقواعد الرسمية القانونية، بحيث يتم تنظيم حال الرضا والقبول المتبادل عبر الدساتير والقوانين والأنظمة الوطنية. ويعتبر هذا النوع من الشرعية أحدث الأنواع التي انتهت إليها

الممارسات الإنسانية منذ القرن العشرين.. أيضًا يعتمد هذا النوع على إحداث توافق عام من خلال عمليات الاقتراع التي يمكن أن تتم على المستوى الرئاسي، أو على المستوى البرلماني، أو مستوى المجالس البلدية أو المحلية.

ورغم وجود فوارق كبيرة بين هذه الأنواع الرئيسة للشرعية السياسية، إلا أنه لابد من الإشارة إلى أنَّه يمكن الجمع بين أكثر من نوع من الشرعية في الدول والأنظمة طبقًا لظروف كلٍّ مجتمع واحتياجاته.

في الوقت نفسه فإنَّ هناك فرصًا كبيرة في أن تتغيَّر الشرعية السياسية التي تعتمد عليها البلدان. ومن الأمثلة الواضحة على تحوّل الشرعية الانتقال الكبير الذي يمكن أن يطرأ على الأنظمة السياسية الملكية التي تحكم من قبل عائلات متوافق عليها عبر التاريخ وطبقًا لعادات معينة أنها تحولت في حالات كثيرة من شرعية تقليدية إلى شرعية قانونية، وسبب ذلك أنه تمَّ التوافق بين النخبة الحاكمة ومكوِّنات المجتمع على تنظيم طبيعة العلاقات بين الطرفين بشكل شرعي ومكتوب، ويتم ذلك عبر ميثاق سياسي كما حدث في البحرين من خلال ميثاق العمل الوطني عندما تقرر تحويل الإمارة إلى مملكة دستورية في 14 فبراير 2002. ويمكن أيضًا أن تتم هذه العملية من خلال القوانين والأنظمة المحلية التي تساعد على تنظيم حالة الرضا والقبول داخل الدولة نفسها.

ومن أهم القضايا المرتبطة بالشرعيَّة السياسية مبدأ الاحترام المتبادَل القائم على قواعد الدستور وأنظمة القوانين. ويعني ذلك أنَّه عندما يكون هناك توافق عام حول شرعية شخص ما أو مؤسسة ما فإن هذا التوافق يتطلَّب بالضرورة احترامًا متبادَلًا ويتمتع بصفة الإلزام التي يجب احترامها والحفاظ عليها.

يقول بيير بورديو: (إن السُّلطة ليست شيئًا متموضعًا في مكان ما، وإنما هي عبارة عن نظام من العلاقات المتشابكة، ونجد أنَّ كل بنية العالم الاجتماعي، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، من أجل فهم آليات الهيمنة والسيطرة).إن السلطة إذن، حسب (بورديو)، بمثابة نظام معقد، يخترق كل العلاقات والترابطات، التي تشتغل داخليًّا، بواسطة آليات

دقيقة وفعالة، تتحكم في البنية العامة لذلك النظام. والسلطة كما يُحدِّدها (بيير بورديو) تعتمد أسلوب الإخفاء، وهي لا يمكن أن تحقق تأثيرها المفترض، وتنفيذها بشكلٍ فعَّال، إلا من خلال الاعتراف من طرف أغلبية الناس المعنيين بها، والذين تبدو لهم هذه الحقيقة وهمية، ولا يعترفون بها. يقول بورديو في كتابه الرمز والسلطة (إن السلطة الرمزية هي سلطة لا مرئية، ولا يمكن أن تمارَس، إلا بتواطؤ أولئك الذين يأبون الاعتراف بأنهم يخضعون لها، بل ويمارسونها). بالتالي فلا سلطة ولا هيمنة إلا باعتراف وشرعنة من طرف المهيمن عليه.(7)

هنا يبرز مفهوم الشرعية، وما هي إلا القبول غير القسري (الطوعي) لفئة ما بهيمنة وسلطة فئة أخرى، ونجد أن (ماكس فيبر) (Max Weber) يعدُّ من الرواد في الأخذ بمفهوم الشرعية، حيث حددها بوصفها صفة تنسب لنظام ما من قِبل أولئك الخاضعين له، من خلال عدة طرق تتمثل في التقاليد أو بعض المواقف العاطفية أو عن طريق الاعتقاد العقلاني بقيمة مطلقة، أو بأساليب تُعدُّ قانونية أو شرعية مقبولة. هذا يعني أنه يُعرِّف ثلاثة أنواع من الشرعية: التقليدية، والكاريزمية، والشرعية العقلانية. ويكون الولاء والالتزام في النوعين الأول والثاني إلى شخص (رئيس تقليدي، أو زعيم بطل أو زعيم روحي)، أما في النوع الثالث، فتكون الطاعة والقبول لشبكة المؤسسات المبنية بصورة شرعية والتي تحمل الطابع الفردي، والشرعية في الأنواع الثلاثة كلها معرَّفة في سياق قبول المجتمع به. ولتتمكن فئة من الهيمنة على مختلف الحقول الاجتماعية لابدَّ لها من مراكمة جميع الرساميل (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرمزية). كما أنَّ (مايكل هدسون) مثلًا وضع ثلاث قواعد ممكِنة لبناء الشرعية، وهي تُشكِّل في الوقت نفسه ثلاثة مصادر للشرعية هي:

- القاعدة الشخصية، باعتبار أنَّ المكوِّن الشخصي مكوِّنٌ أساسي في السلطات القبلية التقليدية، وفي السياسة المعاصرة أيضًا.

- القاعدة الأيديولوجية، وتتلخص في مجموعة من المُثُل والأهداف التي تساعد النظام على فهم الماضي وتفسير الحاضر، واستشراف المستقبل.
- القاعدة البنيوية، أي تلك التي تنبع من المؤسسات، وبقدر ما يكون الحكم متأسسًا، يزداد الاعتقاد بشرعية القوانين والنظم.

بشكل مختصر، يمكن القول: **إنَّ الشرعية صفة يجب أن تلازم أيِ نظام سياسي، من أجل ممارسة الحكم، وهي تقوم على جانبين: الأول شكليٌّ يتمثّل في دستورية السلطة، أي بإنشاء جمل من الأنساق القانونية والسياسية والثقافية والعسكرية والأمنية التي ترسخ هيمنة الطبقة المهيمنة وسيادة ثقافتها. والثاني موضوعي، يتمثّل في قناعة ورضا أفراد المجتمع بهذه السلطة**، وهذه القناعة يتم ترسيخها والعمل على استمرارها عبر الأجهزة الأيديولوجية للدولة: **الإعلام والمدرسة والمؤسسة الدينية**.. نتساءل على هذا المستوى: ما هي الأسس التي تبني عليها الأنظمة العربية والإسلامية (أو المغاربية والشرق أوسطية) شرعيتها السياسية؟

لا يتصور بعد الآن أن يستمر نظام حكم ثوري يقوم على أهداف ومصالح أقلية فئوية أو نخبوية ضيقة. فقد أثبتت الثورات الشعبية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا.. أنه لم يعد ممكنا للانقلابيين أو لأقلية أو نخبة أن تدَّعي الوصاية على الشعب باعتباره أميًّا أو غير مؤطر أو غير مشارك أو غير مبالٍ أو جاهل.. لم تعد الشعوب تقبل بحكم تسلُّطي، فالشعوب هي التي قررت ماذا وكيف ومتى تريد. ففي تونس ومصر مثلًا بعد سقوط كل من بن على ومبارك، تابعنا كيف كان التفاعل بين الشارع والساسة إلى أن تمَّ التوافق حول مبادئ وأهداف وممارسات معينة.

ولم تهدأ الأمور وتستقر الأوضاع نظرًا للحكم الديكتاتوري في تلك البلاد لفترة طويلة.

وفي المغرب مثلًا حاول النظام من خلال خطاب 9 مارس إعادة بناء تعاقد اجتماعي

جديد من خلال تسطير الثوابت المقدسة للدولة (الإسلام كدين للدولة الضامنة لحرية ممارسة الشعائر الدينية، وإمارة المؤمنين، والنظام الملكي، والوحدة الوطنية والترابية، والخيار الديمقراطي) وسبع مرتكزات للإصلاح الدستوري (قد نعتبرها هنا أهداف السلطة) والتي من المفترض أن تكون هي أيضًا أهداف المجتمع أو على الأقل الغالبية الكبرى منه. لكن المتتبع للشأن المغربي يدرك أن هذه الأهداف ليست بالضرورة محطَّ إجماع مطلق.. ففي المغرب هناك من لا يؤمن بالخيار الديمقراطي وفي أحسن الأحوال يعتبره مرحلة نحو تصوره لنظام الحكم (كجماعات الإسلام السياسي مثلًا)، في المجتمع المغربي علمانيون وتقدميون (يهود ومسيحيون ومسلمون) ولا دينيون.. ينادون بالدولة المدنية، وبشكل أو بآخر ينادون بإمارة المواطنين بدل إمارة المؤمنين.. كما أن في المغرب من ينادي بالنظام الجمهوري وإن كانوا قلة وصوتهم خافت. كما أن من المغاربة من ينادي بالنظام الفيدرالي والحكم الذاتي لبعض المناطق كالريف والصحراء.. ممَّا يتطلب حوارًا جريئًا وديمقراطيًّا للوصول إلى توافقات وتوليفات تحقق رضا وقبول الأغلبية، وتحقق بالتالي تغييرها لما فيه مصلحة المغرب واستقراره والابتعاد عن العنف الثوري كما يحدث من الدمار في ليبيا..

الممارَسة الفعلية المعبرة عن هذه الوحدة في الأهداف:

لا وجود لشرعية مبنية فقط على الوعود والشعارات أو الخُطب الحماسية والأوراق، إذ أنَّ الشرعية قاعدتها الممارسة. لذا أكد الشباب الواعي على عدم الوثوق بعددٍ من الشعارات والخطب والوعود التي أطلقتها الأنظمة قبيل سقوطها. لأنَّ جوهر ممارساتهم قبل الثورة وخلالها تتناقض مع ما وعدوا به من إصلاحات. رأينا كيف غيَّر الشعب التونسي أكثر من حكومة في ظرف قصير لمجرد أنه لاحظ تناقضات بين ممارسات تلك الحكومات وما وعدت به. وكيف أن الشعب المصري يصرُّ على إسقاط كل رموز النظام السابق والقطع مع ممارساته وليس فقط إسقاط الحاكم، وفي المجتمع المغربي أيضًا

نلاحظ كيف يتوجَّس عدد من المتتبعين -وحركة 20 فبراير بالخصوص- من فحوى وعود الإصلاح والتطور المدروس التي جاء بها خطاب العاهل المغربي في خطاب 9 مارس، خاصة بعد تجدد قمع الاحتجاجات بعد الإعلان عن القيام بإصلاحات دستورية، مؤكدين على أنَّ أيَّ إصلاح دستوري مرتقب يجب أن يصاحبه تغيير عميق في الممارسات. بدءًا من معاقبة ومحاسبة البطانة والحاشية الفاسدة التي جمعت بين السلطة والثروة اعتمادًا على القرب من مصادر القرار -أجهزة القمع البوليسي والمخابرات السرِّية وطقوس العبودية السلطانية- لضمان حق الكرامة والحرية للمواطنين، وتحويل الأجهزة الأمنية من خدمة الطبقة الحاكمة إلى خدمة الوطن والمواطنين، والتوزيع العادل للثروات، إذ أنَّ معالجة الأزمات الاجتماعية كالبطالة وضعف القدرة الشرائية والفقر ومشاكل العمال.. لا يجب أن يتمَّ بإثقال الدولة بالمزيد من الديون، بل باعتماد العدالة الاجتماعية.

ويمكن القول: بأنَّ الحضارة الإنسانية بمجملها في لحظة تاريخية مركزية ومفصلية، خاصة بعد ما سُمِّي ربيع الثورات، فلا شك أن عددًا من المفاهيم ستتمُّ مراجعتها وإعادة التفكير فيها، والعديد من التوازنات في العلاقات الدولية ستصاغ من جديد. بحيث تأخذ بعين الاعتبار أهمية القيم الأخلاقية (الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية) في سياسة شؤون المواطنين وتدبير الصراعات الاجتماعية والسياسية والثقافية. انطلاقًا من مبدأ أن القيم ثروات لا يسمح المساس بها.

وعندما نأتي إلى الشرعية الثورية سنجد أن الثورة تستمد شرعيتها من نفسها وليس من أي قانون وضعي، بمعنى أن الثورة هي حالة فوق دستورية وفوق قانونية ولا تخضع لأحكام القضاء.

وخلال المرحلة الانتقالية يسود مفهوم الشرعية الثورية، بمعنى أن أحكام القضاء أو الإعلانات الدستورية الفوقية، تُعتبر غير مُلزِمة، وغير شرعية، إذا تناقضت مع شرعية الثورة.

ورغم أن الهدف الأساسي لمفهوم شرعية الثورة هو إنجاح الثورة، إلا أنه – كما يدلُّنا التاريخ يتحوَّل المفهوم إلى حالة هجومية من جانب «الثور» أو «الثيران» (زعماء الثورة) في نفس الوقت الذي يتحوَّل فيه إلى حالة دفاعية من جانب الشعب مع الوقت، الذي يجد نفسه كمن استجار من الرمضاء بالنار.

ولعلَّ ما يدلُّ على ذلك هو حالة الترحم على ماضي البلاد القريب قبل الثورة، وما آل إليه الحال بعدها، وفي معظم دول الثورات، من الثورة الفرنسية 1789، والثورة البلشفية 1916، إلى ثورة المصريين والليبيين في 2011.

وإذا كان يحلو للبعض القول بأن الشرعية الثورية تستمد صفتها من الإجماع أو شبه الإجماع الشعبي عليها، وتنتفي صفة الشرعية الثورية عن أي قرار أو مبادرة ينتفى عنهما أو ينفض من حولها شبه الإجماع، فقد ضربت معظم الثورات بالإجماع أو شبه الإجماع الوطني عُرْض الحائط، وفعلت بالبلاد والعباد ما يحلو لثورها أو ثيرانها فعله، دون وجود الشعب أصلًا في الخلفية.

وسنساير هنا ما يُعرف عن مفهوم الشرعية الثورية بأنه مفهوم مؤقت واستثنائي، ينتهي بانتهاء الحالة الثورية أو الفترة الانتقالية. ونتساءل هل هذا المفهوم وقتي أو هل هذه الحالة الثورية مؤقتة؟

يدلنا التاريخ على أن قادة أو زعماء الثورات قد أبقوا هذه الشرعية الثورية عقودًا من الزمان، واستمروا في الحكم باسمها.

وحتى المؤسسات التي أقاموها لتَحُلَّ محل المؤسسات السابقة لم تكن مستقلة، أو معبرة عن الشعب، أو مجسدة لآماله وطموحاته، وإنما كانت مجرد (ديكور)، يسيطر عليه ثيران الثورة وما تحتهم في الرتب أو المكانة، أو بحسب مشاركة كل منهم في الإطاحة بالنظام السابق.

وأصحابُ الشرعيّة الثورية مع الوقت ينسون أن هذه الشرعية مؤقّتة وغير عادية واستثنائية، وأنَّ الشعب في المحصّلة النهائية يريد حياة طبيعية وليس ثورة دائمة.

والثورة الدائمة لا تهدف إليها في النهاية إلا الأنظمة الفاشية، وهي ضد طبيعة الحياة في أي مجتمع كبير ومتغيّر.

وغالبًا ما نجد مصادر الشرعية الثورية لا تستند إلى أيّةِ مؤسسات حقيقة أو أي دعم للإرادة الشعبية، أو التأييد الشعبي، وإنما نجد أن ما يحدُث هو عملية نقل للسلطات من الأمة إلى يد ديكتاتور يسيطر على الثروة والثورة.

ونجد أن الفترة الثورية تتميَّز بإزالة مؤسسات التمثيل الحديثة مما يحصر احتكار السلطة بيد الدكتاتور الأوحد.. والنموذج التسلطي البونابرتي كذلك كلا النموذجين الفاشي والشيوعي خير دليل.

وحتى القوانين تأتي في كثير من الحالات تعبيرًا عن إرادة الحكام. ولذا فهم يتمتعون بسلطات فعلية أكبر من تلك التي تتيحها لهم الأُطر القانونية التي يعملون في ظلها، بل تختفي في بعض الحالات الأطر القانونية بالمعنى الحديث، فيترتَّب على ذلك توسيع سلطات الحاكم وتقليص القيود القانونية المطروحة عليه تضمُّ معظم الدول العربية، على تنوع نظمها السياسية وتوجهاتها الأيديولوجية، جملة من السلطات تضفي على حياتها السياسية نسقًا خاصًا لا يسمح بدور رئيس للمجتمع المدني، هي:

* يحتل الحاكم الفردي مكانًا فريدًا سواء أكان رئيسًا أم زعيمًا، وكذلك الحال بالنسبة لجميع توابعه من النُّخب السياسية داخل السلطة الحاكمة.

* إنَّ إشراك النُّخب السياسية يقوم على أساس قاعدة التزكية، والتي تنطبق على أصحاب الولاء، أكثر من انطباقها على أصحاب الكفاءة.

* تعتمد الانتخابات التي تجري في الدول العربية (إن وجدت) على ذات نظام

التزكية الذي يعتمد عليه في اختيار النُّخب السياسية. وتباع أصوات الناخبين في بعض الانتخابات ويزداد سعر الصوت كلما اقتربت الانتخابات من الحسم.. لا سيَّما إذا كان الفارق بين المتنافسين بسيطًا. انعدام الفكر المؤسساتي الذي يمثل الطابع الرئيس للعملية السياسية الجارية في ظل الأنظمة السياسية العربية، على الرغم من أنَّ بناء المؤسسات السياسية بمثابة الحل الوحيد لتحقيق عملية سياسية ديمقراطية، إلَّا أنَّ هذه العملية تصطدم بعقبتين رئيسيتين هما:

أ - إن بناء المؤسسات يستغرق كثيرًا من الجهد والوقت حتى تكتسب المؤسسات الشرعية السياسية وتترسَّخ في إطار البناء السياسي والاجتماعي، وتتضح وظائفها وأدوارها وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى.

ب - عدم رغبة القيادات السياسية في بناء المؤسسات، لأنها ترى في هذه المؤسسات قيدًا على حرية حركتها وقدرتها على المناورة أو الانفراد بصنع القرارات السياسية.

وتحت ذريعة الاستقرار يرفض قائد الثورة التغيير بذريعة المحافظة على الاستقرار. وهذه الذريعة، التي استخدمت في دولة ما بعد الاستقلال في العالم الثالث لفترة تجاوزت نصف قرن أثبتت هشاشتها، حيث وضح أن الاستقرار المزعوم لم يكن سوى شكل من أشكال الخوف من بطش السلطة، قاد إلى خلق وتعظيم كل عوامل عدم الاستقرار، كالفقر، وعدم المساواة، والفساد، والاستئثار بالسلطة.

وثبت أن هذا الاستقرار كان وهمًا محضًا حيث كل ما فعله هو تأجيل انفجار الأزمات إلى أوقات لاحقة بدلًا من مواجهتها وكسب الوقت وحلها.

وحتى يهرب قادة الثورة أو زعماؤها من الشرعية الديمقراطية السياسية، الشرعية الوحيدة التي لا بديل منها، فقد استغلُّوا الشرعية الثورية وجعلوها وسيلتهم لتأجيل الديمقراطية السياسية، بذريعة إعطاء الأسبقية لأهداف وطنية وقومية، وقد عجزت بالفعل عن تحقيق هذه الأهداف.

ونفس إشكالية الشرعية الثورية تعانيها بعض البلدان العربية، بل هي واحدة من أخطر الأزمات الممتدة من الماضي إلى الحاضر.

وكلمة الثورة تحتل في العقل والخطاب السياسي الشعبي العربي مكانة مرموقة ويكون استحضارها مُخضَّبًا بمعان وإيحاءات وتشوقات لا تخلو من رومانسية مبالغ فيها وغالبًا ما يتماهى مفهومها مع مفاهيم التغيير والحرية والديمقراطية والرخاء،أو بكل ما هو نقيض الأوضاع التي عاشها وما زال بعض الدول العربية التي تدَّعي القومية تعاني من الثالوث المرعب الجهل والفقر والمرض زدْ على ذلك الرعب والتهجير.

أيضًا يقترن مفهوم الثورة بالانتقال من أنظمة ملكية إلى أنظمة جمهورية وكأن الخلل في النظام أنه ملكي والخلاص يكمن في الأنظمة الجمهورية!، بالرغم من أن التجربة التاريخية للشعوب العربية مع ما سُمِّيت بالانقلابات أو (الثورات) وتجربتهم مع الأنظمة الجمهورية التي حلَّت محل الأنظمة الملكية وكذا واقع وحقيقة الثورات الراهنة لا يتناسب مع ما يُنسب لها من فضائل.(8)

حتى (الثورات) العربية ضد الاحتلال ومن أجل الاستقلال تم كتابة تاريخها اعتمادًا على الوجه الإيجابي كنبل فكرة الثورة ضد الاحتلال وعظمة التضحيات وكثرة الضحايا، مع تجاهل الوجه الآخر منها، وهذا ينطبق على غالبية الثورات من (ثورة) الشريف حسين أو الثورة العربية الكبرى 1915 إلى الانقلابات العسكرية التي سُميت ثورات خلال العقود الثلاثة الموالية للاستقلال.

كلُّ هذه الثورات أدت لحكوماتٍ عسكرية وحالة طوارئ، بل كانت على حساب التجارب البرلمانية والتعددية السياسية التي كانت قبل الثورة.

لن نتحدث عن ثورات التحرر ضد الاستعمار، فكلُّها ثورات مشروعة بغض النظر عن درجة نجاحها، كما لا يمكن تجاهل أن بعض الثورات السياسية/ الاجتماعية في العالم شكَّلت منعطفاتٍ تاريخيةً بما أوجدت من أوضاع وأفكار ولو بعد حين كالثورة

الفرنسية، ولكن أيضًا كثيرًا من الدماء والتضحيات والحروب الأهلية صاحبت الثورات مما أدَّى لأن تنقلب بعض هذه الثورات وبالًا على شعوبها.

وكدليلٍ جليٍّ على فشل الثورات هو أن أكثر دول العالم عراقة ومكانة (بريطانيا)، وأكثرها تطورًا (اليابان) وأكثرها حرية ورقيا (السويد - النرويج - الدانمارك) لا تزال تحتفظ بنظامها الملكي وثقافتها وحضارتها واستقرارها واقتصادها المزدهر.

في بعض المجتمعات كان من الممكن الوصول لأهداف الثورة دون ثورة، فغالبية شعوب العالم بما فيها المتقدِّمة لم تعرِف ثوراتٍ شعبيةً اجتماعية ومع ذلك حققت أكثر مما حققت الشعوب التي قامت بالثورة.

حتَّى الثورات التي يُقال إنها ناجحة لم تظهر إنجازاتها إلا بعد سنوات من الخراب والتدمير. ولو تصفَّحْنا سريعًا تاريخ أهم ثورات القرن العشرين فسنجد ما يعزز طرحنا.

تعتبر الثورة الفرنسية من أهم الثورات التي يتمُّ استلهامها أو استحضارها كتجربة ثورية رائدة وهي الثورة التي قامت على حكم الملك لويس السادس عشر عام 1789 وامتدت عشر سنوات.

وبالرغم من شعارات وقيم الحرية والعدالة والمساواة التي نادت بها الثورة والتي تشكل قطيعة مع شعارات وقيم الإقطاع والاستبداد في مرحلة ما قبل الثورة، إلا أنَّ فرنسا وطوال عشر سنوات من الثورة خضعت لحكم الاستبداد الثوري ممثلًا بـ (لجنة السلامة العامة) وقُتل حوالي 40 ألف فرنسي خصوصًا في ظل حكم الثائر (روبسبير).

ولم يستقر الحال لفرنسا إلا بعد وصول نابليون بونابرت 1799 الذي مارس فرض الاستقرار الداخلي وعزز المكانة الدولية لفرنسا من خلال حروبه الخارجية إلا أن حكمه كان حكمًا دكتاتوريًّا أعاد الإمبراطورية بدلًا من الملكية وجعل من إخوته ملوكًا على بعض دول أوربا بعد انتصاراته. واستمرَّ كذلك حتى عودة النظام الملكي 1815 حيث تم توظيف أفكار الثورة الفرنسية لتأسيس ملكية دستورية.

نفس الأمر بالنسبة للثورة البلشفية الشيوعية أكتوبر 1917 في روسيا بزعامة (فلاديمير لينين)، فإن أدت هذه الثورة لنهاية الحكم القيصري والنظام الإقطاعي، إلا أنَّ الشعب الروسي وبقية الاتحاد السوفيتي خضع لنظام الحزب الواحد تحت شعار (دكتاتورية الطبقة العاملة) وفي عهد (ستالين) تمَّ قتل ونفي الملايين بحجة الحفاظ على التجربة الثورية من مؤامرات الأعداء، وبعد سبعين عامًا تقريبًا تخلت المجتمعات الشيوعية عن النظام الذي أسسته الثورات الشيوعية لأنها لم تحقق لهم ما يريدون من تقدم ورخاء.

وبعد سيل من الدماء والتجربة الشيوعية لفظت الشيوعية أنفاسها في معقل ولادتها.

أيضًا الثورة الصينية 1949 بزعامة (ماو تسي تونج) أنتجت نظامًا دكتاتوريًّا ثوريًّا استمر لعقود، صحيح أن الصِّين حققت حديثًا نهضة صناعية وحضارية عندما بدأت بالتنازل عن الأفكار الشيوعية تدريجيًّا وبشكل ممنهج إلا أنها ما زالت بعيدة عن الديمقراطية، وفككت الشيوعية بالصين، أما في روسيا فقد تفككت وسقطت سقوطًا حرًّا وليس تدريجيًّا.

والثورة الإيرانية الخمينية أنتجت نظام الملالي والدولة الدينية، وثورة يوليو 1952 في مصر أنتجت نظام الحزب الواحد وحكم العسكر (مجلس قيادة الثورة).

وهكذا، بالرغم من كل ما يُنسب للثورات والفكر الثوري عبر التاريخ من إيجابيات ومحاسن وإحالة إلى إرادة الشعب إلخ، وبالرغم من أن كل الثورات قامت ضد أنظمة مستبدة ودكتاتورية.

إلا أن المفارقة وكقانون عام أن كلَّ الثورات سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة لم تقترن بالديمقراطية ولم تنتج نظامًا ديمقراطيًّا بل أنتجت، على الأقل في سنواتها الأولى، أنظمة شمولية وحكمًا عسكريًّا استبداديًّا حتى وإن كان ثوريًّا. فالجماهير التي قامت بالثورة أو كانت وقودها وأداتها لإسقاط أنظمة مستبدة هي نفسها

التي أضفت الشرعية بعد الثورة على حكم العسكر وصنعت مُسْتَعْبِدَها الجديد وحملته على الأعناق!

ولا توجد ثورة لم يذبح الثور فيها زملاءه الثُّوار أو يسجنهم أو ينفيهم ليتفرد بالسلطة ثم يدرِّب ولده ليجلس مكانه بعد موته.

هكذا نجد أنه لا علاقة مباشرة وحتمية بين الثورة والديمقراطية أو بين الثورة والرخاء الاقتصادي، فالثورة تعجز عن توفير أرضية مناسبة لتحقيقهما لاحقًا، إذ من المحتم أن الديمقراطية والرخاء قد يتحققان بدون الثورة، بل قد تشكِّل بعض الثورات انتكاسة للمسار الديمقراطي والتنموي بسبب إضعافها لمؤسسات الدولة.

وعندما تعمل نخب الدولة في بيئة المؤسسات الضعيفة وقدر محدود من المنافسة السياسية وتوسُّع في الفرص الاقتصادية فإن المجال يُصبح مفتوحًا للفساد والإفلات من العقاب، في هذه الحالة نكون أمام متلازمة «المسئولين الحكوميين» حيثُ يمسكون هم والشخصيات السياسية وأقرباؤهم وإخوانهم بكل الأوراق.

وهنا يستشري الفساد على شكْلٍ أحاديِّ الجانب من قِبل السلطة، ففي حالة المسئولين الحكوميين الأثرياء فإنه ما من شيء يمنع الشخصيات السياسية الطموحة من سلْب المجتمع والاقتصاد.

وتتمثل القوة الدافعة لفساد المسئولين الحكوميين في إساءة الاستعمال «غير المقيد» للسلطة السياسية وبالتالي السلطة الرسمية، وفي كثيرٍ من الأحيان يكون لديهم عملاء شخصيون بما في ذلك الأقارب و«رجال الأعمال» وفي هذه الحالة تفتقر الدولة للمساءلة السياسية والمؤسسات القوية اللازمة لاقتصاد منظم.

مما يؤدي بهذا النوع من الفساد بأن يكون غالبًا واسع النطاق والانتشار ومنفلتًا من كل نطاق.

وأبرز ما يُميزُ فساد «المسئولين الحكوميين» هو الإفلات من العقاب، وهذا ينعكس على معدلات منخفضة جدًّا في هذه البلدان للتعبير والمساءلة.

كما أنّه لعقودٍ من الزمن بقيت القوانين بعد الثورات جزءًا من المضامين السياسية للسلطة يتمُّ تعريفها وتطبيقها والتحكم بها من قبل السلطة.

كما أنَّ غياب الجهاز القضائي المستقل أسهم في تسييس النظام القانوني، فقد كانت الاعتبارات السلطوية دائمًا تطغى على التشريعات

واستعملت القوانين كأدوات للانضباط السياسي، وليس كقواعد عامة، وبالتأكيد ليس كقيود على السلطات الحكومية.

فقدان السلطة لشرعيتها في نظر المحكومين يجعلها تسعى لاستدراك الأمر بالإيحاء بأهليتها في الحكم. إذ تميل النظم غير الشرعية عمومًا إلى إجراء انتخابات شكلية (وإلى تزويرها). وبالتالي يصبح هذا السلوك والتظاهر بالتمتع بالشرعية بحد ذاتها تعبيرًا عن أزمة شرعية السلطة. معالجة المشكلة بالتحايل على المحكومين يعمق إذن من محنة الشرعية. وهذا ما يحدث مع «ديمقراطية الواجهة» التي تبنتها بعض الدول العربية.

وقد مرّت على فرنسا عام (1794)، هذه الحقبة التي اتسمت بالإرهاب لأن حكامها وقتذاك كانت نفوسهم عطشى لشرب الدماء واجتثاث الرؤوس، فاصطبغت المرحلة بصبغة الرعب والهلع، التي سيطرت على نفوس الناس جميعًا حتى لم يعد أحد يأمن على نفسه وماله وعرضه، وصار الإنسان يخشى من أقرب المقرَّبين إليه!!.. فقد كانت مجرد نظرة يفسرها أقل جندي من جنود (روبسبير) تفسيرًا معينًا، تؤدي بصاحبها إلى المقصلة..

حتى نواب المجلس التشريعي أنفسهم كانوا يرتجفون ويرتعدون هلعًا ورعبًا من مجرد ذكر اسم (روبسبير)، الوحيد الذي كان يظن أنه في مأمن من الشر هو (روبسبير) نفسه!!.. ولكن كيف كانت نتيجة هذا الـ(روبسبير)؟!! كانت نهايته هو أيضًا على نفس المقصلة..

في عالمنا العربي، دفعت ليبيا ثمن شرعية نظام القذافي الثورية، وبعد الإطاحة به، أفاقت الشرعية الثورية من غفوتها، ورفعت فوق الأعناق، في محاولة لبعثها من جديد، حتى بعد أن ثبتَ بالدليل القاطع عدم جدواها، كانت تجربتها من قبل هي هذا الدليل القاطع.

قبل رحيل نظام القذافي مثلًا، كان المصطلح يرنُّ في أسماع الليبيين، وكانت أموالهم وحقوقهم تنتهك باسم الشرعية الثورية. اليوم تُمارس الشرعية الثورية من باب واسع، قد يحوِّلُ ليبيا إلى مجتمع «أبكم» ويجعل المجتمع مجتمعًا مغيَّبًا تمامًا عما يجري في بلده. كان صاحب الشرعية واحدًا يعرفه القاصي والداني، أما اليوم فإن أصحاب «الشرعية الثورية» يُعدُّون بالآلاف. فكلُّ من حمل سلاحًا، أو حتى هراوة، أضحى يُعَدُّ من الثائرين.. ولكن ماذا تعني هذه الشرعية الثورية؟! هل هي مجرد كلمتين لا قيمة لهما؟ هل هي مجرد تعبير كقولنا «رفيق» مثلًا، ليس له معنى إلا التبعية؟!

الشرعية الثورية هي من أخطر ما نادى به المسلَّحون حتى الآن، لأنها «عصمة» لهم من أيِّ عقاب أو تجاوزات، وبالتالي فإنَّ أمر البلاد معلَّقٌ بأيدي آلاف من الناس، يصولون ويجولون فيها من دون رادع، أو حساب.

هذا الصوَلان والجَوَلان ماثلان للعيان في ليبيا الآن. ويستطيع أن يراه بوضوح من يريد أن يرى. عصابات مسلحة، تقفل طريقًا وتفتح أخرى. تقبض على فلان وتترك علّانًا. تغير على مطار طرابلس، أو تنقض على مطار (معيتيقة): كل هذا يحدث باسم الشرعية الثورية؟!(9)

* * *

الفصل الرابع

الثور يأكل الثورة

استقرار أم فوضى؟

يقدم زعيم أيّة ثورة نفسه على أنه البديل للفوضى، ويعد بالاستقرار اللازم لبدء حياة أفضل – كما يقولون عادة – وأن هذا الاستقرار هو عنوان المرحلة التالية للثورة.

ويبدأ الزعيم الثوري أو «الثور» في إطلاق الوعود، ورفع الشعارات، وتُشير كلها إلى أن البلاد في طريقها لعصر الاستقرار والرخاء.

ومع الوقت ينكشف أمر الثائر، وفشله في الوفاء بوعوده، لا يجد ما يقوله، عند مواجهة ثورة غضب مواطنيه إلا شيئًا واحدًا فقط: «أنا أو الفوضى» على عادة الطغاة، وكأن الديكتاتورية والطغيان هي الضمانة الوحيدة للاستقرار!

والمعروف أن الأنظمة الاستبدادية توفِّر بالحديد والنار نوعًا من الاستقرار الخادع داخل المجتمعات التي تحكمها، لأن مطالب الحرية مع الوقت تتجاوز الاستقرار الذي يشبه الهشيم الذي تشتعل تحته النيران التوّاقة للحرية والعدل، والاستقرار الضامن للحريات الفردية والعامة.

في معظم الثورات نجد زعماءها أو ثيرانها يؤمنون بأن ثوراتهم لن تنتصر إلا بالعنف ومصادرة الحريات والتصفيات للمعارضين أو المنتقدين.

وهؤلاء القتلة وثوراتُهم قد ينتصرون لفترة معينة، ولكنَّها لن تلبث ثوراتهم أن تنتكس بسبب التحلُّل السريع لهذه الثورة، بسبب تضخم ثقافة الثيران الطاردة بطبيعتها لقيم الحرية والعدل والتعايش والتسامح واحترام الآخر.

هذا التعسف يأخذ الثورة، أيّة ثورة، إلى طريق العنف والانتقام لا بدَّ أن تتضخم عند

منتسبيها الذات على حساب الفكرة الثورية،التي خدعوا بها مواطنيهم، **حيث يصبح تمجيد القوة والعنف شرطًا ضروريًّا للانتماء الثوري**. وفي هذا السياق تصبح القوة والمغامرة والعنف هي الصفات المقبولة ثوريًّا، ويغدو أصحابها همّ الثوريُّون ويطالبون بأن يكون اللون الأحمر شعارًا لهم لدرجة أن إشارة المرور حمراء للسماح بالمرور وخضراء للوقوف.

وللأسف فإن الشعوب التي أنهكها الاستبداد دائمًا ما تكون عرضة للخديعة التي يمارسها الصخب الثوري المخادع، والذي ينقشع في نهاية المطاف عن خواء يملؤه الانتهازيون والمتسلّقون والمغامرون والمتعيّشون وكذا كل من يركب قاربًا ثوريًّا ليبحر فيه إلى شاطئ مختلف عن الشاطئ الذي يجب أن ترسو فيه ثورة الشعب.

فغالبًا ما إن يتسلَّم الثور السلطة، حتى يبدأ بتكوين حرس قوي بحجة المحافظة على مطالب ومكاسب الشعب ومراعاة مصلحته، ومن ثم يبدأ في تقوية وجوده في الداخل والخارج، يتفاوض مع بعض أعدائه في الخارج، ويحارب بعضهم الآخر، ثم يتحوَّل إلى الداخل ليقضي على صاحب أي رأي مناهض، وإسكات أي صوت مخالف.

وقد يُشعل الحروب ليشعر الشعب بحاجته الدائمة إلى قائد يحميه من أخطار كبيرة آتية من الخارج.

وبعد أن يقتنع الثور الطاغية بقوة سيطرته على مقاليد البلد، يقوم بإلصاق التهم الباطلة بحق أهله ويسفك دماءهم، ويحتقر القوانين، وهذه الحالة من شأنها أن تؤدي إلى إيقاف أية معارضة محتملة لنظام حكمه.

وشيئًا فشيئًا يتحوَّل حكمه إلى جنون وإلى كارثة، ويتحوَّل ثور الثورة الطاغية إلى ذئب، على استعداد لقتل أي شخص حتى من أعوانه لمجرد شعوره بأنه يُشكِّل خطرًا على شخصيته أو نظامه.

وتثير ممارسات ملهم الثورة الطاغية مع الوقت في نفوس المواطنين قلقًا وكراهية وعداء تجاهه، وهذا ما يدفعه لتدعيم سلطاته بزيادة عدد الحرس والمرتزقة والجواسيس، ويغدق عليهم الأموال فيتحوَّل مصيرهم إلى مصيره حيث يتوحد المصير، ويصبحون جزءًا لا يتجزأ من النظام الحاكم.

وقد لا تكون بطانة الثور الطاغية الحرس، أو رفاق السلاح فقط، وإنما أيضًا الكتاب والمثقفين والشعراء والمنافقين.

ولهذا فإننا نجد من بين هؤلاء من يمتدح الطاغية بل ينشر وعيًا مشوَّهًا بضرورة الاستناد إلى حاكم قوي طاغية يكون الحامي والرمز والمنقذ للشعب الذي بدونه لا يمكن له أن يعيش بسعادة وراحة وأمان.

ويؤكد (أفلاطون) أن الشعب سيدرك أخيرا مدى الحماقة التي ارتكبها حين أنجب مثل هذا المخلوق ورعاه وربَّاه حتى أصبح أقوى من أن يستطيع طرده.

وفي معظم الثورات نجد زعماءها أو ثيرانها يؤمنون بأن ثورتهم لن تنتصر إلا بالعنف ومصادرة الحريات والتصفيات للمعارضين أو المنتقدين.

وهؤلاء المقامرون قد ينتصرون لفترة معينة، ولكنَّها لن تلبث ثورتهم أن تنتكس بسبب التحلل السريع لهذه الثورة، وتتضخم ثقافة الثيران الطاردة بطبيعتها لقيم الحرية والعدل والتعايش والتسامح واحترام الآخر.

فالديمقراطيات الفعالة، وعلى المدى البعيد، هي عادةً أكثر استقرارًا من الدكتاتوريات. التي تظهر مستقرة فقط إذا ما كانت قمعية للغاية أو قادرة على توفير الرخاء لرقعة واسعة من سكانها.

ولكنَّ الحكم الديكتاتوري غير مستَقِرٍّ بالأساس، ولهذا السبب يجب عليه استخدام

القوة للتمسك بالسلطة. وعادةً ما تخلق هذه الأنظمة الظروف التي تؤدي إلى انهيارها في نهاية المطاف، بصرف النظر عن ندرة الشرعية الاجتماعية.

والقول بأنَّ الدكتاتورية الفعَّالة هي أكثر قبولًا من الفوضى، هو أمر مضلِّل.. حيث إن الدكتاتورية في كثير من الأحيان هي مجرد بيئة ملائمة لخلق الظروف التي تؤدِّي لانتشار الفوضى لاحقًا.

وعادةً ما يجتمع النظام والجيش والاقتصاد لتشكيل زمرة السلطة في الثورات، والتي بدورها تُعزِّز المحسوبية والفساد. وهذه الظروف بين القيادة، التي تشبه طريقة عمل المافيا، هي التي تؤدي بعدد من المواطنين إلى القيام بالثورة في النهاية على الثورة ذاتها.

فالنتيجة الحتمية للتمسُّك بالكرسيِّ والبقاء فيه بأي ثمن هي ثورة الشعب على الثورة، وليس بسبب استرجاع المنافع المادية المسلوبة منه، لكن -وهذا هو الأهم- يثور الناس حين يرون الذل مُحدِقًا بهم، ويرون الآخرين في كرامة.

حين تنتفي المشاركة السياسية، أو يجري الالتفاف عليها، أو تجميدها إلى حين، تحت دعاوَى المصلحة الوطنية، يحدث المحظور.. قد يتطلَّبُ الأمر زمنًا لكي يخرج الناس إلى الشارع، مطالبين باسترداد المشروعية سلميًّا وبالقوة، من زعماء ثوراتهم الذين نكثوا بوعودهم، وتحوَّلوا لوحوش وقتلة وطغاة.

وكثيرًا ما قام سفاحو الثورات بعمل المستبد، أو الطاغية، من تصفية خصومهم، ووأد كل حركة في المهد بالقضاء على كل من يرفع رأسه والتخلص من زعماء الرأي.. إلخ.

ما يحدث اليوم في بلدان الثورات العربية من فوضى وسفك دماء ومن عنف مريع لقهر الشعب واستمرار التسلط مما جعل الدم العربي أرخص الدماء، وخاصة عندما يكون القتل بسلاح دفع ثمنه المقتول. كل ذلك ليتمسك الرئيس بالسلطة التي وصل

إليها بطريقة ثورية، ويُهدد الشعوب بفقدان كل ما أنجزت من تنمية عبر عقود فضلًا عن الخسائر الأهم في الأرواح.

ولكنَّ الثوراتِ عبر التاريخ كله محكومة بهذا الثمن الفادح وهو يزداد ويكبر حين تنتشر الفوضى على هوامش الثورات، فيستغلُّ الوضع المتردِّي أمنيًّا لصوص وقتلة ومجرمون يعيثون فسادًا، وهم يجدون من يحثهم على افتعال مزيد من الاضطراب وارتكاب مزيد من الجرائم، حدث هذا في كل البلدان العربية التي شهدت ثورات وفوجئت بالسفلة المجرمين من حملة السيوف والسواطير والسكاكين والأسلحة العسكرية يهاجمون الناس الآمنين كما حدث في ميدان التحرير في مصر في الأيام الأولى للثورة وكما حدث بعدها في بورسعيد، وكما حدث في اليمن وسوريا، وهؤلاء المجرمون يقتلون ويسفكون الدماء دون وازع من وجدان أو ضمير، وخاصة عندما تكون الطائفية هي دافعهم ويرفعون شعارات الطائفية والانتقام.

ومع حمَّى القتل والدمار تأتي فوضى الفكر والثقافة، ويظهر في الساحة منظِّرون يكيلون الاتهامات لمن يخالفهم الرأي أو العقيدة، ويفتون بالقتل والتدمير، ويقدمون له الأعذار والمبررات، وينسون أنهم أبناء وطن واحد.(10)

وكعادة كل الثورات - وكما يعلمنا التاريخ - تعيش الثورة مرحلة فوضى ما بعد الثورة.

ففي الثورة الفرنسية كان ما بعد الثورة هو عبارة عن فوضى مقيتة وتلال من الجماجم أمام المقاصل وفي الثورة البلشفية اندلعت المعارك بين الجيش الأحمر وفلول جيش القياصرة الأبيض وتكررت المجازر بل وامتدَّ الخلاف إلى قيادات الثورة مثل خلاف (لينين وتروتسكى) الذي انتهى باغتيال الأخير في المكسيك.

ويمكن بمقارنة أهم ثورات العصر الحديث، الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية

والثورة البلشفية، رؤية قانون عام لها، وهو الاندفاع أولًا.. ثم الثبات.. الحركة ثم التوقف.. الحرية ثم الاستبداد.. حدث ذلك في الثورة الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني، بقيادة جورج واشنطن، تحت أثر الثورة الفرنسية التي يرمز لها تمثال الحرية في نيويورك. ثم تحوَّلت إلى حرب أهلية بين الشمال والجنوب من أجل تحرير العبيد السود بقيادة (إبراهام لينكولن)، انتهت باغتياله وتحرير العبيد وتوحيد الشمال والجنوب، وإن لم ينته فعليًّا إلا بوثيقة حقوق الإنسان التي دافع عنها (مارتن لوثر كينج)، ودفع حياته ثمنا لها باغتياله من قِبل أحد العنصريين البيض.

حدث ذلك أيضًا في الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتى عام ١٩١٧ بقيادة (فلاديمير - لينين)، ورمزها العامل والفلاح متضامنين في يد واحدة. وفي يد العامل المطرقة، وفي يد الفلاح المنجل. ثم انقسمت إلى صراع بين حزب الأغلبية البولشفيك وحزب الأقلية المنشفيك بقيادة (تروتسكى) الذي هاجر إلى المكسيك، وتم اغتياله هناك.

وتكرَّر ذلك في الثورة الفرنسية، ورمزها الاستيلاء على قصر فرساي، والاستيلاء على سجن الباستيل بقيادة امرأة. وقد وضع مكانه تمثال الحرية وأعدم لويس السادس عشر والسيدة الأولى (مارى أنطوانيت) تحت المقصلة. ثم تحولت إلى عصر الإرهاب بقيادة (روبسبير)، بحجة ضرورة الانتهاء من الفوضى إلى الاستقرار، ومن المقصلة إلى المكتبة، ومن الشارع إلى الائتلاف الوطنى.

وقامت الثورة المصرية في ١٩٥٢. وكان رمزها حصار قصر عابدين، حيث يقطن الملك، ووزارة الدفاع، حيث قيادة جيش الملك. وتحوَّلت لثورة شعبية تساند الضباط الأحرار في المبادئ الستة قبل أن يختلفوا فيما بينهم، حتى استقر الأمر في يد عبدالناصر، ثم صراعه مع الإخوان والشيوعيين والوفد حتى تجمعت السلطة في يديه، مثل (روبسبير)

قبل أن يتحوَّل إلى زعيم وطني بعد تأميم قناة السويس. بما حققه من الإصلاح الزراعي والتصنيع والقطاع العام والخدمات ومجانية التعليم.

ومات عبد الناصر فعليًّا وانتهى عام 1967 بعد هزيمته النكراء بساعات قليلة ولكن روحه انتزعت منه عام 1970.

إلا أنها لم تكن سوى توزيع للفوائض المالية للدولة المصرية ما لبثت إلا أن أصبحت تلك السياسات أداة فاشلة أسقطت اقتصادًا مزدهرًا في منزلق الديون وضعف الإنتاج وسوء التنافسية وتدهور التعليم.



الفصل الخامس

الثور يأكل الثورة

تأليه الفرعون

بمجرد وصول زعيم الثورة أو «الثور» إلى الحكم، غالبًا ما يبدأ تحصين قراراته من الرفض أو حتى النقد، وتحصين نفسه من المساءلة، أو حتى المراجعة، تبدأ عملية التحصين هذه بتأليه زعيم الثورة، باعتباره «لا يُخطئ» وباعتباره «الوحيد الذي يعرف صالح مواطنيه».

وهكذا فالهدف الأساسي من تأليه الطغاة هو إطلاق أيديهم –دون رقابة ودون حساب– فيما يتصرَّفون فيه من أموال وحقوق البلاد والعباد فتنشأ قناعة نفسية ذاتية عند الأكثرية بصوابية كل ما يصدر من قول أو فعل رغم ما يظهر من تناقضات واختلافات واختلالات ناجمة عن سلوك هذا الطاغية أو ذاك وبالمحصِّلة ستكون العبادة الفعلية للأطراف الخارجية الصانعة والمؤثرة التي تدعم الطُّغاة المحليين الجُدد.

تلك الأطراف التي خطَّطت لتسليم (الثائر) مقاليد السلطة في الدول المتخلفة وخاصة في إفريقيا حيث دفع الشعب ثمن السلاح من قُوته ودوائه ليقتل أهله.

ولو نظرنا إلى عالمنا العربي اليوم سنجد أنه لا يزال هناك كثيرون يرون أن المثقفين بعد كل ثورة هم من يصنع الطغاة، ويتحملون وزر صناعة وتأليه الدكتاتور، لأن الطاغية لا ينشأ من فراغ، فالمثقفون هم الذين يقومون بتمجيد الحكام وإلباسهم هالات البطولة والزعامة والعبقرية والتفرد إلى حد التأليه، وينشدون لذلك قصائدهم، ويدبجون مقالاتهم، وينثرون النثر، ويرسمون اللوحات، ويقدمون العروض المسرحية، حتى ينتهي الأمر بتصديق الطاغية لما يكتبه المثقفون وما يقولونه عنه.

والطاغية لا ينتهي بالصورة التي بدأ عليها، ولكن من يفيدون منه يحرصون على

أن يصبح طاغيةً، التماسًا لنيل المغانم وسعيًا لسلطة زائفة وإرضاءً لغرور طائش تراهم يتفننون في تبرير وتسويغ كل أفعاله وآثامه.ومن هنا تبدأ عملية شرعنة الاستبداد من خلال تأليه الحاكم - كما ادّعى (فرعون والنمرود) في العصور القديمة - أو من خلال جعل الحاكم نائبًا عن الإله - كما حدث في العصور الوسطى الكُنسية في أوربا.

وأخطر ما يمكن أن نرى عليه الزعيم الثوري المتطرف «الثور الهائج» الباحث عن القوة التي تتعلق كما يري بالسيطرة على الآخرين، هو عجزه عن التوقف لحظة ليفكر في أن القوة في الدولة تتحقق بتعليم البشر، ورفع مستوى معيشتهم، والسير بهم في طريق العيش الكريم.

الأسوأ من ذلك، أنه على استعداد لحرمان بلاده من ثروتها، وإنفاقها على مريدين له من خارج الحدود لمجرد الاستمتاع بإزعاج الآخرين، فإحساسهم بالارتياح أمر يشعره بالألم، ويزيد من توتره.

أنفق القذافي المليارات لزعماء دول أفريقية حتى سمَّى نفسه ملك ملوك أفريقيا.

ولتخفيف التوتر لا بدَّ له من حركات قرعاء أو كلمات جوفاء أو أفعال لا يعرف لها أحد سببًا يقلق بها راحة الآخرين، ويرضي غروره ومرضه النفسي بأنه ملك ملوك قارة كاملة.

ويخفف بها إحساسه بالتوتر، غير أنه ككلِّ الذين يتناولون المسكناتِ في حاجة دائمة لزيادة الجرعة ومضاعفتها في المرة القادمة، إلى أن تفشل الجرعات كلها في تخفيف توتره فيصل إلى الحرب ليُمارس زهق الأرواح.

والنظام الثوري المتطرِّف، ما لم تحدث معجزة سياسية تصل برجال دولة معتدلين إلى الحكم، لابد أن يشعل الحرب أو يتسبب فيها أو ينتهي إليها.

وهذا الثور الثوري عادة ما يكون عاجزًا عن التعرُّف والوصول إلى ما يرضيه، هو،

جائع أبدي عاجز عن الشبع وظمئ عاجز عن الارتواء. هذه هي مشكلة الزعيم الثوري المتطرف، وعندما يظهر للآخرين أنه لن يسمح لهم بفرض إرادتهم عليه، يكون في حقيقة الأمر عازمًا على فرض إرادته عليهم وهي تلك الرغبة التي تنبع من الرغبة القوية في السيطرة على الآخرين التي يتميَّز بها المتطرف.

هو من الأصل لا يريد الحصول على المشط ولكنَّه سيواصل إزعاج الآخرين من أجل الحصول عليه، وعندما تعطيه المشط أو يتمكن هو من الحصول عليه، سيطلب باروكة يُحيِّرك بمواصفاتها، وعندما تصل معه إلى اتفاق بشأن الباروكة سيعترض عليها لما تنطوي عليه من زيف، ثم ينطلق إلى مطلب آخر وهو أن يزرع له الآخرون شعرا جديدا.. وحتى لو تحققت أمنيته سيفاجئك أنه في حاجة إلى رأس جديد.(12)

الواقع إن الدافع الأساسي عند المتطرف هو إحساسه الطاغي بالعجز والضآلة أمام الآخرين، ما يجعله يمضي في محاولات دائمة لإخفاء حقيقة ما يشعر به، وذلك بوسائل تبدو مبهرة للآخرين لأنه يعرف أنها تُغذِّي لديهم احتياجًا نفسيًّا ملحًا.

الزعيم الثوري لا يصنع نفسه، بل يصنعه هؤلاء الذين يشعرون أنهم في حاجة لزعيم يحميهم من عذاب فرديتهم التي تفرض عليهم مسئولية اتخاذ القرار.. إنه عبء الحرية الذي سيخلصهم منه الزعيم.

وقد عبر الأدب العالمي عن ثيران الثورات والانقلابات، ولعل رواية الأديب الكولومبي الحائز على (نوبل جابريل جارسيا ماركيز) «خريف البطريرك» هى أفضل ما عبَّر عن هذا.

والرواية تتناول قصة طاغية من طُغاة أمريكا الوسطى في وطن لم يحدِّده الكاتب من منطقة الكاريبي، وهي بمثابة دراسة معمقة لتوثيق الظلم والإقصاء والاستبداد الذي يفعله ثيران الثورات بعد الوصول للسلطة.

وتعود بداية الأحداث في الرواية إلى الطفولة الأولى للبطريرك، وهو الاسم الوحيد الذي يشار إليه في الرواية،، وتندلع بعد حروب الاستقلال حرب أهلية بين الليبراليين من جهة والمحافظين من جهة أخرى لمدة زمنية تصل تقريبًا إلى إحدى عشرة سنة، ينتزع من خلالها السلطة ما يُقارب أربعة عشر جنرالًا الواحد تلو الآخر ويكون في آخر هذه السلسلة من الجنرالات جنرال مستَبِدٌّ بصورة تفوق المعقولَ ويمتلك نزعة قوية إلى حد ما، تجرأ مرة على أن يرفض شروط ومطالب الإنجليز، لكنه في نهاية الأمر يُقدِم على الانتحار مع كافة أفرادِ أسرته على إثر حركة مسلحة كان قد قام بها ضد البطريرك بإيعاز وتوجيه من الإنجليز أنفسهم، وهكذا تمَّت العملية بواسطة الإنجليز والقوات المسلحة، تعيين وتنصيب البطريرك وهو الشخصية الدموية المستبدة والمنعدمة الضمير قائدًا ورئيسًا لهذه الجمهورية.

في حين كان الوضع الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي العام يسير من سيء إلى اسوأ تعرض إلى بعض المتاعب ومع هذا تمَّ تخليصه وإنقاذه بفضل جهود ومساعدة الأمريكيين الشماليين شريطة منحهم الحق الدائم في مسألة استثمار الثروات الكثيرة والمدفونة. ولذلك نرى أن البطريرك بقي على سدَّة الحكم وسيطول بقاؤه بفضل تمتعه بحاسة شم تسمح له بأن يحسَّ الخطر في الوقت المناسب والمكان المفترض، ولذلك نرى، أيضًا، إنَّ ردة فعله تأتي بقسوة غير منتظرة وحجته ودليله لهذه المسألة هو منطقه الذي لا يقبل الجدل في الدفاع عن سلطته المستبدة وحكمه الجائر وحياته وصولًا إلى حاشيته، هذا هو منطق الطغاة، ثم تتكرر المناورة «المحاولة» بشكل دوري كلما خرج منتصرًا من الكمائن المنصوبة ومحاولات الاغتيال العديدة التي تعرض لها من كل حدب وصوب. وحين يحاول بطريقته المخاتلة والمخادعة أن يذيع بيانًا يتحدث فيه عن نواياه الطيبة القادمة أو يعلن تصريحًا ما يمنح فيه العفو حتى تنطلق من جديد أساليب القمع بصورة أكثر وحشية مما كانت عليه سابقًا وهناك مثالًا من ضمن الأحداث التي تجري في الرواية، تلك المتمثلة بعملية اليانصيب التي تحاك بهدف إزاحته وإسقاطه، فلكي يبقى

رقم البطريرك رابحًا على الدوام كان يعمل عند كل سحبٍ للبطاقات احتجاز طفلين ويلقى بهما في غياهب سجونه وبمثل هذه الطريقة اختفى ما يقارب الألف طفل، وهنا يبدأ الأهالي بالاحتجاج مطالبين الرأي العام بتفسيرات لما يحدث وبإطلاق سراح هؤلاء الصغار وعندما يعلم البطريرك بما يجري يعمد إلى تفجير المركب الذي حشر فيه هذا العدد المهول من الأطفال وهو في عرض البحر وعلى إثر هذه القضية يكتشف فجأة أن شخصية (رودريجو دو اجيلار) الشخص الذي منحه ووضع فيه ثقته هو العقل المدبِّر الأول لكل هذه المؤامرة المحاكة ضده، فيُقدم إلى وضعه في الفرن لشيِّه وتقديمه لاحقًا على طبق من الفضة إلى كل الجنرالات المشتركين والمتورِّطين الذي يجدون أنفسهم مضطرين لأكله خلال إحدى حفلات العشاء السرية الضخمة التي كان يقيمها البطريرك بين فترة وأخرى.

وتميز عهد البطريرك بعملية تقسيم الثروات وتوزيعها بوصفها كما تعتقد الحاشية، ومن معهم خصوصًا أمه (بندئيون الفارادو) التي أعطاها بمرسوم ملكي صفة قديسة الوطن بأنها ملكية خاصة لهم.. على الرغم في أنهم في لحظة من اللحظات الكثيرة كانوا يتمنون التخلص منه بشتى الطرق التي تتاح لهم بسبب عناده وتخلفه الذي يُهدِّد -كما يتصورون- استقرار الحكومة الذي قد يجعل حدوث انفجار ما ممكنًا نتيجة حالة الاستياء العامة التي يشعر بها المدنيون والعسكريون على حد سواء، أو لنقل بصورة متفاوتة، وبعد مرور أكثر من قرن من الحرائق والقتل والتنكيل والتسلط يستنفد الوطن كل ثرواته وقواه ولم يبق سوى البحر الذي يجد البطريرك نفسه مضطرًّا للتنازل عنه للأمريكيِّين الشماليِّين الذي يهددونه دائمًا بعملية إنزال جديد للمارينز. وحين يموت البطريرك في نهاية الأمر هرمًا ووحيدًا يبقى الخوف من رؤيته منبعثًا من جديد مصدر قلق وتوتر، من جهة عودته مجددًا وعدم تصديق رحيله من جهة مقابلة، وحين يصدر الإعلان التالي: (نعلن للملأ الخبر السار بأن زمن الأبدية قد بلغ نهايته) حتى يتفجر الفرح، وشخصية الدكتاتور في رواية خريف البطريرك هي النتاج الحتمي البدهي

للجهل والعنف والقسوة التي يمكن أن يبلغها رجل معتوه عندما تضعه الظروف أو الاختلالات العقائدية والقبلية على رأس السلطة. (13)

والواقع إنَّ البطريرك ضحية أخرى يمكن أن تُضاف إلى الضحايا التي يحكم عليها هو نفسه بالموت فكلُّ هؤلاء الذين معه تجرفهم صيرورة واحدة لا غير، صيرورة الانحطاط التي تضع البطريرك بالصدفة.في السلطة، إنَّ الرواية ترجمة دقيقة لحيثيات الواقع القمعي، السلطوي والأيديولوجي بغض النظر عن المكان أو الزمان، الشيء الوحيد الذي يتغيَّر هو أسماء الطغاة وسلوكياتهم المقرفة أو أساليبهم القمعية المبتكرة وعدد ضحاياهم الجدد.

والحقيقة إنَّ كثيرًا من حكام العالم الثالث في الماضي والحاضر، وربما المستقبل أيضًا، هم أجزاء صغيرة أو كبيرة، حسب الموقع الذي تقف أقدامهم عليه، من خريف البطريرك، وهم في الوقت نفسه انعكاسًا مباشرًا للعمائم المنتشرة في عراق اليوم، والميليشيات، وملوك الطوائف وجندهم وأشياعهم، كما لا يمكننا إغفال ما في هذا الواقع من خراب كبير، **فالمسألة ليست في تقارب أو تراتبية مستويات القمع بقدر ما هي تعكس أسلوب الطغاة وعالمهم.**

في إحدى أعماله الأدبية الشهيرة وهي مسرحية «براكسا أو مشكلة الحكم».

يستعرض الكاتب والأديب الراحل (توفيق الحكيم) قضية الحكم والقيادة عندما تخرج عن هدفها في بناء الأمة وتتحول لتسخُّر في بناء الذات، وإسباغ هالات المجد والفخار على الحاكم، حيث يذوب الكلُّ في الجزء ولا يُسبَّح إلَّا بفضل الزعيم.

ويستعرض الحكيم الصراع بين شخصيات روايته الرئيسيين وهم (براكسا) الجميلة التي تمثِّل الحرية، حيث قامت بالاستيلاء على الحكم لتحقيق رغبة شعبها في الحرية والعيش الكريم، و(هيرونيموس) قائد الجيش الوسيم الذي يُمثِّل القوة والذي لا يفهم إلَّا لغة العنف، و(أبقراط) فيلسوف الأمة الذي يُمثِّل الفكر والعقل لمملكة أثينا.

ويتمكن (هيرونيموس) من أن يستولي على قلب الملكة (براكسا) وبالتالي فإنه يسجنها بين ذراعيه فيحجب بذلك كل رأي أو صوت لها فتصبح أسيرة في يده، أمَّا مملكتها فتتخطفها سيوف (هيرونيموس) فتسقط الحرية في يد القوة، ومن أجل العمل على خلاص شعبها من تسلط (هيرونيموس) وجبروته تزور (براكسا) الفيلسوف (أبقراط) في السجن الذي احتجزه فيه زوجها مكبَّلًا بالحديد بعدما حاول الفيلسوف أن يوعي الملكة والشعب بخطورة ما يُمثله (هيرونيموس) على أثينا ويفاجئها (هيرونيموس) فيتهمها بالتآمر على نظام الحكم وتجري مساجلة بين الثلاثي.

بعد أن اتهمها بالضعف لأنها تركت أصحاب الرؤوس يهرفون وأصحاب الأفواه يهتفون فكثرت المطالب وارتفع الصياح.

هيرونيموس: ما أنت إلَّا الفوضى

براكسا: وأنت

هيرونيموس: أنا النظام أسمعت منذ أن قبضت يديَّ على الحكم إن قامت طائفة بطلب أو عُرف أحدٌ برأي أو فُتح فم بصياح، أو ارتفع صوت بهتاف، مضى كل هذا وانقضى عهد الأحزاب وانمحت الخلافات والمنازعات، وجمعت شمل الأمة ووحدت كلمة البلاد الكلُّ كأنه واحد والشعب كأنه فرد.

أبقراط: هو أنت

هيرونيموس: نعم هو أنا ولا شيء غيري أنا ولا إرادة إلا إرادتي ولا يدًا إلا يدي وسأعطي الشَّعب بهذه اليد وأخلِّد المجد

براكسا: ما هو هذا المجد؟

هيرونيموس: الظفر والانتصار

براكسا: وإن لم تظفر ولم تنتصر

هيرونيموس: فإني أموت

براكسا: ويموت الشعب معك

هيرونيموس: إن كان قدر الشعب أن يموت فخيرٌ له أن يموت بيد البطولة من أن يموت بيد الضعف والفوضى.

هذا منطق الطغاة في كل أرجاء الأرض تموت شعوبهم لكي تحيا أطماعهم الشخصية ويستنزفون مقدَّرات أممهم لتمويل حملات بالذات، حتى لو كان ثمن ذلك القضاء على الأخضر واليابس.

ومما يلصق بزعماء أو ثيران الثورات عبارات للتضخيم والتفخيم مثل القائد الملهَم والزعيم الاستثنائي، والقائد الضرورة، وغيرها من العبارات.

ويقوم القائد الملهم والزعيم الاستثنائي للثورة، بعد ركوب السلطة، القيام بعملية توظيف شكلي وتجميلي لكثير من المفاهيم كالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية معبِّرة عن قدرة فائقة في الالتفاف على المطالب الداخلية والضغوطات الخارجية، ليس من حيث تحديث أدائها وممارساتها وآليات صنع القرار فيها والاعتراف بحقيقة أن مسألة الإصلاح السياسي عملية لا خيار لها إلا القبول بها، إنما من حيث تطويع كل ذلك بحيث لا يمسُّ أو يلامسُ مسألة احتكار القائد الملهم، أو الزعيم الاستثنائي وبطانته للسلطة.

وغالبًا ما ينجح القائد الملهَم، أو الزعيم الاستثنائي في إعادة إنتاج مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والمواطنة المتساوية وتطويعها لمراميها الخاصة، بحيث لا يجلب له ذلك أو لبعض رموزه أيَّ ضرر أو يجلب لاحتكارها للسلطة أيَّ انتقاص.

وإذا نظرنا بعمق إلى أنظمة الحكم الثورية المعاصرة بعد ثوراتها كروسيا (لينين وستالين)، وفرنسا (روبسبير)، ومصر (عبد الناصر)، وليبيا (القذافي)، نجد أن كثيرًا منها من حيث النَّصِّ الدستوري لم تنتقل من حيث المبدأ إلى نظام الحكم الديمقراطي، بل هي توصف علميًّا بأنها من أنظمة الحكم الفرد المطلق، حيث تكون إرادة الحاكم الفرد هي مصدر السلطات، والدستور أو النظام الأساسي في هذه الدول.

فهو إما أنَّه يحتفظ للحاكم بالسلطة المطلقة بشكل صريح، أو أنه يلتف على المواد الدستورية التي تقول.. إن الشعب مصدر السلطات، بمواد دستورية أخرى تجهض هذا المبدأ الديمقراطي الجوهري وتتيح للحاكم الفرد أن يحتفظ بالسلطة والثروة والنفوذ ويوزعها كيفما، وحينما يشاء، سواء احتاج ذلك منه إلى تعديل الدستور أوتزوير إرادة المواطنين.

والقائد الملهَم والزعيم الاستثنائي يُقدِّم نفسَه كحاكم معصوم من الخطأ، يختصر أمته في شخصه، وما على أمته سوى التهليل والتصفيق له ويستتبع مفهوم العصمة في التفكير غياب أساليب المحاكمة العقلية المنطقية واستبدالها بالصيغ المعلبة الصالحة لكل زمان ومكان، واعتبار من يتجاوزها مارقًا على قيم المجتمع وعصمة القائد المزعومة، وانقياد الجماهير لأوامره مشكلة معطلة لحكم الشعب في مجال اتخاذ القرارات الكبيرة، وفي مجال انتخاب ممثلي الشعب أقصد بذلك الاحتكام إلى صناديق الاقتراع فنتائج التصويت في انقيادٍ أعمى لرأي القائد الملهم المزعوم، فالانتخابات ديكور ديمقراطي خادع.

وهكذا يختزل القائد الاستثنائي الشعب في صورته، فهو الجندي والعامل والفلاح والمثقف والمحامي والطبيب وكل ما يعمله يُصنَّف ضمن الأمور الخارقة، بل وتحتل صورته كل مكان.

وثقافة القائد الملهَم، والزعيم الاستثنائي، والزعيم الضرورة، كوَّنتها مجموعة ذات اتجاه فكري أحادي سيطرت وتحكمت وأحكمت قبضتها على كل شيءٍ في أوطانها وطوَّعت الإنسان والأرض والثروة والتراث حسب ما ترى وتريد وتشتهى.

والمشكلة تكمن في الرأي العام والعقل الجمعي العربي الموجه الذي صنعه عرابة الإعلام والكُتَّاب والشُّعراء للزعيم الأسطوري حيث خُلعت على الزعيم كل مفردات التمجيد والتعظيم، حتى نفدت من كل القواميس والمعاجم العربية واستطاعوا - بكل اقتدار - بما لديهم من طاقات وأدوات ووسائل هائلة أن يُشكِّلوا في أذهان الشعوب الزعيم الأسطوري الذي اختزل الوطن برمته في شخصه، بكل ما تحمله كلمة اختزال من دلالات ومعانٍ، ولا يستطيع كثيرون من أبناء الشعب أن يفرِّقوا بين الزعيم والوطن.

وحينما هُزمت مصر وسوريا عام 1967 واحتلت إسرائيل سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية اعترف الرئيس (جمال عبد الناصر) بمسئوليته عمَّا حدث وأعلن تنحيه، لكن الجماهير خرجت باكية نائحة تطالبه بالعدول عن قراره والاستمرار في الحكم ليعبر بها كما قالت وسائل الإعلام آنذاك بحر الهزيمة الذي سقطت تائهة ضائعة في أعماقه إلى شاطئ النصر الذي تستعيد على رماله العزة والكرامة.. أليس هذا عجبًا عجابًا أن تخرج الجماهير لتعيد للسلطة من باع كرامتها ودماء أبنائها بأقسى هزيمة في التاريخ؟ فلم يدفع العدو ثمن هذا النصر.. إذ كانت الطائرات الإسرائيلية تقذف سيارات الذخيرة المصرية فتنفجر على الجنود المصريين ليقتلوا بذخيرة مصرية (وهذا ما شاهده على قناة الجزيرة في برنامج شاهد على العصر).

وقتها لفت هذا السلوك الجماهيري أنظار علماء النفس والاجتماع وراحوا يؤكدون على أن مفهوم البطل لا يزال يلعب دوره في التاريخ قديمًا وحديثًا، وأن الوجدان الجماهيري يُعاد تشكيله في مصانع الدعاية التابعة للسلطة التي تُكرِّر على مسامع هذه

الجماهير صباح مساء أن حاكمهم هو الزعيم الملهم، والقائد الفذ، والربان الماهر، وهو وحده ومن بين الملايين القادر بـ «حكمته وبصيرته» على توجيه دفة السفينة للنجاة بالبلاد من «بحر الظلمات».

ويمكن القول: إنه نظرًا لافتقار شعوب الثورات لممارسة الحرية والديمقراطية بسبب مجموعة الطواغيت التي تجثم على أنفاسها، صارت تلك الشعوب أشبه بقطيعٍ من السائمة لا يدري كيف يسير سوى أن يسعى وراء الثور الكبير الذي اغتصب الزعامةَ رغم أنف الشعوب.

* * *

الفصل السادس

ثورات بالألوان

بعد أن هلل العالم كثيرًا شرقه وغربه شماله وجنوبه لثورة صربيا، وراح الناس يتبارون في الترحيب بسقوط أحد معاقل الديكتاتورية، بدأت الثورات تنتقل من دولة إلى أخرى. وكل ثورة كانت تشترك مع الأخرى في أمور ثلاثة أولها أن جميعها تجسيد عملي لدليل ثوري بآليات محددة صاغها بإحكام فيلسوف أمريكي اسمه (جين شارب)، وأن جميعها تحمل شعار السلميَّة، وأنها في معظمها، تتخذ: لونًا لها.. برتقالية أو قرمزية أو وردية وهكذا.

ومع الوقت انتقلت الثورات إلى المنطقة العربية فيما اصطلح الغرب على تسميته بـ «ثورات الربيع العربي».

ومع الوقت اكتشف العالم أن (جين شارب) ليس مجرد فيلسوف وإنما هو عميل لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية «سي.آي.إيه» بامتياز، وأن كتبه التي وضعت آليات ما أسماها بثورات اللا عنف أو الثورات السلمية أو كما اصطلح العالم بعد ذلك على تسميتها بـ «الثورات الملوَّنة» لم تكن سوى عمليات قلب لأنظمة الحكم المستبدة الآيلة للسقوط بفعل الغضب الشعبي في العالم.

أما السبب فهو ببساطة خشية الأمريكيين من سقوط الأنظمة المستبدة ومعظمها مُوَالٍ لها، وصعود أنظمة وطنية تتوقف عن تبعيتها للعم سام، مما يعرض المصالح الأمريكية للخطر.(*)

(*) أرادت أمريكا السيطرة على تلك الثورات لتحمي الحُكام العسكر الذين حملتهم إلى الحُكم الدبابة الأمريكية، كما حدث في العراق، أو إيجاد نظام توريث الجمهورية بنظام جديد يدعى (الجمايكي) فقد اعتمدت أمريكا =

إن إدارة أمريكا للحرب في الشرق الأوسط لاستباق سقوط الأنظمة وركوب أو اختطاف ثورات الألفية الثالثة.. وصاغ (جين شارب) بإحكام أخطر دليل عملي.

في أوائل عام 2008، وقبل فترة طويلة من اندلاع الثورة التونسية، أو حتى قبل أن يمتلئ ميدان التحرير في مصر بالثوار، حذَّرت الحكومة الإيرانية مواطنيها من أن مجموعة «من المتآمرين» الأجانب يعدُّون العدة للإطاحة بالحكومة الإيرانية، وحددت (طهران) بعض الأسماء المعروفة التي ستلعب دورًا في «عمليات تخريبية».

ومن بين هؤلاء الأشخاص المترشح للرئاسة الأميركية في ذلك الوقت، السيناتور (جون ماكين)، والمستشار الرئاسي الأميركي السابق ورئيس مجلس العلاقات الخارجية، (ريتشارد هاس).

أما الشخص الذي وصفته إيران بأنه «رأس الشؤم» الذي يقف وراء التسلل الأميركي إلى داخل الأراضي الإيرانية، فهو أكاديمي سابق في جامعة بوسطن غير معروف لمعظم دول العالم يسمى (جين شارب)، أكدت إيران أنه عميل للاستخبارات الأميركية المركزية «سي. آي. إيه».

فإذن هو يمثل الشيطان الأكبر وفي الحقيقة كان ينسق مع الشيطان الأصغر الفارسي.

فبعد ثلاث سنوات عاد (شارب) مرة أخرى إلى بؤرة الاهتمام في الإعلام العالمي، مع ثورة يناير المصرية في عام 2011، كأشهر المحرِّضين على قلب نظام مبارك القمعي، وأبرز محركي الثورة ضده. فقد أرادت أمريكا استبدال الخوذة العسكرية.

= على العسكر لتنفيذ مآربها السياسية والاقتصادية وهي أول من استعمل العسكر بانقلاب عام 1949م في سوريا. على أن أمريكا تستثمر ثورات المنطقة على حساب دماء أبنائها وتفرز أحادية القطب الواحد بزعامتها على العالم وإنهاء معاهدة «سايكس بيكو» الفرنسية - البريطانية وتحقق ما ردده زعماؤها بمبادئ الفوضى الخلاقة والشرق الأوسط الجديد. وقد حققوا الفوضى الخلاقة أما الشرق الأوسط الجديد فلم يتحدد ملامحه إلا نتيجة الفوضى الخلاقة لإدارة المعارك.

وكان (شارب) قد ظل 15 عامًا يعمل محرِّرا لصحيفة إخبارية تحدد المسارات الممكنة لمواجهة الدكتاتوريات حول العالم، بدءًا من أدغال بورما مرورًا بالاتحاد السوفييتي السابق، وانتهاء بمصر. لأنه كان يعمل لتغيير اللباس مع بقاء المضمون. وهذه سياسة أمريكية حدثت في إيران عندما استبدلوا التاج الشاهنشاهي بالعمامة الصفوية مع أنهم جميعًا يحققون لأمريكا مصالحها.

وبرز (شارب) محرِّضًا للثورات في العالم، انطلاقًا من معهد الأبحاث الذي أسسه عام 1983، وأطلق عليه اسم «ألبرت أينشتاين».(14) وكان هدفه سرقة الثورات لصالح أمريكا.

ويحاول (شارب) تقديم نفسه كنسخة جديدة من الزعيم الهندي الراحل المهاتما غاندي، وزعيم الحقوق المدنية الأميركي الأسود الراحل (مارتن لوثر كينج)، وكرمز للثورات المناهضة للدكتاتوريات في العالم.

بعد ذلك كتبت وكالة «برس» للأنباء من القاهرة، بأن مجموعات معارضة مصرية اجتمعت في منازل خاصة لمناقشة تنظيم عصيان مدني يهدف إلى إسقاط نظام مبارك، وتقول الوكالة: «**إن المعارضة نزّلت كتبًا ألفها الأكاديمي الأميركي (جين شارب) وقامت بتنفيذها، وبعد خمسة أشهر من ذلك سقط نظام مبارك**». نظرًا لنهاية عقده مع من أتى به.

وعندما سقط (سلوبودان ميلوسيفتش) في صربيا و(فيكتور يانوكوفيتش) في أوكرانيا ضحايا ثورات (شارب) السلمية أو الملوَّنة التي اكتسحت شرق أوروبا، نال (جين شارب) – علانية – العرفان والشكر من الحركات التي أطاحت بهما.

ومع قيام ثورة الياسمين في تونس، ومن بعدها ثورة يناير في مصر، لم يخل تقرير إخباري واحد، أو تحليل سياسي واحد، من اسم (جين شارب) باعتباره المسئول الأول

عن هاتين الثورتين السلميتين، كما كان هو من تمَّ اعتباره المسئول الأول أيضًا عند قيام ما سبقهما من ثورات سلمية في شرق أوربا لكونه مهندس هذه الثورات، الذي وضع إطارها النظري، وكذلك دليل عملها تفصيليًّا. وبذلك يكون (جين شارب) قد حقق مصالح بلده لتكريس عامة العالم لأمريكا على حساب زعامة القارة العجوز وطرد النفوذ الأوربي ليحل مكانه النفوذ الأمريكي.

وعندما وصلت كتاباته إلى روسيا، أغارت الاستخبارات السرية على دار الطباعة أما المكتبات التي كانت تبيعها فقد احترقت.

وعلى مواقع يوتيوب، هناك فيلم لمدرب صربي يدعى (سرجيو بوبوفيتش) وهو رئيس منظمة «أوتبور» وتعني باللغة العربية «قبضة اليد» وهو نفسه الشعار الذي اتخذته المنظمة رايةً لها، واستنسخته منظمات كثيرة حول العالم، هذه المنظمة التي كانت ناشطة في تنظيم الاحتجاجات في دولة صربيا، وهي منظمة معروفة بارتباطاتها الأميركية كما يؤكد الصحافي الأميركي المتخصص في القضايا الاستخباراتية «ويليم أنجدال».

وقد اعترف المدرب الصربي في مقابلة مسجَّلة في الفيلم الوثائقي نفسه بأنه درَّب في مركزه المعروف باسم (كانفاس) في صربيا مجموعات هائلة من النشطاء والحقوقيين والسياسيين من 37 بلدًا حول العالم على خطط وتصاميم واستراتيجيات وتكتيكات وآليات كاملة لإسقاط الأنظمة بصورة احتجاجات مدنية وسلمية.

ويرى كثيرون في الشرق والغرب أن التسميات تتعدد والاسم واحد، «الثورات الناعمة» أو «الانقلابات الناعمة» أو «ثورات اللا عنف» التي تقوم في الوطن العربي ما هي إلا ثورات ضد حُكم العسكر الذين تسلطوا على رقاب شعوبهم بعد أن أطاحت أمريكا بالحكومات الديمقراطية المدنية المنتخبة من الشعب. وبدأت الإذاعات بإذاعة الأناشيد الوطنية قُبَيل انقلاب «حسني الزعيم» في سوريا 1949م. ولم تهدأ المنطقة من

حُكم العسكر حتى الآن ولا تزال أمريكا تعمل على إبدال عسكر بعسكر.

«الأخطبوط الأمريكي» المعروف باسم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «سي آي إيه» باستحداث عدد كبير من المنظمات الإرهابية المقنعة، أمثال داعش وطالبان.

ومما يُبيِّن عمل (شارب) لحساب المخابرات الأمريكية «سي.آي.إيه» أنه في (شباط فبراير من العام 1990، نظمت «مؤسسة ألبرت أينشتاين» التي أسسها ويديرها (شارب) مؤتمرًا حول العقوبات غير العنيفة. المؤتمر سجل حضور 185 من نشطاء 16 دولة وذلك في حضور الكولونيل (روبرت هيلفي) و(الكولونيل روفن ال).

في هذا اللقاء تمَّ طرح وتبني مبدأ أهمية همها الأول والأخير مكافحة الشيوعية عبر تعبئة الشعوب في إطار حركة لا عنف.

كما لم يتأخر البروفسور (طوماس شيلينج)، رجل الاقتصاد المعروف وأحد مستشاريي «سي آي إيه» في الالتحاق بإدارة المؤسسة.

أما فيما يخص الميزانية الرسمية للمؤسسة، فلقد بقيت ثابتة. إلا أنَّ الواقع شيء آخر، فالمؤسسة تستفيد من تمويلات وافرة من طرف «المؤسسة الجمهورية الدولية» (إنترناشيونل ريبابلكن إنستوتيوت)، أحد فروع «الهيئة الوطنية للديموقراطية» (ناشيونل إنداومنت فور ديموكراسي) وهى من أذرع «سي.آي.إيه».

في الوقت ذاته، طالبت دول البلطيق باستقلالها. وبعد شدٍّ وجذبٍ مع (ميخائيل جورباتشوف)، وافقت الدول على تأجيل قرارها سنتين أو ثلاثًا حتى يتسنَّى لها التفاوض على التعويضات.

وفي شهر أكتوبر من العام 1990، وبلا إبطاء، سارع (جين شارب) وفريقه إلى

السويد حيث اختار مجموعة من السياسيين اللتوانيين لتنظيم مقاومة شعبية ضد الجيش الأحمر.

وبعد أشهر من ذلك، اندلعت الأزمة في مايو 1991، وما تلاها من نشر (جورباتشوف) لقواته الخاصة، كان (جين شارب) يُغدق بنصائحه على الحزب المنشق ساجيدس (مجموعة المبادرة للبريسترويكا)، وهو ما لم يشغله عن الرئيس (فيتوتاس رانتسبيرجس).

وفي يونيو 1992، نظَّم وزير دفاع ليتوانيا المستقلة (أودريوس بيتكيفيتشوس) ندوة لتكريم العمل الجبار والحازم الذي قامت به «مؤسسة ألبرت أينشتاين» في سبيل تمكين دول البلطيق من نيل استقلالها.

وحينها بدأت الولايات المتحدة في إعادة التسليح، عام 1998، أصبحت «مؤسسة ألبرت أينشتاين» إحدى الآليات الهامة في تلك الاستراتيجية التوسُّعية. كما زودت (أوبتور) (المقاومة) بالأيديولوجية والتقنية اللازمة، **وأوبتور هي مجموعة من الشباب المناهضين لحكم الرئيس اليوغوسلافي سلودوفان ميلوسوفيتش.**

في ذات الوقت، سارع (جين شارب) إلى إقليم (كوسوفو) قصدًا تأطير «العصبة الديموقراطية لكوسوفو» بقيادة (إبراهيم ريجوفا). وإذا كان (ريجوفا) عديم الأهمية بالنسبة لواشنطن خلال حرب (كوسوفو)، فإن (أوبتور) لن تتأخر في طرح بديل لقلب نظام (ميلوسوفيتش)، الذي زادت شعبيته بشكل منقطع النظير، خاصة بعد أن وقف نِدًّا عنيدًا في وجه منظمة حلف الشمال الأطلسي. كلُّ ذلك لم يله الكولونيل (هيلفي) عن الاستمرار في تأطير الكوادر خلال المؤتمرات والحلقات الدراسية التي احتضنها فندق هيلتون بالعاصمة بودابست.

وتدفقت الدولارات بغزارة لأجل إقبار آخر حكومة شيوعية في أوربا: أما العملية فقد قادها، في عين المكان، العميل (بول.ب ماكارتي)، القابع سرًّا حينها في فندق (موسكفا ببلجراد) حتى إعلان (ميلوسوفيتش) استقالته في أكتوبر 2000.

وفي نوفمبر من العام 2002، حلَّ (جين شارب) بلاهاي، حيث سيسهر بنفسه على تكوين أعضاء «المجلس الوطني العراقي» الذي كان يتأهب لمرافقة جيش الاحتلال الأمريكي إلى العراق.

وفي نفس الشهر والسنة، عادت «مؤسسة ألبرت أينشتاين» لتنصح المعارضة بالطعن في نتائج الانتخابات وبالتظاهر والمطالبة باستقالة (إدوارد شيفرنازي)، وهو ما تأسست عليه «ثورة الورود» في جورجيا.

وفي أبريل 2002، وبعد أن فشل الانقلاب الذي نظمته «سي آي إيه» في فنزويلا، استنجدت وزارة الخارجية الأمريكية مرة أخرى بـ «مؤسسة ألبرت أينشتاين» التي لم تبخل بنصائحها لأرباب العمل، وخاصة دعوتهم إلى تنظيم استفتاء لإلغاء فوز الرئيس (هيجو تشافيز). كما تكفَّل (جين شارب) وفريقه بتأطير قادة جمعية (سيمايت) خلال مظاهرات أغسطس من العام 2004.

وحسب إحدى التقنيات التي أصبحت كلاسيكية في يومنا هذا، فإن أولئك القادة كانوا مدعوِّين إلى التشكيك في الانتخابات والقول بأنها مزورة، ثم المطالبة برحيل الرئيس الشرعي للبلاد. ولقد نجحوا في إنزال الطبقة البرجوازية في (كاراكاس) إلى الشوارع، إلا أن الدَّعم الشعبي الكبير للنظام حال دون ذلك. فلم يبق أمام المراقبين الدوليين من خيار سوى الاعتراف بمشروعية الانتصار الذي حققه (هوجو تشافيز).

أما (جين شارب)، وعلى العكس من ذلك، فلقد فشل في (بيلاروسيا وزمبابوي). والسبب في إخفاقه على ما يبدو هو التأخر في تجنيد وتكوين العدد الكافي من المتظاهرين والمعارضين للنظام القائم في البلدين.

كما أن الكولونيل (روبرت هيلفي) لم يتأخر في حضور حلقات «الثورة» البرتقالية بأوكرانيا في نوفمبر 2004.

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن «مؤسسة ألبرت أينشتاين» بدأت في تكوين مجموعة من المعارضين ومثيري الفتن الإيرانيين. حتى يخدع الرأي العام العالمي ليقول للناس إن حكومة الملالي ليست أمريكية وأن الشيطان الأكبر والأصغر لا يشكلون حلفًا واحدًا.

ولد (جين شارب) في عام 1928 في أسرة رجل دين مسيحي، وفي جامعات (أوهايو) مكنه تفوقه العلمي من الحصول على الدرجات العلمية البكالوريوس والماجستير في النظرية السياسية، ولاحقًا الدكتوراه من جامعة أوكسفورد في التخصص ذاته.

وعرفت كثير من كبريات الجامعات الأمريكية البروفيسور (شارب) كأستاذ ومحاضر، ومنها جامعة هارفارد العريقة وفيها احتل مركز باحث في الشؤون الدولية لمدة ثلاثين عامًا، غير أن توجّهه الفكري تمحور منذ وقت مبكّرٍ حول سياسات الحراك السلمي في وجه الديكتاتوريات السياسية والأنظمة القمعية، وقد أنشأ لذلك معهده الخاص «مؤسسة ألبرت أينشتاين» بتمويل كما يعرف من المخابرات الأمريكية.

ولا يمكن الفصل بين نظريات (شارب) العميل الاستخباراتي الأمريكي وبين الظروف السياسية والاقتصادية التي تمرُّ بها الدول المطلوب أمريكيًّا الهيمنة عليها واستباق سقوط أنظمتها المستبدة بفعل ثورات شعبية غير مُسيطَر عليها، وتنصيب أنظمة وطنية لا تخدم مصالح أمريكا بنفس القدر الذي كانت تفعله الأنظمة التي يمكن إسقاطها.

فقد استغلت أمريكا نظريات (شارب) التي صاغها بالتعاون مع أجهزة استخباراتها ظروف الدول الداخلية لإحداث حراك شعبي يستهدف إسقاط الأنظمة تحت أعينها، وبمعاونة شخصيات معارضة بارزة لتوجيه هذه الـهَبَّـات أو الانتفاضات أو الاحتجاجات والثورات في الاتجاه الأمريكي.

فقد واجهت الشعوب في كثير من بلدان ثورات اللا عنف –كما صاغها (شارب)– خصمًا عنيدًا يتجسَّد في سلطة الدولة مزودة بقدرات اقتصادية وسياسية وأمنية وعسكرية.

وكان الشارع يمثل «الجماعة المظلومة» المطالبة بالتعبئة لتدمير نمط توزيع القوة داخل الدولة (المجموعة الحاكمة) من خلال وسائل الضغط وأدوات ذات بُعد نفسي واجتماعي واقتصادي وسياسي وعقابي وضغط سلمي.

حدد (شارب) ما يقرب من 200 أداة للاحتجاج الرمزي وعدم التعاون الاجتماعي والمقاطعة الاقتصادية والإضرابات العمالية وعدم التعاون السياسي مرورًا بالاعتصامات وإقامة حكومة ظل.

وتنطلق نظرية القوة غير العنيفة – عند (شارب) – من أن القوَّة التي تمتلكها المجموعة الحاكمة ليست نابعة من ذاتها، وإنما آتية من خارجها؛ فقوة الحكومة تستمدها من المجتمع الذي تحكمه والقائمة على تفاعل السلطة من حيث الشرعية والموارد البشرية الطائعة للحكومة والمهارات لتوفير احتياجات الحكم والحكومة.

أما العوامل غير الظاهرة فتتمثل في العوامل الأيديولوجية والنفسية؛ كعادات الطاعة والخضوع، ووجود عقيدة أيديولوجية عامة موالية للحاكم. أما الموارد المالية، فتتجسد في العوامل الطبيعية والاقتصادية ووسائل الاتصالات والنقل التي تحتكرها الحكومة، وكذا نمط العقوبات كأداة للضغط، التي تمارسها الحكومة على رعاياها.

وقد انطلق (شارب) في أطروحته الفكرية عن المقاومة المدنية أو السلمية أوغير العنيفة، من أن الحكومة تعتمد في أساسها على طاعة المحكومين وتعاونهم، وأي خلل في هذه الطاعة يترتب عنه تحلل في قوة الحاكم إلى درجة فقدان السلطة والسيطرة على زمام الأمور.

وعليه يعتبر رفض التعاون مع الحاكم أمرًا خطيرًا وأداة سلمية ناجعة لقيادة الثورة والعصيان. في هذه الحالة قليلًا ما تسعى الحكومة إلى تقديم تنازلات، وتسعى كثيرًا إلى أساليب الإكراه والعنف لمحاصرة عدم تعاون الشعب؛ إذ يتم استخدام أساليب الردع والعقاب عبر الأمن والشرطة والجيش.

رغم ذلك، تظلُّ المجموعة الحاكمة قابلة للتفكك وتلقِّي الضغط المؤثر، فحتى استعمال أساليب العنف من طرف المجموعة الحاكمة يكون فعَّالًا بقدر تعاون المحكومين وخضوعهم لهذه الأساليب الإكراهية، ولكن تبقى سلطة المجموعة الحاكمة مقيَّدة ومحدودة، إذ رفضت مجموعات مظلومة كثيرة، في مثل هذه الحالات، التراجعَ أمام كلِّ المخاطر، بدافع من سلاح سلميٍّ فعال هو «الإرادة» التي تغذي أسلوب عدم التعاون مع المجموعة الحاكمة.

وعندما يكون عدم التعاون شاملًا تتقلص قوة المجموعة الحاكمة، بقدر عدد السكان المشاركين في العصيان.

لذلك تستطيع القوة السلمية الهادئة والمقدامة، بنظر (جين شارب)، حلَّ مشكلة قوة الحاكم التي تبدو مطلقة، وذلك من خلال عدم التعاون والاستمرار فيه.

إن مصدر القوة إذن – كما حدده (شارب) - ليس هو العنف، كما أن الذي يحسم الصراع ليس هو الذي يملك أكثر أدوات العنف (المجموعة الحاكمة في حالتنا) بل الإرادة والقدرة والوعي هي التي تحسم الصراع.

على هذا الأساس سعى (شارب) إلى التنظير للكيفية التي يُمكن أن تحدث بها الشعوب التغيير ونزع السلطة من المجموعة الحاكمة، ورفع الظلم والطغيان اعتمادًا على قوتها الذاتية.

ويحدد مستوى العمل في آليتيْن: رفض التعاون مع المجموعة الحاكمة (النظام)، وأن يكون العمل جماعيًّا وجماهيريًّا هادرًا وسلميًّا، إذ عندما تكون كتلة المجموعة الحاكمة متراصة وموحدة ومتضامنة، والمجموعة المظلومة (الجمهور) مشتتة ومفتقدة للتنظيم المستقل، تعجز المعارضة عن العمل الجماعي المؤثر، ويسهل على المجموعة الحاكمة النيل منها والتعامل معها فرادَى، فنظرية القوة الذاتية كما نظر لها (جين شارب)، تتطلب مقاومة موحدة ومتضامنة.

وتتحدد مراكز القوة هذه من خلال انتشارها في المجتمع، القوة العميقة للمجموعة الحاكمة، وكذا بنسبة الحريات السياسية في مجتمع ما. وعندما تكون هذه المراكز ضعيفة ومحدودة الحركة، تتمدد سلطة المجموعة الحاكمة، ويصعب تقييدها أو السيطرة عليها، بل تضعف قوة الجماعة المظلومة وتتفكك، ويسود الطغيان والاستبداد.

تعبير اللاعنف – كما يراه (شارب) - معركة حقيقية تتطلب حشد القوات والتأكيد على استراتيجيات وأساليب واضحة، كما تتطلب شجاعة المناضلين والتنظيم المتماسك والاستعداد للتضحية في أية لحظة، وتقديم الثمن الباهظ للتغيير والانتفاض. والتغيير السلمي، رغم أنه قد يطول فإنه حسم معارك التغيير في أيام (تونس ومصر، جزئيًا) أو في شهور (اليمن)، وقد يستمر سنوات (سوريا)، فقد تمثلت هذه المستويات الزمنية في الربيع الديمقراطي. وأمريكا بقوتها وامتلاكها للسلاح النوعي حتى تعمل على إطالة مدة الدمار في دول الربيع العربي حتى تُنهك الأطراف جميعًا ويقبلوا بما قرره الساسة في أمريكا بإيجاد شرق أوسط جديد على أنقاض (سايكس بيكو). كما ذكرنا.

وطريقة الحراك الشعبي السلمي تتحرك، بنظر شارب، على أربعة مستويات من الأسلحة هي: **احتجاج اللاعنف والإقناع، وعدم التعاون، والتدخل اللاعنيف**، بهذه الأساليب يمكن إحداث تغيير جِذري في ميزان القوى لصالح القوة الداخلية للجماعة المظلومة ضد القوى الخارجية للمجموعة الحاكمة اعتمادا على المسيرات والمواكب الاجتماعية، وإقامة الصلوات، وتعليق الملصقات ذات الدلالات التأثيرية الكبيرة على العقل والخيال، والحداد، والاجتماعات، والإضراب عن الطعام، والاعتصام، وإقامة أنماط اجتماعية جديدة، والإضراب في مواقع العمل، وإنشاء المؤسسات الاقتصادية البديلة، والبحث عن السجناء، وإحداث الحكومات البديلة.

ويقدم (شارب) نظرية العمل بلا عنف كقوة قادرة على التأثير أكثر من أساليب

العنف السياسي، كما تطلب سوريا حاليًا حكومة انتقالية بين حُكم الطغاة والشعب المنكوب فمن لا يموت بالصواريخ يموت من المرض أو السجون.

وبالتالي حرمان الخصم من مصادر قوته الأساسية، وهي تعاون المواطنين وخوفهم برغم شراسة الطاغية وعنفه بفرض الرقابة ومصادرة الأموال والممتلكات وقطع وسائل الاتصال والضغوط الاقتصادية والاعتقالات والتهديد بالعقوبات في المستقبل والضرب وإطلاق الرصاص والتعذيب والإعدام سرًّا وعلانية.

ولكن يبقى هذا العنف أقل أثرًا على الحركة الجماهيرية السلمية منه على حركة مقاومة عنيفة كحرب غصابات أو حرب نظامية أو حرب أهلية أو مجموعات مسلحة.

ويؤكد (شارب) على أن القمع لا يؤدي بالضرورة إلى إخضاع المتفضين السلميين لأنه لا يطال عقول المواطنين ولا يؤدي إلى الخوف والاستعداد للطاعة؛ ولكن الجماعة المظلومة مطالبة بالحفاظ على تماسكها التنظيمي وتعزيز مواقعها والتقليل من عنف الخصم المستخدَم ضدها، وفتح آفاق سلمية جديدة لحراكها الشعبي وفرصها في النجاح، مع العمل على تفجير مشاكل الخصم الداخلية وتشكيكه في قوته وعنفه وإفقاده التوازن السياسي، وتقليص حجم التأييد الذي قد يحظى به في الداخل أو في الخارج، فالانجرار إلى استعمال السلاح والعنف يعطي المبادرة للخصم ويتيح له تحديد الموقف، كما تعطي له فرصًا إضافية لتحقيق التفوق.

أما وحشيته ضد الحراك الشعبي السلمي فتقلِّص تأييده في الخارج وزيادة تأييد المنتفضين السلميين.

ولكن في حالة الثورات العربية لم يؤيد حتى مجلس الأمن الحراك الثوري العربي.

فالحفاظ على الطابع السلمي للحراك الشعبي هو الكفيل بإحدَاث تغييرات فارقة في

توزيع القوة، وابتعاد المواطنين العاديين عن الحاكم وعن أدوات عنفه، بل تنخرط أعداد جديدة منهم في الحراك. كما سيتعرض عندها الحاكم لضغوط الخارج ومساوماته، مع أن الرأي العام الدولي يتفاوت نظره وحساباته من حالة إلى أخرى، وهو يُشكِّل في الأخير دولًا قوية ومهيمنة على القرار الدولي ومؤسساته، وذات مصالح استراتيجية تسعى إلى الحفاظ عليها وقراءة أيِّ حراك في سياقها.

وبقدر إمعان الحاكم في عنفه ووحشيته يفقد ثقة حتى المقربين منه الذين يُشكِّكون في عدالة قضيته، بل ويتحوَّل ذلك الشك إلى معارضة وعصيان وانشقاق وتمرد وانضمام إلى الحراك، وهذا ما شهدناه في الربيع الديمقراطي (تجربة ليبيا نموذجًا).

إن قمع المجموعة الحاكمة للجماعة المظلومة يمكن أن يرتد عليها في إطار عملية الجودو السياسي بتعبير (شارب)، هذه العملية التي تسهم في نمو قوة المتفضين السلميين مع أن قوة كل طرف تتغير باستمرار وبسرعة وبحدة وبحسب مراحل التدافع والصراع في الميدان.

وقد ثبت بما لا يدع مجالًا للشك، كيف أنَّ بعض الفصائل التي قادت الحراك السياسي، تلقَّت تدريبات بعينها في صربيا، حيث كانت فلسفة (جين شارب) قد بلورت منظمات بعينها للتصدير الثوري إن جاز التعبير.

والسؤال: كيف لشارب ومؤسسته تحقيق هذه الرسالة؟ وهل هي خالصة لوجه الديمقراطية؟ أم أنها وكالة أصغر لذراع كبرى من ذراعين أمريكيتين، وذات مرة قال رجل الهند العظيم «جواهر لال نهرو»: إننا محاصرون في منافسة بين قوتين أمريكيتين، واحدة شريرة غامضة تستعمل للتطويع والإخضاع وهي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والثانية براقة وخداعة تستعمل للغواية والإغراء وهي هوليوود، ومشكلتنا أنه إذا فازت الأولى أصبحت حريتنا مهددة، وإذا ربحت الثانية أضحت ثقافتنا مهددة؟

هناك ثلاثة أساليب تتبعها منظمة «ألبرت أينشتاين» لتحقيق أغراضها حول العالم وهي:

* **تشجيع الأبحاث والدراسات السياسية حول أساليب العمل غير العنيف** واستعمالاتها في الماضي في نزاعات مختلفة.

* **طرح نتائج البحوث أمام الرأي العام من خلال المنشورات والمؤتمرات ووسائل** الإعلام.

* **التشاور مع المجموعات المتنازعة حول الإمكانيـــة الإستراتيجيـــة للعمل اللّا عنيف.**

ولعلَّ أفضل من تعرَّض بالنقد والتحليل لرؤى وطروحات (جين شارب)، الكاتب والصحافي الفرنسي الشهير «ثيري ميسان» رئيس ومؤسس شبكة «ريزو فولتير» الفرنسية، وعنده أن «المسار العلمي» لـ «جين شارب» تميز بدراسته خلال سنوات الخمسينيات لنظرية العصيان المدني لصاحبيها «هنري ثورو» و «المهاتما غاندي» فالطاعة والعصيان في منظور الشخصيتين، هما مسألتان أخلاقيتان أو دينيتان، قبل أن تكونا سياسيتين، كما **تعارضان قانونًا فوقانيًا لنظام مدني، غير أن تجسيد قناعاتهما كانت له تبعات سياسية، بحيث أن ما كانا يعتبرانه غاية في حد ذاته، يمكن فهمه على أنه وسيلة فقط، لذلك يمكن إذن اعتبار العصيان المدني تقنية في العمل السياسي لا بل العسكري».**

يلفت (ميسان) أيضًا إلى أن الاستخبارات المركزية الأمريكية عندما أدركت الثقل الفكري الذي يمثله (جين شارب)، أرسلت مسرعة إليه إخصائيًّا في العمليات السرية وهو الكولونيل «روبرت هيلفي» الذي كان يشغل حينها منصب عميد كلية تكوين الملحقين العسكريين الأمريكيين في سفارات الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج ومن هنا كانت البدايات.

لعب (شارب) دورًا بالغ الأهمية في عدد من الدول حول العالم، ففي عام 1992 سافر إلى تايلاند وهناك قابل البورميين نسبة إلى بورما الديمقراطيين المنفيين هناك واستطاع بمساعدة (هيلفي) أن يتسلَّل عبر الحدود إلى داخل بورما ليحاضر أمام مجموعات العصابات داخل السجن.

ومن المثير جدًّا أن يتحقق الباحث في أوراق (جيم شارب) كيف أنه وجد مساعده «بريس جونكيز» في العاصمة الصينية بكين في يونيو 1989 أسبوعين قبل وقوع أحداث «تين آن من» وإن لم يطل بهما المقام حيث طردتهما السلطات الصينية بعد أيام قليلة من وصولهما.

ويقول كتاب «الربيع العربي.. إلى أين؟» الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية إن **أصدق وصف لحالة العالم العربي هو مثل صيني يشبه الأوضاع السيئة التي نعيشها (كسمكة كبيرة أُخرجت لتوِّها من الماء تتحرك بعنف علها تستطيع استعادة مكانها ومحيطها. وفي هذه الحالة لاتسأل السمكة إلى أين تذهب بها حركتها التالية لأنها تشعر فقط بأن وضعها الحالي لا يمكن احتماله، وهو أصلًا غير قابل للاستمرار)**. هذه هي حال الشعوب العربية هذه الأيام التي سُميت بأيام الربيع العربي.

ويضيف الكتاب: إنَّ هناك الآن مزيجًا عجيبًا من الطاقة الثورية الكامنة في نفوس الجماهير بين قيادات لم ترق إلى طموح تلك الجماهير، وبرامج ضبابية لمن أصبحوا في السلطة والمعارضة على حد سواء، وضيق أفق استراتيجي، وتركات ثقيلة من أنظمة الاستبداد من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية كافة، وقوى (ثورات مضادة) وجماهير جائعة تنتظر السماء أن تمطر خبزًا وذهبًا في يوم أو بعض يوم، وفوضى منظمة تديرها غرف سوداء في الداخل والخارج.. **هناك نظام عالمي جديد يتشكل هذه الأيام، وعالمنا العربي والإسلامي هو أحد أكبر وأخطر مسارح صراعاته..** لن يكون الوليد الجديد بمواصفات واشنطن ولا غيرها من القوى المتصارعة، وسيأتي من رحم قانون العواقب غير المحسوبة.

ويدفع الشعب ثمن المخططات الأمريكية وتصبح الأوطان ملعبًا للصراعات الدولية ويبقى الحاكم حكم تماس في هذا الملعب.

الحركات التي ترعاها الولايات المتحدة أو التي تُجيرها لمصلحتها كانت بداياتها الحديثة في «ربيع براغ» ذلك الانفتاح لدولة تشيكوسلوفاكيا الذي مثل خروجًا عن سياسات الاتحاد السوفييتي الاقتصادية والسياسية، وتوالت تسمية الحركات الشعبية العفوية أو الموجهة بأسماء الفصول أو إعطائها لونًا من ألوان «قوس قزح» كان هناك (ثورة الأرز) اللبنانية التي أُعطيت هذا الاسم من وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون العالمية (باولا دوبرنسكي) Paula J Dobriansky. في مؤتمر صحفي، لإيجاد رابط بينها وبين «الثورة الوردية أمريكية الصنع في جورجيا» (Rose Revolution) أو أختها «الثورة البرتقالية» التي أُطلقت على الثورة في أوكرانيا، أو الثورة البنفسجية التي أطلق اسمها (جورج دبليو بوش) على احتلاله للعراق سنة 2003.

إن الانتفاضات، ولا أقول الثورات، التي شهدها عدد من الدول العربية منذ سنة 2011 لم تفجرها الولايات المتحدة كما يظن بعضهم بل إنها هيأت الحكام الديكتاتوريين وساعدتهم على الطغيان حتى تشجع الثائرين عليهم.. مع أنها حاولت ولاتزال تحاول احتواءها وتجييرها لمصلحتها وفق الخطة (B) والتي تكون جاهزة في أدراج الإمبراطوريات.. ونحن إذ لا نتهم أحدًا بالعمالة إلا أننا قد نتهم بعضهم بضيق الأفق وغياب الفهم الاستراتيجي لما يدور حولهم أو بواسطتهم من حيث يعلمون أو لايعلمون، دعنا نعطِ مثالًا صارخًا عما يُخبّأ لنا في أدراج الإمبراطوريات.(15)

* * *

الفصل السابع

سفاح الثورة

«نماذج للثورات التاريخية ومآلاتها»

كانت الثورة الفرنسية، ولا تزال المرجعية الأولى لكل من يتناول ثورات التاريخ.

وقلما نجد في مسيرة العالم مؤرِّخا أو باحثًا أو محللًا يتناول الحديث عن الثورات، وبغض النظر عن الزاوية التي يتناول الثورة منها، دون أن يستشهد بما حدث في الثورة الفرنسية.

والحقيقة إنَّ مشاهد الثورة الفرنسية وظروفها وملابساتها، والطريقة التي بدأت بها، والعاقبة التي انتهت إليها تُشكل السبب الرئيسي الذي يجعل منها المصدر والمرجع، والدرس والعبرة.

ولعل أهم دروس هذه الثورة هي: التحذير شديد اللهجة الذي أطلقه بعض زعماء الثورات، وكيف يمكن أن تنخدع بهم فتنساق الشعوب وراءهم، لتكون النهاية المأساوية، أو الكارثة التي تحل بالبلاد والعباد. وكيف يتحوَّل زعيم الثورة «الثور» من رجل قدَّم نفسه كمصلح إلى قاتل بدم بارد، ومن زعيم ثائرٍ إلى دكتاتور متسلِّق لا يعرف رحمة ولا شفقة، يزهق آلاف الأرواح دون وجه حق، لا يشبع من سفك الدماء، ولا يجد غضاضةً في التمثيل بالآخرين، لا لشيء سوى السلطة ولو كلفه ذلك أن يسوق أقرب الناس إليه إلى المقصلة، دون أن يشعر بالخجل، ودون الإحساس بأنه من الممكن أن يساق إلى نفس المصير المؤلم الذي ساق إليه الآخرين. وهذا الزعيم أو الثور هو (روبسبير) الملقب بـ«سفاح الثورة الفرنسية».

«كانت شخصية (روبسبير) مزيجًا غريبًا من الريبة السياسية الحادة والعداء الشخصي لكل من يختلف معه، الأمر الذي حمله إلى طريق التفرُّد خلال الثورة» هكذا أشارت

المؤلفة الفرنسية (روث سكور) في كتابها «الطهر القاتل: (روبسبير) والثورة الفرنسية» إلى بعض المفاتيح التي تُفصح عن شخصية (روبسبير). إضافة إلى ذلك، هناك صورة أُخرى يرسمها عن نفسه باعتقاده بأنه لم ولن يُخطئ إطلاقًا، فهو يرى نفسه مصدرًا للقانون، حاله حال كل الطغاة في التاريخ القديم والحديث والمعاصر.

وُلد (روبسبير) يوم 6 مايو 1758 بمدينة (آراس) الفرنسية، نشأ في أسرة فقيرة حيث كان أبوه عاطلًا عن العمل ومبذِّرًا وماتت أمه وعمره ست سنوات ولهذا اتسمت حياته بمسحة حزينة، كان رجلًا، لم يمر بمرحلة الشباب، كما كتبت عنه شقيقته ذات مرة.. إلا إنه كان ذكيًّا، واختير من بين جميع الطلبة ليُلقي خطابًا بمناسبة تتويج لويس السادس عشر عام 1775.

عانى (روبسبير) مثل ملايين الفرنسيين من عامة الشعب من الفقر والحرمان وكان يحلم مثلهم بالتخلص من الأنظمة الفاسدة، والعيش في دولة حرة يسودها الإخاء والمساواة والعدل.

شق (روبسبير) طريقه بقوة وعزم، حتى أنهى دراسته القانونية، وفي عام 1789 أصبح محاميًا، وممثلًا للطبقة الثالثة في قصر (فرساي). كان مظهره عاديًّا. قامته متوسطة وجسده نحيل ورأسه كبير، ولكنه تميز بقدرته الخطابية وبلاغته المؤثرة وأناقته المفرطة وأدبه الجم وحرصه الشديد على الفضيلة وآداب السلوك.

انتُخب (روبسبير) نائبًا لرئيس مجلس الطبقات، الذي اجتمع عام 1789 م عشية اندلاع الثورة الفرنسية، ثم التحق بالجمعية التأسيسية الوطنية (المكوَّنة من ممثلي الشعب)، حيث لمع نجمه ولفتت خطبه وأحاديثه البارعة الأنظار إليه.

وفي عام 1790 انتُخب رئيسًا لحزب اليعاقبة، وازدادت شعبيته كعدو للملكية ونصير للديمقراطية.

وعقب سقوط الملكية في فرنسا عام 1792 انتخب (روبسبير) أول مندوب لباريس في المؤتمر القومي الذي ألحَّ فيه على مطلب إعدام الملك (لويس السادس عشر) وعائلته، فبعدما كان يُنادي بإلغاء حكم الإعدام نجده في هذا المؤتمر يناقش بحماس لصالح تنفيذ حكم الإعدام بحق الملك: «يجب على لويس أن يموت، لأنَّ الأمةَ يجب أن تعيش» وهو ما تحقق عام 1793.

وسرعان ما انتُخب عضوًا في الهيئة التنفيذية العليا ولجنة الأمن العام. بل وسيطر عليها بعد أن تخلص من جميع منافسيه، وعلى رأسهم عدد من زعماء الثورة الفرنسية مثل «دانتون» و«يبير» و«يمولان» ليصبح بذلك الزعيم الأوحد في فرنسا ويرتكب من الفضائح والأهوال ما لن يمحوه التاريخ أبدًا.

وصارت المقصلة أداته المفضَّلة في إقامة مجتمع الإخاء والمساواة والعدل، ومن ثم أصبحت الفترة التي تولَّى فيهـا زمام الأمور في فرنسا رغم قصرها تعرف – تاريخيًّا – بـ «حكم الإرهاب».

ففي 14 يوليو 1789 بدأت أحداث الثورة الفرنسية، وبدأ معها مسلسل مخيف من القتل الجماعي، وذاع صيت طبيب يدعى (جيلوتين) لاختراعه آلة قتل عرفت باسمه «المقصلة» التي حصدت أرواح عددٍ من الأبرياء تحت شعار الثورة التي لم تكن في الواقع إلا فوضى وتسارعًا بربريًّا نحو القتل الجماعي.

والجدير بالذكر أن تعبير حكم الإرهاب يعني الفترة الأخيرة من الثورة الفرنسية التي غاب فيها المنطق وتولَّى زمام الأمور فيها (روبسبير) الذي يعد بحق واحدًا من أشهر السفاحين الذين أنجبتهم البشرية.

كانت أول مظاهر هذه الموجة إرساله لـ «الجيش الثوري» من باريس إلى المدن الصغرى والقرى ومعه مقصلة متحركة تقوم بتصفية معارضيه، أخذ (روبسبير) يطارد ويعدم «أعداء الثورة» ثم وسَّع نطاق مطارداته لتضم من أسماهم بالثوريين

الزائفين ووصلت مقصلته إلى رقاب المعتدلين، بل وامتدت إلى عددٍ من زعماء الثورة أنفسهم.

وظلت محكمة الثوريين – المحكمة الثورية – تعمل بجد ونشاط، ولعل ما هوَّن عليها مهمتها صدور «قانون المشبوهين» أو قانون «المشتبه فيهم» في سبتمبر 1793 الذي يسمح بالاعتقال والسجن دونما حاجة إلى تقديم الدليل، فازدحمت السجون وأصبح الرجال والنساء المقدَّمون لمحكمة الثورة يشكلون سيلًا لا ينقطع: كانت أحكام البراءة نادرة والإعدام بالمقصلة هو العقوبة التي تطبَّق على الجميع. وخلال تسعة أشهر من الإرهاب حكم رسميًّا على 16 ألف شخص بالموت.

ففي شهر أكتوبر أعدمت الملكة (ماري أنطوانيت) باعتبارها العدوة الأولى للثورة، وفي آخر أيام أكتوبر أعدم عددًا كبيرًا من الجيروند.

وفي 6 نوفمبر أعدم (فليب دوق أورليان) رغم مؤازرته للثورة وإدلائه بصوته مع المطالبين برأس الملك.

وفي 10 نوفمبر أعدمت مدام (رولان) السيدة الفاتنة التي كان يلتقي عندها أعضاء حزب الجيروند.

وزاد الضغط على المقصلة ففي 11 نوفمبر تمَّ قطع رؤوس اثنين وثلاثين ضحية في ثمان وعشرين دقيقة.

وفي 12 نوفمبر واجه الموت «باتي» العالم الفلكي وأول رئيس للجمعية الوطنية، لإصداره الأمر بإطلاق النار سنة 1791 على من طالبوا بإعلان الجمهورية.

بعد ذلك بأيام قُطعت رؤوس اثني عشر رجلًا في خمس دقائق. كان هذا هو أسلوب التخلص من الخصوم السياسيين.

ولا يفوتنا أن نشير إلى إعدام بعض القادة الثورين من أمثال «كوستين» و«بيرون» بتهمة الخيانة أو التواني عن مطاردة العدو.

وقد علق (روبسبير) على ذلك متباهيًا ومتفاخرًا بقوله: «**إنني سأجعل خط الحدود بيني وبين أعداء فرنسا من حولنا نهرًا من الدماء**».

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد اخترع (روبسبير) مجموعة فريدة من التُّهم يعاقب مقترفوها بالإعدام: كالتعرض للوطنية بالسب والقذف، بث روح اليأس لدى المواطنين، ترويج أخبار كاذبة، انتهاك الأخلاقيات، إفساد الضمير العام وتعكير البراءة والطهارة الثورية.

ومن أجل الإسراع بهذه الإجراءات، صدرت جملة من القوانين بمنع محامي الدفاع أو استدعاء أي شهود، ليكون الحكم دائمًا الإعدام.

ومن غرائب الرجل أنه استحدث تقويمًا جديدًا – كان ينبذ كل ما هو تقليدي –. بحيث يوافق اليوم الأول من السنة الأولى الجديدة يوم إعلان الجمهورية في سبتمبر سنة 1792.

وأعاد ترتيبَ الشهورِ، واستبدل أسماءها التقليدية بأسماء جديدة مشتقة من الظواهر الطبيعية التي تقترن بها.. وقسم السنة إلى أقسام مكونة من عشرة أيام يكون أحدها يوم عطلة.

ثم جاءت فكرة اتخاذ ديانة جديدة، فالأوضاع الجديدة التي أوجدتها الثورة لن تكتمل ما لم ترتبط بتغيير ديني، فظهرت ما تُسمَّى بعبادة العقل، وقدر عدد الكنائس المحولة إلى معابد للعقل بنحو 2400 كنيسة في فرنسا كلها.

كان هذا الخطأ تتويجًا لسلسلة من الأخطاء والممارسات الوحشية، حيث أصدر في 10 يونيو 1794 قانونًا عُرف باسم قانون «بريريال» نسبة إلى الشهر الذي صدر فيه

هذا القانون حسب التقويم الجديد - قضى هذا القانون بتعديل إجراءات المحكمة الثورية وتعجيلها.

ودعا جميع المواطنين إلى الوشاية بالخونة، وأُزيلت الحصانة عن أعضاء المؤتمر التي تحول دون القبض عليهم، فكان هذا بمثابة السيف على رقابهم، إذ كان يهدف إلى الإطاحة بكل من يرفع رأسه مُعَارِضًا إياه أو مخالفا أفكاره. وبدافع الخوف على أرواحهم قرر أعضاء المؤتمر، الإطاحة بالطاغية وتزعم المؤامرة «تاليان» و«باراس» فتم تجهيز حملة عسكرية اقتحمت دار البلدية – حيث كان يجتمع (روبسبير) مع أعوانه - ونجحت إحدى الرصاصات التي أُطلقت عليه في إصابة فكه. وتمت محاكمته وأدين بتهمة الخيانة العظمى، واقتيد إلى المقصلة التي طالما استعملها لقطع رؤوس الناس ليأخذ دوره عليها.

والآن جاء دوره ليشرب من الكأس التي أذاقها للآلاف من التعساء.

وفي صباح 27 يوليو 1794 اصطف الآلاف من الناس في الشوارع لرؤية (روبسبير) وهو يُساق إلى حتفه، بعد أن سُجن ساعات قليلة في نفس الزنزانة التي سَجَن فيها (ماري أنطوانيت).

قبل تنفيذ الحكم مباشرةً نزع الجلاد بعنف الضمادة التي ضمد بها فك (روبسبير) المهشم، لتنطلق منه صرخة ألم مدوية لم يسكتها إلا سقوط نصل المقصلة على عنقه ليفصل رأسه عن جسده ويصمت إلى الأبد.

هكذا انتهت قصة (روبسبير)، لينتهي معها كابوس الإرهاب وحُمى الإعدام، وتطوى صفحة قاتمة ألقت بظلالها على فترة من فترات التاريخ الفرنسي.

وكان (روبسبير) قد برر الإعدامات التي جرت في أعقاب الثورة من دون محاكمات قانونية، ودافع عنها بقوة، ووصفها «بالقضاء الشعبي».

وكان (روبسبير) لديه ريبة سياسية غريبة، مع عداء شخصي غير مسبوق لكل من يختلف معه.

وخلال تسعة أشهر من حكم الإرهاب حُكم رسميًا على 16 ألف شخص بالموت، من ضمنهم الجيرونديون (وهم المنتمون إلى الحزب الجمهوري المعتدل، أحد أكبر الأحزاب السياسية خلال الثورة الفرنسية)، وكذلك (جاك بريسو)، عدو (روبسبير) اللدود، الذي اتهم عام 1791 (روبسبير) بإثارة الحروب.

وتدور الدائرة، ليتحاكم (روبسبير) ويُحكم عليه بالإعدام من خلال إدانة لجنة المحلفين له، وليس من خلال الأدلة، غير أن المفارقة النادرة هي أن نفس هيئة المحلفين التي حكمت على خصوم (روبسبير) وبأوامر منه، هي نفسها التي حكمت عليه بالموت.

العجيب، أن (روبسبير) ظل يؤكد حتى النهاية «ما من بريء واحد» مات خلال فترة الإرهاب.

والحقيقة أن كل الدماء التي تسبَّب في سفكها هذا الرجل «المخلص» هي بالتأكيد إنذار لكل أولئك الذين يعتقدون بأنهم «دائمًا على حق» وهو ما يمكن أن يكون أمرًا خطيرًا مثل خطر الطاغية الذي يسكنه باعث الشك والريبة.

وكان التأثير الطويل لنظام (روبسبير) هو توريط البلاد في مشاكل مميتة استمرت سنواتٍ طويلة.. أثناء ذلك، كان نابليون قد أخذ زمام الأمور في فرنسا كجنرال ثم إمبراطور، وترك وراءه بعيدًا مُثل وأهداف الثورة.

لقد بدأت الثورة الفرنسية بالاستيلاء على قصر فرساي، والاستيلاء على سجن الباستيل، الذي وضع مكانه تمثال الحرية، وأعدم (لويس السادس عشر والسيدة الأولى ماري أنطوانيت) تحت المقصلة، ثم تحوَّلت إلى عصر الإرهاب بقيادة (روبسبير)، بحجة «ضرورة الانتهاء من الفوضى إلى الاستقرار، ومن المقصلة إلى المكتبة، ومن الشارع إلى الائتلاف الوطني».

ورفعت الثورة الفرنسية مبادئ ثلاثة: الحرية، والإخاء، والمساواة والتي أصبحت منقوشة على العملات الفرنسية الورقية والمعدنية وعلى دور القضاء.

وأفرزت الثورة الفرنسية قيادات ثورية منها (رويسبير)، وسبقت الثورة الفرنسية كتابات ثورية عند فولتير وروسو، ونظريات بديلة عن الحق الإلهي والتوريث في الحكم، مثل العقد الاجتماعي عند (جان جاك روسو)، وبقيت عبارات من كتاب الثورة الفرنسية تحدد التوجه السياسي لها، مثل عبارة فولتير «**فلنشنق آخر ملك بأمعاء آخر قسيس» للقضاء على السلطة السياسية والسلطة الدينية.**

كانت المقصلة في انتظار الملوك ورجال الإقطاع والأمراء، بل الثُّوار أنفسهم الذين خانوا الثورة في رأي ثُوار آخرين كان مصيرهم أيضًا المقصلة، مثل (دانتون) خطيب الثورة، وروبسبير الذي حول الثورة إلى إرهاب.

ثم سئم الناس حراك الثورة وحكم الثورة، فعادت الملكية إلى فرنسا من خلال نابليون الثالث.

وتُقدِّم إلينا الثورة الفرنسية حالًا كلاسيكية عن أهل الثورة وأبطالها حين ينقلبون على بعضهم بعضًا، وقد شعر كلُّ واحد منهم أنَّ الحق في جانبه، وأنه هو - من دون غيره - المؤهل لحمل رسالة التاريخ.. وربما يكون ذلك هو سبب ظهور عبارة «الثورة تأكل أبناءها» أثناء الثورة الفرنسية ولعل إعدام (دانتون) خير دليل. فإعدام (دانتون) يجسِّد أحد أخطر إشكاليات الثورات.

حيث يعمل قادة الثورة على تأليب الناس على بعضهم البعض، حتى ينفرد أحدهم بالسلطة. وهكذا (روبسبير) الذي تمكن من تأليب العدد الأكبر من النواب ضد رفيقه القديم.

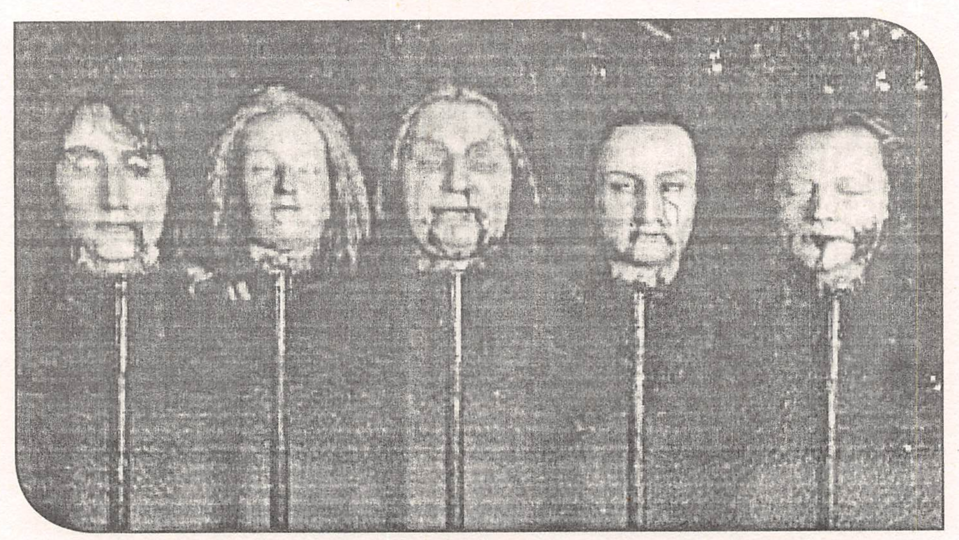
ويقرر الجنرال (ديون) أن يحرر (دانتون) من سجنه، عبر خطة سرعان ما تتكشف، ما يجعل (روبسبير) يطالب برأس (دانتون) كمتآمر هذه المرة.

ولم يكن الشعب المتجمع خارج قصر العدل يصدق التهم الموجهة إلى دانتون، لكنه يبدو حائرًا.. وعندما تفشل جولي زوجة (دانتون) في دفع (روبسبير) لإنقاذ زوجها من الإعدام يرفض فتنتحر، وينتصر روبسبير، وينفرد بالسلطة ريثما ينتهي هو لنفس المصير!

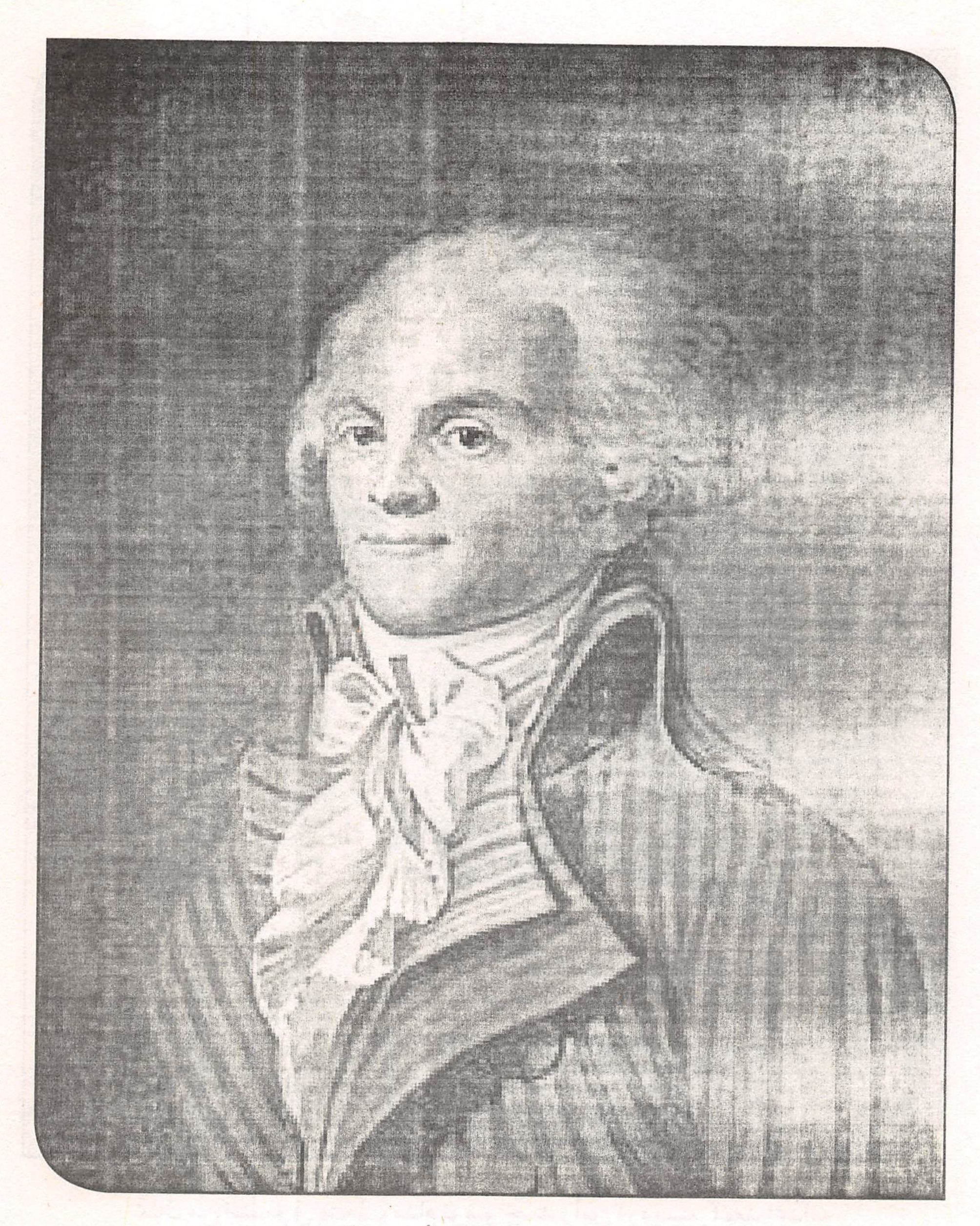
لقد اختلف (دانتون) مع (روبسبير) بسبب عمليات الإعدام والعنف المبالغ فيهما وأعدمه (روبسبير) في النهاية بالمقصلة. وكانت آخر كلمة قالها (دانتون) قبل إعدامه هي: «**الشيء الوحيد الذي أنا نادم عليه هو أنني سأُعدم بالمقصلة قبل الحيوان روبسبير**».

❊ ❊ ❊

المقصلة كانت أداة الثورة الفرنسية لتفجير أنهار الدماء



وعلقت رؤوس المذبوحين تحت المقصلة لإرهاب المعارضين



روبسبير سفاح الثورة الفرنسية الذي أرسل الآلاف إلى المقصلة



تمثال من الشمع في متحف مدام توسو يجسد رأس (روبسبير) بعد إعدامه

الفصل الثامن

الثيران الملاحدة الثلاثة

الثور يأكل الثورة

كانت روسيا محكومة بحكومة القيصر في بداية القرن العشرين وكانت الأعداد المتزايدة من العمال تُقبل على اعتناق الفكر الشيوعي، وجاء (فلاديمير لينين) وتزعم الشيوعية في روسيا، وعُرف أتباعُه باسم البلاشفة.

كان البلشفيون يعتقدون أنّه للحصول على السلطة لابد من ثورة دموية وانتظروا حتى جاءت الفرصة المناسبة في أثناء قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، وكانت روسيا من الدول التي تتابعت عليها الهزائم ودفعت آلام الحرب روسيا إلى الثورة وتمردت القوات المسلحة في 1917 المرابطة حول العاصمة بطرسبورج واستولت عليها في فبراير عام 1917.

وقبض على القيصر أثناء رجوعه بالقطار، وأزيل كل ما يمتُّ له بصلة، وملأت الشوارع بالناس فرحًا، وهم يأملون بعهد أجمل من زمن القيصر إلا أنهم – كما ظهر فيما بعد - كانوا مخطئين.

لم يكن للبلاشفة دور في هذه الحركة فقد كان عددهم قليلًا جدًّا في المجلس بعد تلك الحركة، وكانت الحكومة بيد رجل يدعى (كرينسكي).

وفي تلك الأثناء، أعطى (لينين) الذي كان في المنفى أوامره للبلاشفة بعدم طاعة النظام الجديد، وبدأ بالتحرك في أكتوبر عام 1917، حيث هاجم أتباعه القصر الشتوي في المركز الحكومي، وسحقوا القوات البسيطة المرابطة حوله.

وبعد سنين طويلة صنعت أفلام الدعاية السوفياتية لتُبيِّن أن هذه الضربة كانت بسبب خطابات (لينين) النارية، كأنها ثورة حقيقية، ولكن في الحقيقة لم يستول على

القصر الشتوي سوى مئة شخص، وقتل في هذه العملية 5 أشخاص فقط، ثم هجم أنصار (لينين) على أنصار القيصر، في حروب دامية استمرت ثلاث سنوات.

وأنشأ البلاشفة لهذه المجازر الدموية ما يسمى بالجيش الأحمر وتولى قيادته (ليون تروتسكي) الساعد الأيمن للينين.

لم يتورع الجيش الأحمر والبوليس السري والمخابرات السرية (جكا) عن استخدام أفظع الأساليب الوحشية ضد كل من هو غير شيوعي وأُعدم القيصر وأفراد عائلته رميًا بالرصاص بأمر من (لينين) وأُحرقت ودمرت كل مدينة لم تُعطِ تأييدًا للنظام البلشفي.

وأصدر (لينين) برقيات لأنصاره بإعدام كل من يعارض الحكم الشيوعي فتعرض المئات للتعذيب والاعتقال والقتل الجماعي بحجة الخروج على القانون.. ويصف الكاتب الروسي الشهير (مكسيم جوركي) وحشية البلاشفة بقوله:

«قام الشيوعيون في تامبوف بتثبيت اليد اليسرى والرجل اليسرى للمعتقلين بالمسامير على خشبة علوها متر أو على مسامير سكة الحديد ثم تابعوا تعذيبهم بسرور بالغ فبقروا بطونهم وأخرجوا أمعاءهم الدقيقة بعد تثبيت أطرافهم على الأشجار ويتابعون تفكيك الأمعاء وسلخ جلود الموظفين المعتقلين مبتدئين بأكتافهم». ولم تكن هذه الوحشية من جانب ثور الثورة البلشفية إلَّا في بدايتها.

عند استلام البلاشفة الحكم كان معظم سكان روسيا يقطنون الأرياف ولم تكن ظروفهم المعيشية جيدة، ولا يكاد ما يُنتجه الفلاح أو القروي يكفي أفراد عائلته من الطعام لأن شتاء روسيا القاسي لا يساعد على الزراعة دائمًا.

وأصدر (لينين) قرارًا بإنهاء الملكية الخاصة، ووضع يد الدولة على الممتلكات والمحاصيل فأغار عناصر شرطة جكا المشهورون بشناعة أعمالهم على الفلاحين وانتزعوا منهم محاصيلهم بقوة السلاح وكانت النسبة التي يجب أداؤها للبلاشفة هي كل شيء، واستخدمت أقسى الوسائل ضد كل من قاوم.

وأنشأ البلاشفة لهذه المجازر الدموية ما سُمِّي بالجيش الأحمر وتولى قيادته (ليون تروتسكي) الساعد الأيمن لـ (لينين).

وبلغت أعمال القوات الخاصة المغتصبة درجة لا يتخيلها العقل، كان القرويون المعتقلون يُحشدون في حظائر للحيوانات باردة مغلقة ويُضربون بالسياط ويُهددون بالموت، وكل فلاح يقصِّر في إعطاء ما لديه تُربط يداه وذراعاه ويؤمر أن يركض في القرية وهو عار ثم يضرب بالسياط حتى الإغماء.

وعندما لم يدفع القرويون الضريبة المفروضة عليهم، قرر (لينين) عقوبة رهيبة في بعض المقاطعات، وهي أن يُسلب من القرويِّين ليس الإنتاج فقط بل بذورهم أيضًا، ومعنى هذا عدم القدرة على إنتاج محصول جديد، ومعناه أيضًا أنَّه لم يبق بين أيدي هؤلاء ما يأكلونه.

ونتيجة لهذا بدء القحط عام 1921و دام إلى 1922 وتشرد 29 مليون إنسان من بعض المناطق الحدودية، ومات خمسة ملايين إنسان بعد أن تضوَّروا جوعًا.

وكان (لينين) يتابع بشغف آثار القحط لأنه يعتبره ذا فائدة عظيمة فقد يزحزح عقيدة الإيمان بالله من نفوس الناس ويخضع رقاب هؤلاء للعقيدة الشيوعية. وبعد أن يحتفظ الشيوعيون بالمحصول يقولون للفلاحين «ادعوا الله أن يعطيَكم طعامًا.. ألا تعتقدون أن الطعام من عند ربكم؟».

ولم يكن (لينين) يتورَّع من ذكر الجانب الإيجابي للجوع من وجهة نظره قائلا: «**إن الجوع سيقربنا إلى أهدافنا، ويوصلنا إلى الاشتراكية التي هي عهد ما بعد الرأسمالية فالجوع لا يُنهي اعتقاد الناس بالقيصر فحسب بل سينهي اعتقادهم بالله أيضًا**».

وفي شهر مارس عام 1922 كتب (لينين) 12 رسالة إلى أعضاء المكتب السياسي قائلا: «**إن الموقف لصالحنا ففي حال وجود مئات الآلاف من الجثث على الطرقات**

سيمكننا الاستيلاء على ممتلكات الكنيسة وأموال رجال الدين بقوة دون شفقة أو رحمة.. ولهذا ينبغي أن نضع أيدينا على أملاكها وأنَّ اليأس الناتج عن الجوع هو الأمل الذي سيجعل المجتمع يقابلنا بابتهاج وعلى الأقل أنهم لن يعادونا فيبقون على الحياد».

وأظهرت السجلات المدوَّنة السوفياتية فيما بعد، أن (لينين) قصد عمدًا إنهاء حياة خمسة ملايين بالقحط والجوع.

لم يكن (لينين) يحمل أيَّ شعورٍ طيب للإنسانية إلَّا إحساس الإذلال والتحقير وليس للإنسانية أيُّ معنى عنده لذلك عامل الشعوب كما يعامل الحداد الحديد، وسبب كون (لينين) والبلاشفة أشرارًا إلى هذا الحد هو اعتقادهم بالفلسفة المادية الديالكتيكية التي أدَّت بهم إلى اعتبار الإنسان نوعًا من الحيوان، وينبغي معاملته بدون شفقة أو رحمة وأنَّ تطوُّر النوع البشري مرهون بشدة الصراع بين الطبقات.

لينين كان يرى الإنسان نوعًا من الحيوان اتبع الأساليب الحيوانية في ترويضه للناس ففي أكتوبر زار (لينين) العالم الروسي (إيفان بافلوف) المعروف بنظرية الفعل الإرادي الشرطي لدى الحيوانات، فأراد (لينين) أن يُجرِّب النظرية على المجتمع الروسي كله، فاندهش (بافلوف) وقال: **(قال لي لينين أريد أن أجعل المجتمعات الروسية تُفكِّر كليًّا بالنظام الشيوعي، وأن تتحرك به، لقد اندهشت إذ أراد مني أن أفعل بالإنسان ما فعلته بالكلاب، فقلت له أتريد أن تجعل المجتمع الروسي نموذجًا قياسيًّا؟ فكان جوابه نعم تمامًا أريد ذلك ينبغي أن يتحرَّك الناس كما نريد.)** أمَّا الأساس العلمي لهذه الفلسفة فقد كان نظرية التطور (لداروين) وقد استندت الشيوعية إلى النظرية وتُرجم كتاب (أصل الأنواع) لداروين في أواخر القرن التاسع عشر في روسيا، مما أدى إلى إلحاد آلاف الشباب الروسي وانتسابهم للشيوعية.

وكانت نهاية (لينين) عبرة لا تُنسى، فقد أصيب بالمرض الشديد وأُقعد على كرسيٍّ متحركٍ بقية حياته، وكانت تُصيبه آلام الرأس التي تصل به إلى درجة الاختناق ثم أُصيب بأزمة حادة، وفقد الاتزان في كلامه، وكان كل من يراه في الأشهر الأخيرة من حياته يفزع من منظره، حيث تغيَّر وجهه إلى شكل مرعب وعجيب، وكأنَّه في وضع نصف مجنون ثم مات، ثم حَنَّط الشيوعيون جسده.

أما ثور الثورة الثاني فهو (جوزيف ستالين) الذي جاء من بعد (لينين) وكان حكمه دَمويًّا إلى درجة أنه أنسى الناس وحشية لينين، بعد أن أدمى صفحات التاريخ المظلم كما لم يفعل غيره، لدرجة أنه يُعد من أكبر المجرمين في تاريخ البشرية.

بعد أن حكم الاتحاد السوفييتي بالخوف والقهر مدة تزيد على ثلاثين سنة، وتسبب في قتل 40 مليون روسي.

وصل (ستالين) إلى كرسي الحكم مستخدمًا أفظع الوسائل ومتخلِّصًا من أكبر منافس له وهو (تروتسكي) الرجل الثاني في الثورة نفاه خارج البلاد تمهيدًا لاغتياله فيما بعد.

بدأ (ستالين) حكمه عام 1929 بالسيطرة على وسائل الإنتاج متبعًا خُطى لينين، وكان الفلاحون من بعد (لينين) مستمرِّين بالزراعة وبيع المحاصيل التي تكفي قوت يومهم بالكاد.

حاول (ستالين) أن يلعب دور الزعيم الطيِّب القلب، المدافع عن الشعب، واعدًا الجميع بالحياة السعيدة، إلَّا أن الحقيقة كانت غير ذلك.

بدأ الجيش الأحمر بجمع المحاصيل ووضع يده على إنتاج الأراضي عام 1930 وحاول القرويون تخبئةَ محاصيلهم إلَّا أن موظفي الحزب الشيوعي كانوا ينشطون في إيجادها ومصادرتها، ووضع الموظفون الشيوعيون أيديهم على الآلات الزراعية للفلاحين أيضًا فلم يبق للفلاحين طعام يأكلونه ولا محراث يحرثون به.

وعاد القحط الذي كان يعتبره (لينين) مفيدًا جدًّا لصالح الشيوعية ودام القحط عدة سنوات، ومات ما يقرب من ستة ملايين جوعًا ومليونين في كازاخستان ومليون في شمال القوقاز، ومعظم الأطفال الذين أصبحوا هياكل من جلد وعظم كانوا يتضوَّرون جوعًا ثم يموتون، بعدها أدى القحط الذي صنعه الشيوعيون إلى نهاية مرعبة وهي أكل لحوم البشر، فالفلاحون الذين فقدوا صوابهم من الجوع بدأوا أولًا بأكل الجيف ثم ظهرت بعد ذلك وحشية أكبر حتى وصل الأمر ببعضهم إلى خطف الأطفال وأكلهم..

لقد حوَّل نظام (ستالين) الإنسان إلى حيوان متوحش كما هدفت الشيوعية تمامًا، وكان كلُّ من يملك أرضًا يسمى إقطاعيًّا ومن يعترض على حكم (ستالين) يُقبض عليه ويُعدم وأعدم كثير من رجال الدين حتى المتدينين الذين يذهبون إلى الكنائس أعدموا والباقي منهم أُرسل إلى معسكرات العمل الستالينية وماتوا هناك من قسوة الظروف في حفر الصخور والبرد والجوع وأُعدت معامل الموت لملايين الناس في جميع أنحاء روسيا.

وكان (ستالين) راضيًا عن هذا القتل والرعب، حيث أعلن في خطابه في مؤتمر الحزب الشيوعي عام 1934 أنَّ مبدأ سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج قد أثمر وجاء بنتائج وهتف له المسئولون بحرارةٍ إلا أنَّه في نهاية الاقتراع السري ظهرت نتيجة غير متوقعة إذ لم يؤيد (ستالين) سوى 1300 شخص من1900 فجن جنونًا وبدأ باغتيال وتصفية ما لم يصوت لصالحه واحدًا تلو الآخر بالرغم من إحراق صناديق الاقتراع وإعادة الانتخاب وظهرت النتيجة له بالإجماع ليصبح سكرتيرًا للحزب الشيوعي. وقتل قرابة ألفٍ منهم خلال عدَّة أشهر.

ولم يقف (ستالين) عند هذا فأزال كل من يرى فيه خصمًا مستقبليًّا له ومن بينهم جنرالات الجيش الأوائل جميعهم. وأوصل (ستالين) بلده إلى ضعف شديد أفقدهم بسببه القدرة على صد العدوان الذي جاءهم من النازية عام 1941 واحتلوا الأراضي

السوفياتية في وقت بسيط مدمِّرين كلَّ شيء أمامهم وفقد الاتحاد السوفياتي في حربه هذه 25 مليون مواطن سوفييتي.

ولكنَّ الغرابة أن أعداد الضحايا الذين قتلهم (ستالين) يزيد كثيرًا على ضحايا الحرب النازية، حيث اعتقل سبعة ملايين وأعدم منهم مليون شخص، وبلغ عدد الذين قتلهم (ستالين) طوال حكمه أربعين مليون إنسانٍ ونفى الناس إلى أراضي سيبيريا المظلمة بالقطارات وطرد 400 ألف من المسلمين من قراهم وأكثر من نصفهم فقدوا حياتهم على الطرقات أو في معسكرات العمل.

وكشفت المقابر الجماعية 30 ألف جثة وعلى الجماجم ثقوب الرصاص وعلى العظام آثار التعذيب.

واستمر الإرهاب في الانتشار حتى وصل إلى الصين وكثير من الدول الأخرى، وكان مجموع الضحايا بسبب الشيوعية حول العالم 250 مليون شخص

لقد كانت الشيوعية ترى الناس كقطيع من الحيوانات بحاجة إلى الترويض، ولا سبيل للحكم سوى الإرهاب والخوف ومن لم يمت بسبب الشيوعية عاش في خوف دائم.

وفي الأول من مارس 1953، وخلال مأدبة عشاء، بحضور وزير الداخلية السوفييتي «بيريا» و«وروشوف» وآخرين، تدهورت حالة (ستالين) الصحية، ومات بعدها بأربعة أيام.

تجدر الإشارة إلى أن المذكرات السياسية لـ (ياتشيسلاف ميخائيلوفيتش مولوتوف) السياسي والدبلوماسي ووزير الخارجية السوفييتي ورئيس الحكومة السوفيتية فيما بين عامي 1937-1941، التي نُشرت في عام 1993 تقول إن الوزير «بيريا» تفاخر لـ«مولوتوف» بأنّه عمد إلى دسّ السم لستالين بهدف قتله.

تبقى الإشارة إلى أنَّ الغرب غضَّ الطرف عن جرائم (ستالين)، كونه أحد الأعمدة الأساس في التحالف ضد (هتلر).. والمفارقة أنَّ (ستالين) نفسه كان ضمن الحلفاء، الذين شكَّلوا محكمة نورنبرج، لمعاقبة مجرمي الحرب من ألمانيا. وذلك بعد أن احتلَّت القوات الأمريكية من الغرب والروسية من الشرق أراضي ألمانيا النازية بفضل الأسلحة الأمريكية التي أرسلتها إلى روسيا بكميات كبيرة جدًّا ليتمكن جميعهم من إسقاط ألمانيا النازية، والسيطرة على الدول التي كان (هتلر) قد احتلَّها في أول الحرب العالمية الثانية منذ سبتمبر 1939 إلى صيف 1941 وتعرف بالحرب الخاطفة لسرعتها.

* * *



ثيران الثورة البلشفية الثلاثة (تروتسكي) (إلى اليمين) ثم (لينين) ثم ستالين.



ستالين ولينين قبل موت الأخير ومواصلة عمليات القتل والتهجير والترويع بصورة غير سبوقة

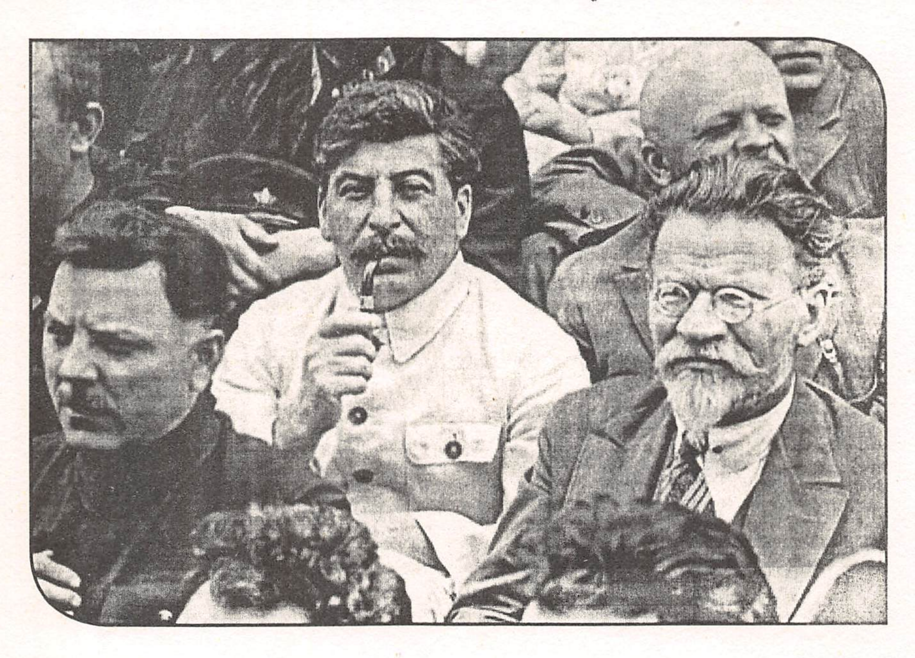


لينين يحاول إلهاب حماس الشعب الروسي أثناء الثورة





ستالين ورفيقه في الثورة (تروتسكي) الذي تخلص منه فيما بعد وصوله للسلطة بتدبير عملية اغتياله



الفصل التاسع

الديكتاتور الجامح

سأل أحد الصحفيين الجنرال الديكتاتور (فرانكو) زعيم الثورة الإسبانية الذي تحوَّل إلى ثورها الجامح: «ما هي الديكتاتورية؟» فأجابه (فرانكو): «**أن تجعل المثقفين والمفكرين يخرسون!**». وهذا ما فعله الجنرال ليس فقط مع المثقفين والمفكرين، وإنما مع كل من كان يعارضه، أو يختلف معه، أو حتى يمتعض مما يفعله.. ولكنَّ الأمر لم يتوقف عند إسكاته هؤلاء وأولئك، إنما تحوَّل الأمر لأكبر عملية لتحويل دولة بحجم إسبانيا إلى سجن كبير لطاغية ثوري حكم بلاده بالحديد والنار!

اسمه بالكامل (فرانشيسكو بولينو فرانكو) وهو عسكريٌّ وسياسيٌّ إسبانيٌّ، ولد (بالفيرول) في مقاطعة (جاليسيا) عام 1892 وكان أبوه ضابطًا بحريًّا.. تعلم بالأكاديمية العسكرية في (طليطلة)، ثم أُوفد عام 1935 إلى فرنسا لاستكمال دراسته العسكرية بباريس.

عُيِّن رئيسًا لأركان الحرب عام 1936، فحاكمًا لجزر الكناري في فبراير عام 1937.

وفي يوليو من العام نفسه عاد مع نشوب الحرب الأهلية إلى مدينة (تطوان المغربية) - وكانت لا تزال تحت السيطرة الإسبانية - فقام بتشكيل وحداتٍ من الأجانب والمغاربة للقتال في صف الملكيين ضد الجمهوريين (الذين يطالبون بإلغاء الملكية) ثم تولَّى (فرانكو) القيادة العامة للملكيين في ثورتهم أو حربهم الأهلية ضد الجمهوريين وحصل على مساعدات عسكرية من إيطاليا الفاشية (تحت قيادة موسوليني) ومن ألمانيا النازية (تحت قيادة هتلر) وكذلك مساعدات غير مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية ومن بريطانيا (ضد الجمهوريين ذوى الميول الشيوعية) وأنهى الحرب منتصرًا بدخول

مدريد يوم 28 مارس 1939 ومنحه المجلس الوطني - الذي أصبح مؤلفًا من أتباعه - لقب زعيم الإمبراطورية ورئيس الدولة، فأقام حكمًا ديكتاتوريًا.

وكان الجنرال (فرانكو) تزعَّم حزب (الفالانج) منذ عام 1937 فاعتبره الحزب الشرعيَّ الوحيد، وألغى جميع الأحزاب الأخرى، ثم عاد وألغى حزب الفالانج نفسه عام 1942.

حين نشبت الحرب العالمية الثانية بين عامي 1939 و1945 أظهر تعاطفه مع دولتي المحور (ألمانيا وإيطاليا) نظرًا لما تلقَّاه من مساعدات من زعيمي الدولتين (هتلر وموسوليني).

قام (فرانكو) خلال حكمه بنفي أكثر من نصف مليون مواطن بعيدًا عن الوطن الأم، واستمر الناس في مواتٍ، وامتلأت السجون بالأحرار، وقيل خلال فترة حكم (فرانكو) قام بإعدام أكثر من 250 ألف مواطن!

وقد رفضت الأمم المتحدة بعد إنشائها عام 1945 قبول إسبانيا دولة بها نظرًا لنظامها الديكتاتوري، ولكن تم انضمامها عام 1955 بتأييد الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية، لذلك تميَّزت سياسة إسبانيا الخارجية تحت حكم الجنرال (فرانكو) بالتقارب مع الدول العربية ورفضت الاعتراف بدولة إسرائيل.

أعاد (فرانكو) الملكية الإسبانية بموجب قانون، تولَّى العرش عام 1947 واحتفظ لنفسه بلقب الوصي على العرش، واستمرَّ في الحكم بمساعدة مجلس رئاسة لحين تنصيب ملك جديد.

هكذا أصبحت إسبانيا دولة ملكيَّة اسمًا، ولكنَّ الجنرال (فرانكو) لم يتخذ أيَّة خطوة لإعادة أسرة (بوربون) إلى العرش إلا عام 1969 حين أعلن تنصيب الأمير (خوان كارلوس) وليًّا للعهد على أن يعتلي عرش إسبانيا بعد وفاة (فرانكو).

وفي أكتوبر 1975 اشتدَّ عليه المرض فنقل سلطاته إلى وليِّ العهد.

حكم الرجل إسبانيا حكمًا مستبدًّا، حتي إنَّه كان يُعيِّن كلَّ أعضاء البرلمان الإسباني «الكارتز» الذي أقامه كمجرد ديكور حتي يقال عنه إنه يمارس الديمقراطية رغم أنَّه كَمَّمَ الأفواه، وملأ السجون بالمعتقلين وكان لا يُطيق أن يسمع كلمة «لا».

فالأحكام العرفية سادت طوال حكمه.. أما المحاكمات فكانت تقام أمام محاكم عسكرية!

وكان من الطبيعي ألا يكون في وفاق مع أوربا والولايات المتحدة ولكنه آثر أن يغازل أمريكا حتى تمده بالمعونات الاقتصادية وينجو من الضائقة الاقتصادية التي كانت تمر بها إسبانيا، عارضًا عليها أن تُقيم قواعد عسكرية فيها.

وبالفعل عقدت الولايات المتحدة مع إسبانيا اتفاقًا في 26 سبتمبر سنة 1953م ليكون لها قواعد بحرية وجوية على أن تقدِّم لها المعونات العسكرية والاقتصادية.

وبعد حكم استبدادي مطلق (لفرانكو) على مدى ربع قرن صدر إعلان دستوري وصدر بعده بخمس سنوات قرار بأن يكون (خوان كارلوس) ملكًا على عرش إسبانيا بعد وفاته وكانت نهايته مأساوية!

كان (فرانكو) بدايةً من سنة 1960 أي وهو في سن الثانية والستين قد بدأ يشعر بالمرض بعد أن زاد عليه التهاب الأمعاء.. وأصيب بالتهاب في الوريد بالقدم اليُمنى، وظلَّ يعاني من المرض لمدة 15 عامًا دون أن يعلَم الشعب بذلك، وأخيرًا في نهاية 1975 أُصيب بتدهور في مركز المخ الذي يوجِّه العضلات، وأدى ذلك إلى الصلابة الذهنية، وأدرك أن ساعته دنت..

وفي يوم 16 أكتوبر بدأ يعاني من صعوبة التنفس والقيء، ودخل غرفة الإنعاش بداية

من 25 أكتوبر حيث بدأت «البولينا» تنذر بنهايته. وأصيب الكبد بالتليُّف ثم بدأ بعد ذلك انتفاخ في بطنه.

وكانت بجانبه ابنته وزوجته وبدأ يبكي وكأنه أحسَّ في الخاتمة قرب ساعات الحساب.. وازداد نزيف المعدة مما اضطر الأطباء إلى نقله إلى المستشفي لإجراء عملية جراحية عاجلة.. توقف المخ بعدها مما كان يعني وفاته رسميًا، ففارق الحياة في يوم الخميس 20 نوفمبر سنة 1975. وبلغ من غروره وأن الموت بعيد عنه أنه لمَّا صحا من غيبوبته مرة في المستشفى ورأى الناس حوله سأل من هؤلاء فقيل له هؤلاء الشعب جاءوا ليودعوك.. فسألهم هل الشعب يريد السفر؟!.

* * *



الثورة الإسبانية قبل أن تتحول إلى كارثة





فرانكو الطاغية اختزل الدولة في شخصه وجعل ثورة الإسبان وسيلة لنقل السلطة إليه بدلًا من الشعب

الفصل العاشر

عندما ينقلب السحر على الساحر

عندما قام ضباط يوليو في مصر عام 1952، الذين أطلقوا على أنفسهم تنظيم الضباط الأحرار بالانقلاب على ملك مصر الراحل فاروق، الذي تعرَّض للاغتيال فيما بعد بمنفاه الاختياري في إيطاليا، وتمَّ اتهامُ أحدهم بقتله، رغم أنه سلَّمهم الحكم، دون مقاومة لرغبته في حقن دماء شعبه. عندما قاموا بانقلابهم، وأطلقوا عليه ثورة، التف حولهم الشعب منفعلًا معهم بالشعارات الستة التي رفعوها.

اتَّخذ الضباط صغار السن، غير المعروفين في الشارع من اللواء محمد نجيب، الذي كان قد التف حوله ضباط الجيش، في آخر انتخابات لنادي الضباط، واجهةً لهم، لضمان ولاء الجيش لانقلابهم، أو ثورتهم كما أسموها.

وما إنْ استتبَّ الأمر لهم، حتى تآمر عبد الناصر مع عدد من «ضباطه الأحرار» للإطاحة بنجيب، وسجنه في بيته سنوات طويلة بتهمة الانقلاب على الثورة، ولم يُخرجه سوى الرئيس الراحل أنور السادات، أحد الضباط الأحرار، دون أن يردَّ له اعتباره بنفي الاتهامات التي أُطيح به بسببها، وإنما عفو رئاسي لدواعٍ صحية.

وحتى يجمع الشعب حوله، اتخذ عبد الناصر، الذي أصبح رئيسًا عدة قوانين كالإصلاح الزراعي، حيث وزع الأفدنة التي انتزعها من أصحابها، وهم مصريون، كل جرمهم أنهم كانوا «باشوات» الألقاب التي عرفها المصريون قبل الثورة، وهي تماثل لورد في انجلترا اليوم، التي حسب عرف ناصر ورفاقه، يجب أن يحاكموا عليه، ومعهم الملكة إليزابيث التي منحتهم إياها.

وهكذا أظهر الثُّوار المصريون يقودهم ناصر عداءً للمِلْكية الخاصة، بحجة أن هناك

فقراء في مصر، وهذه الملكية الخاصة، التي كدَّ وتعب أصحابها، ومنهم من توارثها أصبحت حرامًا على أصحابها.

وأقام نظام عبد الناصر عددًا من المشروعات الكبرى كالسَّد العالي، وبعض المصانع، ولكنَّه في الوقت نفسه، زَجَّ بمصر في حربين لا طائل منهما، ولا مبرر لهما، ولم يفرضا عليه.

وسبب دخول عبد الناصر الحربين كان البحث عن زعامة عربية، وإيجاد دور لنفسه على المستوى الإقليمي، وليس لبلاده.

الحرب الأولى هي حرب اليمن، التي استنزف فيها أكثر من الأربعين مليون جنيه استرليني، التي تركها الملك فاروق في الخزينة المصرية عند رحيله.

الحرب الثانية والأكثر تدميرًا هي حرب يونيو 1967، والتي انتهت باحتلال الأراضي المصرية في سيناء، ومعها الجولان السورية، والضفة الغربية، وسقط فيها مئات الشهداء، وتحوَّلت مصر بعدها إلى دولة مدينة بعد أن تركها الملك فاروق دولة دائنة.

استخدم ناصر قبل حرب يونيو أو نكسة يونيو كما يُسميها المصريون مستعيرين التسمية من ناصر ونظامه الذي رفض تسميتها هزيمة وإنما اختار لها «نكسة» للتخفيف من ضراوة وبشاعة ما حدث على يديه هو ونظامه.

ولكن في حرب يونيو لم يكن ناصر ينوي الحرب فعلًا وهذه هي سرُّ الكارثة التي وقعت. كان عبد الناصر الذي دقَّ ناقوس الحرب، وحرَّك قواته في استعراض عسكري في سيناء، وجعل اليهود والصهاينة يستعدون العالم في الخارج عليه، وجعل الأمريكان، الذين ساعدوه في وقف العدوان الثلاثي عام 1956 على مصر، بإنذار الرئيس أيزنهاور لإسرائيل وإنجلترا وفرنسا، بمقولته العلنية الشهيرة «سنبيد إسرائيل ومن وراء إسرائيل»، وقولته الشهيرة لرئيس أمريكا «إذا كان مستر جونسون لا يحبُّ أن يشرب من البحر الأبيض يشرب من البحر الأحمر».

كان عبد الناصر يستخدم السياسة المعروفة باسم «سياسة حافة الهاوية» أو «سياسة التصعيد للنهاية» التي تتخذها إيران مع أمريكا اليوم، وتعني التصعيد حتى إذا حل الخطر المحدق، تدخَّل طرف ثالث لوقف الخطر، وبدء التفاوض لاتقاء شبح الحرب الوشيكة.

وكان ناصر يعتمد على السوفييت كطرف ثالث، يمكن أن يتدخل لوقف الحرب رافعًا عنه الحرج، ويخرج كمن انتصر مُحققًا الزعامة التي تصور إمكانية تحقيقه لها. ولكن بعد أن أعلن ناصر الحرب، وعرف - ويا للغرابة - العالم أجمع موعد هذه الحرب، أبلغه الروس بعدم الحرب، وأن الأمريكيين طلبوا ذلك أيضًا، فابتلع الطعم، وأوقف الحرب، فضربت إسرائيل ضربتها، وهكذا ثبتت حسابات ناصر الخاطئة.

وعلى الرغم من شعبية ناصر، إلا أن نظامه لم يكن سوى نظام مستبد، حلَّ الأحزاب التي ناضل المصريون من أجلها طويلًا، وكانت تقود مسيرة النضال الوطني ضد الاستعمار، وفرض رقابة مميتة على وسائل الإعلام، ولم يسمح بظهور أية زعامات جديدة، وبدلًا من تجميع القوى الوطنية بعد عام 52 راح يضربها بعنف، وأقام دولة بوليسية، من خلال أجهزة أمنه ومخابراته.

وعندما وقعت هزيمة يونيو 67 قرَّر ناصر التنحِّي، في الوقت الذي حشد فيه إعلامه الشعب للخروج، وإقناعه بالاستمرار، بعد أن أضاع خُمس الأراضي المصرية والفلسطينية إلى الضفة الغربية وغزة، حيث التهمتها إسرائيل، وأصبح غاية المنى والأمل عند العرب اليوم أن يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل ١٩٦٧- أي قبل أن تضيع غزة والضفة والجولان-وهو حلم عسير المنال.

وبعد مقتل آلاف من المصريين والعرب وإصابة وتشويه وفقدان آلاف غيرهم في حرب لم تدر فيها معركة حقيقية واحدة، وعند وفاته، خرجت جموع الشعب خلف

جثمانه، وكان البكاء والعويل، في مشهد مهيب، وقف عنده كثير من المراقبين في الداخل والخارج مشدوهين، نظرًا لحجم المآسي الذي سببها نظامه، خاصة كارثة 67.

وتساءل بعضهم: هل الشعوب التي تكون طرفًا في صنع طغيان حكامها، تضع لهم المبررات، ومع مرور الأيام تحبهم ثم تعشقهم، ثم لا تستطيع العيش بدونهم، فيتم ربط الدولة بالطاغية، وتصبح الدولة هي الطاغية والطاغية هو الدولة، ومن لا يحب الطاغية فهو لا يحب الوطن.

تحدث الكاتب الأستاذ الدكتور (إمام عبد الفتاح إمام) في كتابه «الطاغية» عن مثل هذه الحالة، وأجاد صياغتها، مستشهدًا بذلك حالة العرب والمصريين بعد وفاة جمال عبد الناصر، أنقل لكم جزءًا من كتابه القيّم راجيًا ألا نكرر الأخطاء وأن نتعظ!.

«ومن الطبيعي ألا نجد مثل هذا الارتباط بين شخصية الحاكم ومسار الطبيعة أو التوحيد بينه وبين الناس في هوية واحدة إلا في نظام الطغيان وحده فيستحيل أن ينهار الناس أو يسقط الحكم عندما يموت الحاكم في دولة ديمقراطية بالغًا ما بلغ حبهم له أو تعلقهم به فقد حدث مثلًا أن حزن الأمريكيون بعد أن اغتيل كنيدي بغتة لكنهم لم ينهاروا.. كما حدث أن أسقط الإنجليز تشرشل رغم احترامهم وتقديرهم له، وفعل الفرنسيون الشيء نفسه مع ديجول.

أمَّا الطاغية عندنا فهو الشعب وهو مصدر كلِّ السلطات بطريق مباشر أو غير مباشر وأي نقد لسلوكه أو هجوم على سياسته هو نقد وهجوم على البلد بأسره لأنه هو البلد.. الحرية له وحده والنقد يصدر من جانبه فحسب ولا يجوز لأحد غيره أن يجرؤ على ممارسته.. إنه يمد الحبل السُّري إلى جميع أفراد المجتمع فيتنفسون شهيقًا كلما تنفس ولا تعمل خلاياهم إلا بأمره إنه يملأ كل ذرة غبار في الجو من حولهم فهو «الزعيم الأوحد» و«الرئيس المخلص» و«مبعوث العناية الإلهية» و«القائد والأعلم» والملهم الذي يأمر فينصاع الجميع لأمره. وهو يعبر عن مصالح الناس

ويعرفها أفضل منهم لأنهم «قُصّر» لم يبلغوا سن الرشد بعد وأنّى للقاصر أن يعرف الصواب من الخطأ أو أن يفرق بين الحق والباطل! (16)

وانبعثت الظاهرة الغريبة التوحيد بين الحاكم والشعب ليصبح «الكل في واحد» في الليلة التي مات فيها عبد الناصر ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠عندما ذهل العالم لذلك الذي صنعه العرب على امتداد أقطارهم ولا سيما ما فعله المصريون من بكاء وعويل على نحو هستيري وعاشت الأمة العربية ومصر بالذات أيامًا كئيبة ثم كانت الجنازة التي سار فيها ملايين البشر يبكون ويصرخون ويلطمون الخدود.. إلخ.

ومن وجهة النظر الغربية فإن ما جرى في أسبوع وفاة عبد الناصر بدا غير مفهوم على الإطلاق لدى العقل الأوروبي إذ كان صعبًا على قوم تخضع حياتهم لعمليات حسابية عسيرة أن يفهموا تلك الحالة من الاكتئاب الجماعي التي بدت لهم كوباء انتشر خلال ساعات معدودة، فاستسلم الناس له بحيث فقدوا القدرة على تمييز ما يفعلون، فغاب عقلهم الواعي وتركوا قيادتهم لمجموعة من الانفعالات الحادة.

ولأن صورة عبد الناصر في المنظور الغربي الاستعماري بل وفي منظور آخرين ممّن يعادون الغرب الاستعماري كانت صورة دكتاتور وطاغية يحتقر الشعب بقسميه: الواعي وغير الواعي. المتكلم والصامت المشترك والصابر فيعامل الأول بالاعتقالات والسجون ووسائل القهر والتعذيب كتعبير عن ازدرائه لإرادتهم. ويخضع الآخرين لعمليات غسل مخ عنيفة تحول بينهم وبين الوعي بمصالحهم. فقد كان طبيعيًا عند تطبيق المحاكات العقلانية الأوروبية أن يفرح المصريون لموت الطاغية الذي احتقرهم وعذبهم وامتهن إرادتهم.. أو أن يكتفوا بالترحم عليه انصياعًا للمشاعر الدينية التي تؤثم الشماتة في الموت، فإذا حتم الأمر بعض المبالغة فليكن الدمع قليلًا.. أما أن تنتشر تلك الحالة العنيفة من «الاكتئاب الجماعي» فإنّ الأمر يصبح عسيرًا على الفهم.

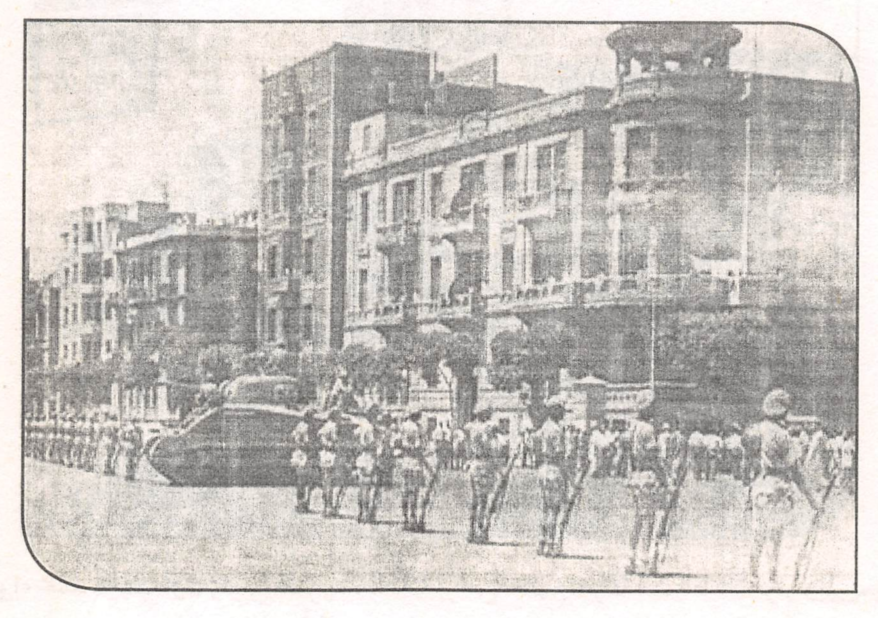
وكانت هذه الظاهرة نفسها قد تكررت في يومي ٩ و١٠ يونيو عام ١٩٦٧ بعد هزيمة بشعة لم يكن فيها شيء من «الإنجاز» بقدر ما كان الدمار والانهيار كاسحًا فقد خرج الناس في الشوارع يطالبون عبد الناصر بالبقاء في منصبه وألَّا يتنحى!

هذه الظاهرة نفسها تكررت أيضًا عندما نظم السودانيون لعبد الناصر استقبالًا بالغ الحرارة حين سافر يشهد مؤتمر القمة في الخرطوم الذي عقد في أغسطس ١٩٦٧. وبعد ما يقرب من شهرين على الهزيمة. حتى قالت الصحف الغربية -وخاصة الأمريكية- وهي تبدي دهشتها لهذا الاستقبال الحار: إنه لأول مرة في التاريخ يحظى قائد مهزوم بذلك الاستقبال الذي يندر أن يحظى به الغزاة المنتصرون!» (17)

* * *



دبابات من الجيش في طريقها لقصر عابدين للإطاحة بالملك والاستيلاء على السلطة



وأثناء حصار قصر عابدين للضغط على ملك مصر فاروق للتنحي



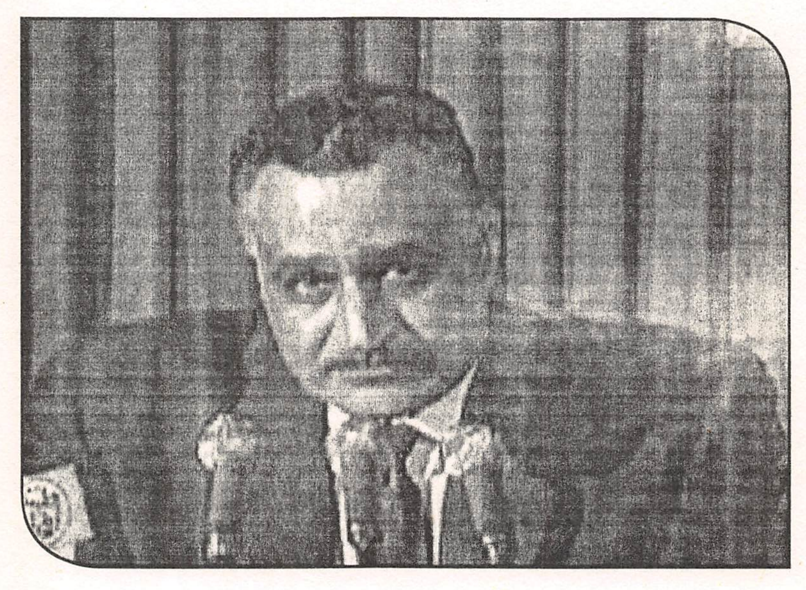
ملك مصر الراحل فاروق الذي سلم السلطة دون مقاومة حقنًا لدماء المصريين وتعقبه نظام ناصر حيث تم اغتياله في إيطاليا وتم اتهام عبد اللطيف بغدادي أحد ضباط يوليو بتدبير عملية الاغتيال



اللواء محمد نجيب أول رئيس لمصر بعد 1952 يرأس اجتماع حركة الضباط الأحرار وإلى يمينه عبد الناصر الذي أطاح به فيما بعد ليصبح هو رئيسًا للجمهورية



لحظة اعتقال محمد نجيب رئيس الجمهورية في 14 نوفمبر 1954



عبد الناصر أثناء خطاب التنحي عن السلطة بعد هزيمة يونيو ٦٧

الفصل الحادي عشر

الثور يأكل الثورة

الصنم الجمهوري

من غير الممكن أن نتحدث عن الثورة الليبية التي قادها العقيد (معمر القذافي) دون أن تتداعى أمام أعيننا ما فعله ثور هذه الثورة الهائج في شعبه وفي بلاده، وكيف تحوَّل لديكتاتور قتل الآلاف من أبناء ليبيا وعلَّق الطلبة الليبيين على أعواد المشانق في مدارسهم وجامعاتهم وخطف خصومه السياسيين، وقام باغتيال المئات منهم في أوربا والدول العربية وأمريكا، وهو يحكم ليبيا مع أولاده وبناته على مدى 42 عامًا، حكمًا مطلقًا في غياب أيِّ تمثيل شعبي أو برلماني من أيِّ نوع في ليبيا، وكيف انتهى به الحال كطُغاة كثيرين بأن قتله شعبه في ثورة لم يكن هناك عنها بدٌّ، كما لم ينتج عنها سوى الدماء والقتل والخراب بسبب الانفجار الهائل الذي أحدثته بعد أربعة عقود من الكبت، شرذمت المجتمع بأثره ونشرت صحيفة «تايمز» البريطانية كثيرًا من الحقائق عن دور القذافي وأجهزته المخابراتية في الإرهاب الدولي، وسنشرح فيما يلي دوره بين طوائفه من خلال أجهزة القذافي الأمنية الإرهابية والتي لم تكن تعمل فقط في الداخل، وإنما في الخارج أيضًا.

سقط أخيرًا الرجل الذي طالما أظهر جنونًا غير مسبوق فيمن وصلوا سدة الحكم في التاريخ، سقط الرجل الذي وصل وهو بعد صغيرًا يحمل رتبة الملازم أول إلى الحُكم في المملكة الليبية عبر انقلاب عسكري أسماه «ثورة الفاتح».

وكان أول ما فعله القذافي، مؤسس جمهورية الكذب، بعد طرد الملك إدريس السنوسي، أن أعطى نفسه رتبة عقيد وزميله في الانقلاب (عبدالسلام جلود) رتبة (رائد) وغيَّر اسم البلاد، ليصبح الجمهورية العربية الليبية وغيرها عام 1986 ليصبح الجماهيرية العربية الليبية الديمقراطية الشعبية العظمى.

كان أوّل ما فعله (العقيد القذافي) عقب استيلائه على السلطة دعوته جمال عبدالناصر إلى زيارة «أرض الفاتح العظيم» كما كان يصفها القذافي، ولبى عبد الناصر الدعوة واحتشدت الجماهير لاستقباله.

ولما كانت فتحات شرفة قصر الحكم صغيرة حيث لا يرى عبد الناصر الجماهير منها جيدًّا، فقد تقدَّم العقيد دافعًا طوب الشرفة بقدميه ليفتح فيها ثغرة أوسع، وظلَّ حريصًا على عدم ترميمها بعد ذلك لتصبح هذه الثغرة من المعالم الثورية التي يجب أن يراها زوار ليبيا.

لقد انبهر (عبد الناصر) يومها كثيرًا بهذا الشاب الثوري وقال عند عودته إلى القاهرة **بأنه وجد في العقيد أفضل الخفر الذين سيحرصون على حماية الوحدة العربية.**

وأصبح القذافي، الثور الهائج، نموذجًا للحاكم عندما يخرج عن المألوف، ويذهب في غيه وغلوائه بعيدًا بعيدًا، فوق قدرة البشر على التخيل، حتى أصبح نجمًا في قاموس النكتة السياسية،، قبل أن ينضم إلى قائمة مجرمي الحرب الذين يبيدون شعوبهم الثائرة بحثًا عن العزة والكرامة والحرية.

استولى العقيد (معمر القذافي) على الحكم في ليبيا إثر انقلاب عسكري في أول سبتمبر من عام 1969، وبنى نظامًا غريب الأطوار لا نظير له في العالم على الإطلاق، ليس بالجمهوري ولا الملكي، وإنما هو مزيج من أنظمة قديمة وحديثة، وهو يدَّعي أنه لا يحكم وإنما يقود ويتزعَّم، ولكنَّ الواقع يشير إلى أنه كان يكرِّس كل الصلاحيات والمسئوليات في يديْه.

تعرض القذافي خلال فترة حكمه الطويلة لكثير من الأزمات، ودخل في عددٍ من الصراعات سواء مع الدول العربية أو مع الغرب، وبدأ حياته السياسية في الحكم راديكاليًّا وثوريًّا، لكنه أصبح مع الوقت مقربًا من خصومه السابقين لا سيما من الدول

الغربية التي أصبحت في السنوات الأخيرة من أبرز الشركاء التجاريين والأمنيين للنظام الليبي.

انظر إلى الدكتور (محمد عبدالمطلب الهوني) الكاتب والباحث الليبي أستاذ القانون الجنائيّ وعلم الإجرام الذي تولّى القضاء بليبيا حتى سنة 1975، يقول في مقالٍ له في مجلة «المجلة» مترحمًا على الملكية في بلاده ليبيا بعد أن شاهد ويلات الثورة التي قادها العقيد الليبي الراحل معمر القذافي.. يقول:

« نشأتُ في دولة ملكيّة، وكانت لي بمثابة الأم الرؤوم بالرّغم من أنّي قد وُلدت قبلها بقليل، فحاولت أن تغدق عليّ العطف والحنان بكلّ إمكانياتها المتاحة.

بدءًا بتربيتي على فكرة الولاء للوطن المتجسّد من خلال تطابقه مع الدولة الوطنيّة.. وكنا أطفالًا نحفظ الأناشيد الوطنيّة ونردّدها كلّ صباح، ونقف في خشوع لتحيّة العلم.. ولكن ما إن وصلنا إلى سنّ المراهقة وبدأنا ككلّ المراهقين تجربة التّمرد على الأب وقتله رمزيًّا، حتّى برزت الأفكار القوميّة من بعثيّة وناصريّة تحرّضنا على قتل الأب فعليًّا، فاستجبنا لها؛ وقمنا بقتل الأب من لحم ودم ممثلًا برأس الدولة.

كانت أيدينا ملطّخةً بالدّماء فرسمنا بالنّجيع دولة الجمهورية، وفي غمرة فرحتنا بمخلوقنا الجديد كفرنا بالوطن المتعيّن داخل حدود الدولة «القُطرية» وآمنّا بوطن هيوليّ لا وجود له إلاّ داخل رؤوسنا الصغيرة المغرَّر بها.

أذكر أنّني في إحدى المظاهرات المناوئة للنظام الملكي قمت بقراءة منشور يحرّض على إسقاط الملكيّة لا أعرف من كتبه ولا أهداف من وزّعوه، وكانت النتيجة أنّني اعتقلت وفهمت من وكيل النيابة الّذي حقّق معي، وكان سوري الجنسيّة، أنّ تهمتي تستوجب عقوبة لا تقلُّ عن خمس سنوات سجن، ولكن لم أُمضِ مع رفاقي أكثر من شهر ونصف في السجن حتّى تمّ العفو عنّا بأمر ملكي.

أسقطنا الملكيّة ولم تدم فرحتنا بذلك الصنم الجمهوري الّذي اجترحناه في خيالنا، ثمّ نحتناه بأيدينا قبل أن يتحوَّل لاحقًا إلى غولٍ يسعى إلى التهامنا، فبعضنا مات برفسة من قدميه وبعضنا ذاب في لعاب شدقيه، وكنت أنا وبعض الآخرين فرحين بنجاتنا في بؤس المنافي».

حاولنا قتل ذلك الغول تكفيرًا عن خطايانا التي اقترفناها بقتل الأب، ولكننا لم نفلح لأنَّ الغول استحوذ على كلّ التركة، وأنجب غيلانًا من زنا المحارم لا يقلون همجيّة وغلظة عنه.

ومضت السنون وانتظمت عقودًا متتالية، ورجعنا إلى خرائب الوطن عندما تظاهر الغول بالأناسة، وحاولنا أن نرمم ما اشتركنا في تخريبه باستحداث نظامٍ ملكيٍّ من نوع جديد مدججين بالواقعيّة المحفوفة بالخيبات، ولكن فجأة سقط الغول ميّتًا مُتسمّمًا من كميّة الجثث التي ابتلعها طوال العقود السّابقة.

بعد موته حاول أبناؤنا أن يستغفروا النا خطايانا بإرجاع العلم المَلَكي والنشيد الوطني، ولكنّهم ما كانوا يعرفون غير طقوس ذلك الوثن الّذي تَرَبَّوْا ودَرسُوا وترعرعوا في كنف حكمه فلم يستطيعوا أن يتجاوزوا ثقافته. وأراهم اليوم يُعيدون الكَرَّة لاستنساخ غول جديد.(20)

لقد أمم القذافي الممتلكات، وصادر الأموال ليس بموجب الحاجة وإنّما بدافع الحقد، وأُهدرت الأموال العامة في مشاريع فرعونية كان القصد منها التهويل الدعائي لمنجزات القائد الفذ.

وبدأ الفساد يستشري من خلال القائمين على القطاع العام، والمتحكِّمين بمقدرات الشعب، والقيِّمين على استيراد حاجياته من الغذاء والملبس والمركوب. وأصبح الشعب بكامله يمد يده للدولة كموظفين في تكية البطالة المقنعة. والقائمة تطول في تعداد ما أنجزته الغزوة الهمجيّة من مهالك.

ثمّ توفّرت بعد أربعة عقود كافة الشروط الذاتيّة والموضوعيّة للشعب لكي يُنهي هذا المسلسل العبثيّ في يوم 17 فبراير 2011 وكان السبب الرئيسي لهذه الثورة سببًا اقتصاديًا بامتياز: **فالشباب كانوا عاطلين عن العمل، والتنمية أضحت بحكم المستحيلة، والأموال العامة تُنهب على مرأى ومسمع من النّاس.**

كان أوّل فعل رمزي قام به الشباب هو إرجاع العلم والنشيد الملكي ثمّ بدأت المطالبة بإرجاع دستور المملكة، ولكنّ الغريب في كلّ ذلك أنّهم لم يطالبوا بإرجاع المَلَكيّة، وهنا يبرز السؤال: لماذا يرجَعُ كلّ ما هو ملكي إلاّ المؤسسة المَلَكيّة؟

ويتساءل الدكتور (محمد عبد المطلب الهوني): «**إذا كان الشعب الليبي قد توافق جماهيرًا ونُخبًا على أنّ انقلاب القذّافي كان غير شرعيٍّ، وأنّ إسقاطه للمَلَكية كان اغتصابًا للسلْطة، وأنّ هذه الثورة تطمح لإعادة الشرعيّة وللقطيعة مع النظام السابق، فلماذا لم تُطرَح إعادة المَلَكيّة**».

ويجيب: «إنّ السبب فيما يبدو هو أنّ نظام القذّافي ربّى كلّ هذه الأجيال المتعاقبة على امتداد أربعة عقود على كُره المَلَكيّة، واعتبارها عميلة ورجعيّة وفاسدة، ولم يكن بالإمكان في نظام مغلق التعبير عمّا يخالف ذلك. فهذه الأجيال درست في مدارس وجامعات القذّافي، ولم ترَ غير القنوات التلفزيونيّة للنظام، ولم تسمع غير إذاعاته، ولم تقرأ غير الكتب التي تتماشى مع أفكاره؛ لذلك ترى الليبيين يكيلون كلّ الشتائم لنظام القذّافي ويصفونه بكلّ النعوت السيئة، ولكنّهم لا يعلمون أنّهم متمسكون بثقافته المعادية للمؤسسة المَلَكيّة.. إنّهم لم يعرفوا شيئًا غير هذه الثقافة مثل شعوب الاتحاد السوفياتي عندما ثارت على الشيوعيّة ووجدت نفسها تتغنّى بأناشيدها الحماسية لأنّها لم تتعلّم غير ذلك».

لقد اعتمد القذافي ثور الثورة الهائج والحاقد والأهوج والمراهق السياسي لتأكيد استمرارية سيطرته المطلقة على زمام الأمور في ليبيا، ولتنفيذ مخططاته في الداخل

والخارج على زمرة من الإرهابيين موزَّعين على الأجهزة الرسمية والسرية.. وهذه الأجهزة وإن كانت تبدو متعددة الأهداف ومتداخلة المهام، إلا أنَّها في الحقيقة تكمل بعضها بعضًا، وتعمل ضمن استراتيجية واحدة، وهى إطالة عمر القذافي واستمراره على رأس السلطة.

هذه الشبكة من الأجهزة كانت تندرج تحت ما يمكن تسميته بـ «الثالوث الإرهابي» ويشمل كلا من «حركة اللجان الثورية» وتمثل الضلع السياسي الإعلامي، و«هيئة أمن الجماهيرية» وتمثل الضلع الأمني، و«كتائب الأمن» وهى تمثل الضلع العسكري. ونظرًا لطبيعة القذافي العدوانية وتقدم التجربة القمعية لهذه الثالوث «الثوري» فقد استطاع أن يحقق أكبر قدر ممكن من السيطرة على الشعب الليبي.

وبرزت من خلال ذلك حركة «اللجان الثورية» كرأس متقدم ومهيمن على بقية الأجهزة.

فقد استطاعت هذه الحركة وبتخطيط من القذافي التسلل إلى أغلب المواقع الحساسة والمؤثرة في النظام، بل وتمكنت من السيطرة الفعلية على أهم الأمانات (الوزارات) كالعدل والخارجية والإعلام والتعليم والاقتصاد. أما بالنسبة للأجهزة الأمنية فجميعُ المسئولين ورؤساء الإدارات فيها هم من قيادات اللجان الثورية.

هذه اللجان الثورية من خلال الواقع العملي ما هي إلا خليط من عدة أشكال منها عصابة تُدير جهازًا سريًّا مثل عصابات المافيا، غير محددة الأهداف ولا واضحة الأساليب، لا تحركها أية اعتبارات قانونية، وميليشيا عسكرية يتدرب أعضاؤها على أحدث الأسلحة ويحملونها معهم باستمرار ويستعملونها ضد المواطنين بلا هوادة.

ومن هذه الأشكال أيضًا جهاز بوليس يعتقل ويحقق مع أي مواطن، ويستنطق ويعذب ويقتل الأبرياء، ويحاكم المواطن «ثوريًّا» في السر أو العلن، وجهاز لحراسة القذافي الشخصية والدفاع عنه والموت دونه.

وقد أشرفت لجان القذافي الثورية على جميع عمليات الشنق العلني في المدن والقرى الليبية، وتمَّ نقل مشاهد الشنق على شاشات التلفزيون بغرض الإرهاب والتشفي.

كما تولت تنفيذ عمليات التصفية الجسدية للمعارضين خارج ليبيا ونبش قبور الذين دُفنوا منهم داخل البلاد وإخراج جثثهم من قبورها ورميها في البحر أو في وسط الصحراء.

وشاركت اللجان الثورية بصفة رسمية مع وحدات عسكرية تابعة لكتائب الأمن وقوات الردع في مداهمة المدن والقرى بغرض السيطرة بقوة السلاح واعتقال المطلوبين أو الفارين.

واللجان الثورية وتحت مسميات متعددة كالحرس الثوري والحرس الشعبي، كانت هي التي تتولى عمليات الدوريات الليلية وسط المدن، وهم الذين يطلقون الرصاص داخل حرمات الجامعات، ومداهمة المساجد واعتقال المصلين.

وكانت هناك أيضًا «الراهبات الثوريات» وهن يمثلن الجناح النسوي لحركة اللجان الثورية مسئولات عن مداهمة البيوت لإرهاب النساء والقبض على الفتيات اللواتي يرفضنَ الانخراط في التدريب العسكري، كما قمن خلال تلك المداهمات بسلب النساء حليهن وأثاث البيت وأدواته المنزلية.

واللجان الثورية هي المسئولة عن إيداع أعداد كبيرة من الشباب الليبي في مصحات ومستشفيات الأمراض العقلية بسبب تعرضهم لفترات طويلة لأبشع أنواع التعذيب في المعتقلات السرية.

وقد تعددت أسماء جهاز الأمن الخارجي والذي يترأسه ويشرف عليه القذافي شخصيًّا، إلا أنَّ الأجهزة التابعة لهذا الجهاز واحدة، وهي هيئة (أمن الجماهيرية) وبالتحديد (جهاز الأمن الخارجي)، والذي يسيطر على وزارة الخارجية.

أما المشرفون والمنفِّذون في هذا الجهاز فكانوا: (عبد الله السنوسي المقرحي) عديل القذافي ومدير مخابراته، و(إبراهيم البشاري) وزير الخارجية، و(عبد السلام الزامة، سعيد راشد خيشة، موسى كوسه، محمد على النايلي)، و(ناصر عاشور) كان له دور كبير في التخطيط لتفجير الطائرة الأميركية. و(عمر السوداني، ومصطفى الزايدى، ومحمد زبيدة).

وكان دور جهاز الأمن الخارجي في متابعة ورصد حركة قيادة المعارضة الليبية في الخارج، إعداد (مفارز) انتحارية لاغتيال هذه القيادات، وجمع المعلومات حول المنشآت الحيوية التابعة لبعض الدول الغربية والأجنبية لتعريضها لأعمال تخريبية لاحقًا، واستقطاب المرتزقة والإرهابيين وإغرائهم بزيارة ليبيا لغرض تدريب أعضاء الأجهزة الإرهابية، التنسيق مع المنظمات الإرهابية العالمية ودعمها ماديًّا، محاولة الترتيب لتكوين لجان ثورية في عدة دول عربية وإسلامية وغربية.

أما بالنسبة للمتهمين في حادثة تفجير الطائرة الأميركية وهما: (عبد الباسط المقرحي والأمين فحيمة) فعلاقتهما بالمخابرات الليبية كانت معروفة، وما قاما به تمَّ بأوامر مباشرة من القذافي، (فعبد الباسط المقرحي) الذي أُدين بالجريمة في محكمة دولية هو رئيس قسم أمن الطائرات في جهاز الأمن الخارجي، وهو ضابط يحمل رتبة رائد، ويشرف على جميع ضباط الأمن الذين يسافرون مع الرحلات الداخلية والخارجية، ويشرف أيضًا على عدد من مكاتب الأمن في محطات شركة الخطوط الليبية في المطارات في الخارج، وهو المسئول عن برامج تهريب الأموال والأسلحة والمتفجرات على متن الطائرات الليبية، وكذلك تأمين الطائرات وتسليح ضباط الأمن المكلفين بهذه المهمة.

أما (الأمين فحيمة) فهو من عناصر الأمن العاملين في مكاتب الخطوط الجوية ومن العناصر المعروفة في مكتب الخطوط بمالطا، وقد صدر قرار بنقله من مالطا في عام 1987، ثم رجع بعد فترة، بعد أن التحق بقسم العمليات التابع لجهاز الأمن الخارجي

الذي يديره المقدم (ناصر عاشور)، والذي تورَّط في السابق في عدة عمليات إرهابية (هذا إن لم يكن الأمر متفق عليه مع الأمريكيين لتلميع صورة القذافي كبطل قومي).

بدأت علاقات الزعيم الليبي مع الغرب بالصدام والتوتر بسبب تصريحات ومواقف ونشاطات العقيد التي تعتبرها القوى الغربية معادية لها وداعمة لـ «الإرهاب الدولي» ووصل توتر العلاقات بين الطرفين ذروته حينما قامت الطائرات الأميركية بقصف مقره صيف عام 1986، ولكنه نجا من الهجوم. وهذا فيلم من هوليود لا ينطلي على أحد.

وفي عام 1988 إتهمت الولايات المتحدة وبريطانيا الجماهيرية الليبية بتدبير سقوط طائرة شركة الخطوط الجوية الأميركية (بان أميركان) فوق بلدة (لوكيربي) في أسكتلندا مما أدى إلى مقتل 259 راكبا إضافة إلى 11 شخصًا من سكان لوكربي. ففرضت الولايات المتحدة حصارًا اقتصاديًا على ليبيا عام 1992. وذلك لحماية نظام حكمه حاصروه ليحموه ويستمر في تنفيذ المخطط الغربي كونه جابيًا لديهم وينفذ مآربهم ودمر القذافي ليبيا أكثر مما فعلت إيطاليا.

لكنَّ العلاقات مع الغرب توطَّدت كثيرًا خلال السنوات الأخيرة بعدما توصلت ليبيا إلى تسوية لقضية لوكربي في أغسطس 2003 دفعت ليبيا بموجبها تعويضات بنحو 2,7 مليار دولار، وسلمت اثنين من مواطنيها المتهمين بالتفجير وهما، (عبدالباسط المقرحي والأمين فحيمة) للقضاء الأسكتلندي ليحاكمهما في هولندا، فحكم على الأول بالمؤبد وبرأت ساحة الثاني، وفي عام 2009 تم ترحيل المقرحي إلى ليبيا بسبب مرضه.

وتعززت علاقة القذافي بالغرب بعد أن فكَّك برنامجه النووي وسلم جميع الوثائق والمعدات والمعلومات للولايات المتحدة الأميركية، كما يردَّد أنه قدَّم معطيات ومعلومات وخرائط هامة وحساسة للأميركيين حول البرامج النووية لعدد من الدول الإسلامية، ومنها معلومات حول ما يعرف بخلية العالم النووي الباكستاني (عبدالقدير خان).

ونتيجة للسياسة الجديدة للقذافي قام مجلس الأمن عام 2003 برفع العقوبات

المفروضة على ليبيا، بعد أن قام الغرب باستنزاف الاقتصاد الليبي بالتفاهم مع القذافي وتحقيق المصالح الغربية وكان وفيًا لمن أوصله إلى سدة الحكم.

لم يتلقَّ القذافي أحداثَ الثورات العربية بكثير من الترحاب وكأنه يتوقع أنها ستحل ضيفًا ثقيلًا على بابه، وقد أثار غضب كثيرين من التونسيين والعرب حين انتقد الإطاحة بالرئيس التونسي المخلوع (زين العابدين بن علي)، وقال: (**إن التونسيين تعجلوا الإطاحة به، كما أنه هاتف الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك أثناء الثورة المصرية، وبعث إليه برسالة تضامن في وجه الثورة، التي سرعان ما امتد لهيبها إلى ليبيا بعد رحيل مبارك بأيام قليلة**).

وطالما اعتبر القذافي نفسه قائد ثورة ومؤيدًا لكثيرٍ من حركات التحرر، مثل حركة الباسك في إسبانيا والحزب الجمهوري الأيرلندي وجبهة البوليساريو وفصائل فلسطينية، كما شكا كثيرٌ من الأنظمة العربية والأفريقية من دعمه وتمويله لحركات تمرد ومحاولات انقلاب فيها، لكنه مع ذلك قمع بقوة الحديد والنار كل المعارضين لنظامه، تمامًا مثل ما حدث في سجن بوسليم 1996 حين قتل أكثر من 1200 سجين رميًا بالرصاص.

لكن رياح الثورة لم تلبث أن هبت على الجماهيرية ونظام العقيد، واندلعت الثورة الليبية في أواسط فبراير 2011 من مدن الشرق الليبي التي وقعت سريعًا بأيدي الثُّوار رغم العنف الذي مارسته الكتائب الأمنية الموالية للقذافي لقمع الثورة.

وفي 27 يونيو 2011، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف لمعمر القذافي وابنه سيف الإسلام ورئيس جهاز مخابراته عبد الله السنوسي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال قمع ثورة 17 فبراير 2011 المطالبة بإنهاء حكمه.

وفي 22 أغسطس 2011، دخل الثُّوار العاصمة طرابلس وسيطروا على معظم أحيائها واقتحموا مقرَّ القذافي الحصين في باب العزيزية واختفى القذافي وعائلته لكنه ظل يرسل خُطبًا عبر قنوات أجنبية إلى أنصاره يدعوهم فيها إلى المقاومة وتحرير طرابلس إلى أن قتله

الثُّوار الجدد كما فعل هو بخصومه إبَّان ما أسماه بثورة الفاتح ليشرب من الكأس نفسها.

هكذا ذهب ثور الثورة بعد أن حكم ليبيا عبر سيناريوهات متعددة وديكورات فارغة وتبجحات كاذبة وإنفاق المليارات على الدعاية الشخصية والأسلحة التي أكلها الصدأ في مخازنها، وبعد أن أقام العقيد «جمهورية الكذب» التي أطلق عليها الجماهيرية العربية الشعبية الديمقراطية العظمى.

ونستدعي هنا ما توصل إليه الدكتور (عبد المطلب الهوني) في مقاله السالف الذكر بقوله: «**كان لكلمة الجمهوريّة في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم وقع سحري باعتبار أنّ هذا النظام السّياسيّ عنوان للتقدم والحداثة. ولكن بعد انقضاء القرن العشرين الّذي شهد قيام كلِّ هذه الأنظمة وسقوط أغلبها، وبعد هذه الفوضى العربية التي نشاهدها اليوم وجب علينا التوقف والتأمل في هذا المسار التاريخي لهذه الدول والشعوب وتقييم أداء كافة أشكال الأنظمة التي هيمنت على المسرح السياسي العربي**».(21)

واليوم وبعد قضاء الثورة الليبية على نظام القذافي نجد الليبيين اليوم يعيشون في تفكك مجتمعي وأخلاقي وحرب أهلية طاحنة، وأصبح السلاح هو اللغة السائدة، وبحور الدماء هي التي تتصدر المشهد.

وهذا لم يكن وليد ما حدث أخيرًا، بل هو نتيجة تداعيات لما حصل وتراكم خلال العقود الماضية.

لم يعد في ليبيا اليوم أيُّ شيءٍ يمكن البناء عليه، حتَّى القبيلة ما عادت تحظى بالنفوذ الّذي كان لها عبر التاريخ في هذا البلد، وإنَّ المؤسسات التي حاول النظام المَلكي إرساء تقاليدها دُمرت بالحكم والتحكم الفردي، وفكرة الوطن أضحت غائمة بسبب التجاذبات الإقليميّة والمناطقيّة. أمّا إقامة الدولة فهي شبح أصبح يرعب الكثيرين،

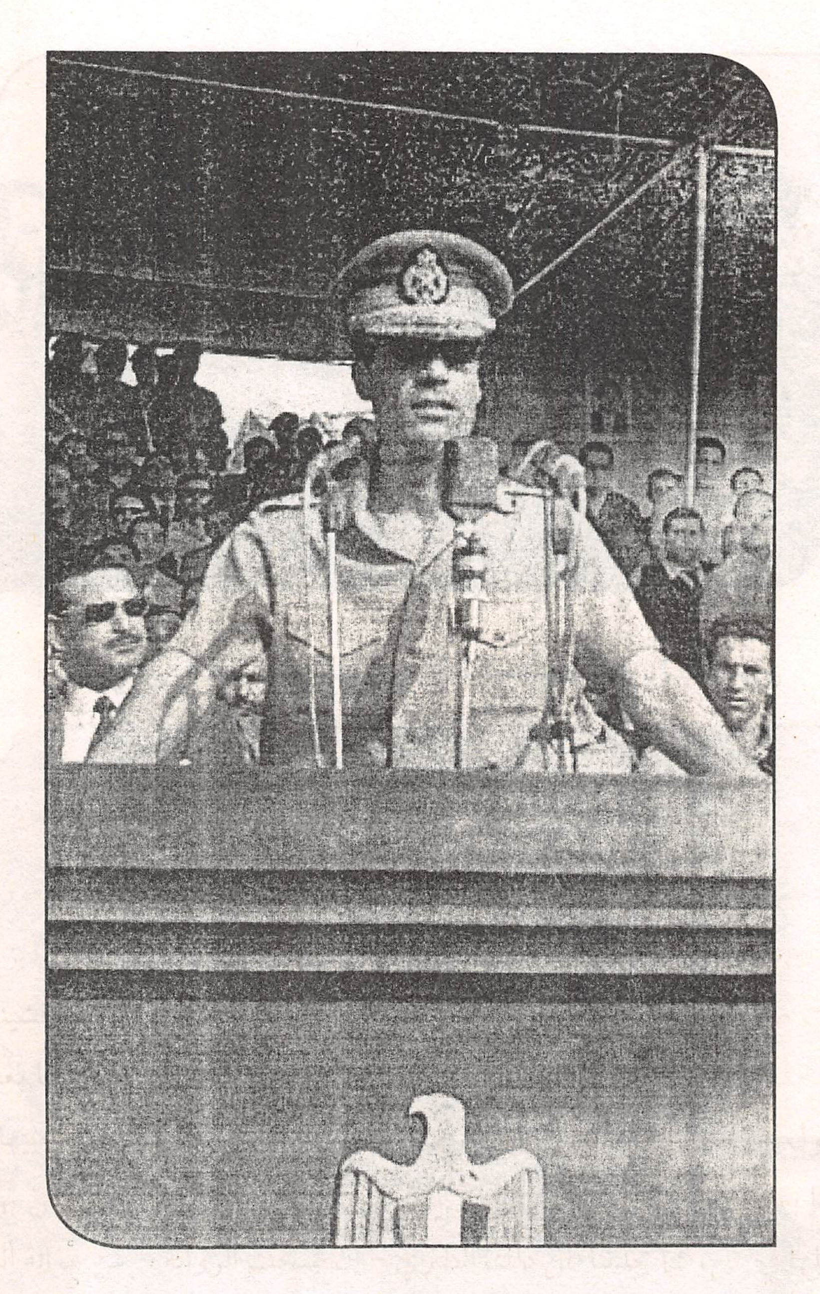
ولذلك التقت إرادات أكثر الفاعلين السياسيين والمسلحين، سواء كانوا من بقايا النظام السابق أو من الثورجيين الجدد، أو من عصابات الجريمة المنظمة، على عدم السماح للدولة بالتأسس، لأنّهم جميعًا أجرموا في حقّ شعبهم، وقيام الدولة ستتبعه محاسبتهم عمّا اقترفوه من جرائم في حقّ هذا الوطن.

لذلك فليبيا اليوم مفتوحة على كلّ السيناريوهات الكارثيّة من انقسام أو إلحاق أو ضمّ إلى دول الجوار، أو حرب بين الغرب والتنظيمات الإرهابيّة التي عشّشت في البلد، وهي حرب مرشحة للاستمرار لعقود قادمة.

من لهم الكلمة العليا في ليبيا اليوم هم أسوأ مكونات هذا الشعب، فبعضهم جاء من كهوف أفغانستان كالجماعة الليبية المقاتلة والتنظيمات المتشددة كالقاعدة وجماعة أنصار الشريعة، وبعضهم الآخر أتى من مواخير الغرب وشبكات التجسس العالمية. وفئة تنتمي إلى تجار النضال ويملؤها الحقد نتيجة بقائها فترة طويلة في سجون النظام، ثُمَّ انضمَّ إلى ذلك الحشد مجرمو النظام السّابق الّذين يخشون المحاسبة، وكذلك المجرمون العتاة الّذين أطلق القذّافي سراحهم في الأيّام الأولى للثورة، ويقدّر عددهم بعشرات الآلاف.

كلُّ هؤلاء لا مصلحة لهم في إقامة الدولة، بل إنّ وجود الدولة يتنافى مع وجودهم سواء أكانوا مدججين بأسلحتهم أم بعقائدهم الإقصائية.

* * *

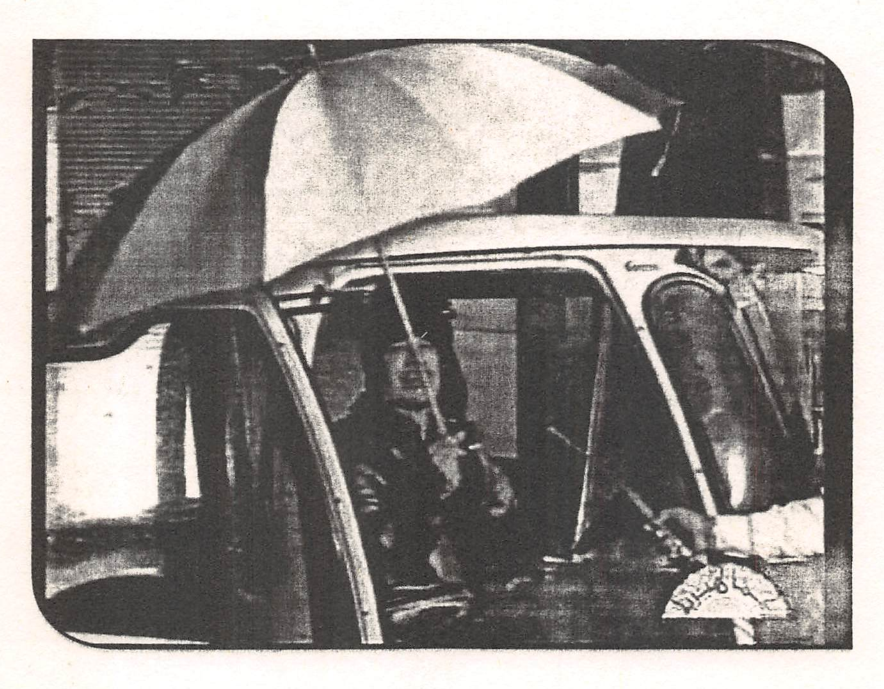


القذافي بعد ثورة الفاتح قبل أن تنتهي ليبيا على يديه إلى أسوأ حكم ديكتاتوري



القذافي مع عبد الناصر الذي أسهم في صناعة شخصية ديكتاتور ليبيا المجنون





الزعيم المصطنع في إحدى اللقطات الأخيرة أثناء الثورة الليبية في ٢٠١١ قبل هروبه ومقتله على أيدي الثُّوار كما في الصورة أدناه



الثور يأكل الثورة

الفصل الثاني عشر

مُرشد الثورة

كان من أوائل ما قام به الخميني لدى توليه الحكم في إيران قتل المعارضين له باسم تصفية أعداء الثورة أو أعداء إيران، والقضاء على حركة (مجاهدي خلق) في إيران، وكذلك قتل وإقالة كبار العسكريين، والطيارين الذي كان يخشى فرارَهم بطائراتهم من إيران، ثم بعد ذلك أعلن الحرب على العراق في نفس العام الذي تولى فيه الحكم في إيران، وعمل على القضاء على الديموقراطيين والليبراليين.

كما قام بتمرير ورقة ولاية الفقيه في مجلس الثورة الإيرانية، وذلك عن طريق (حسين آيت وسحابي) وهما من المحسوبين على أمريكا.

وحين استكانت الأمور (للآيات والملالي) قاموا بالتضييق على أهل السُّنة ومصادرة أملاكهم وقتل علمائهم ومنهم مفتي أهل السُّنة في إيران، وازداد الأمر حِدَّة وشِدَّة بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، وانقضاء الخطر الخارجي.

وفي أعقاب الإطاحة بحكومة الشاه في 11 فبراير 1979، أعدمت القيادة الثورية أعضاء النظام القديم، بما في ذلك كبار الجنرالات. ولهذا الغرض، شكَّل النظام الإسلامي لجانًا ثورية في جميع المحافظات.

وكان (آيت الله محمد رضا مهدوي كاني) رئيس اللِّجان الثورية المركزية المؤقتة للثورة الإسلامية.. وكانت اللجان الثورية تفتقر إلى وجود الآلية اللازمة والإجراءات القانونية التي تؤدي إلى إعادة الهيكلة في 8 مارس 1979.

وفي أول شهرين، قتل أكثر من 200 من كبار المسؤولين المدنيين في حُكم الشاه

عقابًا لهم وللقضاء على خطر الانقلاب. ووافقت محكمة طهران على أول أربعة أحكام بالإعدام في حق جنرالات الشاه في فبراير 1979.

وكان هؤلاء الجنرالات هم (مهدي رحيمي)، القائد العسكري لطهران، و(رضا ناجي)، الحاكم العسكري لأصفهان، و(نعمت الله نصيري)، رئيس السافاك و(منوشهر خسروداد)، جنرال في القوات الجوية. وقد تم إعدام الجنرالات الأربعة رميًا بالرصاص على سطح المقرات التي أصبحت فيها بعد تابعة لآية الله الخميني في 15 فبراير.

في 7 إبريل 1979، تم إعدام رئيس الوزراء الإيراني السابق (أمير عباس هويدا). وبعدها بيومين، في 9 إبريل تم إعدام عشرة من كبار المسؤولين في نظام الشاه، من بينهم اثنان من الجنرالات وأحد الوزراء في طهران.. وكان من بين الذين نُفذ بهم حكم الإعدام القائد العام للقوات الجوية (أمير حسين ربيعي).

وفي 11 إبريل أيضًا، تم إعدام وزير الخارجية السابق (عباس على خلعتبري) وعشرةِ مسئولين آخرين شنقًا في طهران.

وفي 8 مايو أعدم ما مجموعه 21 من المسئولين الإيرانيين السابقين، بما في ذلك ثلاثة سياسيين سابقين على مستوى عالٍ. وتمثل هؤلاء في كلٍّ من (جواد سعيد) المتحدث السابق باسم المجلس، و(غلام رضا كيانبور) وزير الإعلام السابق، و(محمد رضا عاملي طهراني) وزير التعليم السابق.

وفي 9 مايو، تعرض ثمانية أشخاص من بينهم وزير الإعلام السابق (عبد الحسن سعداتمند) للإعدام شنقًا ليرتفع عدد القتلى إلى 119 منذ فبراير 1979.

وفي 23 يوليو 1979، أُعدم خمسة رجال آخرين في محافظة خوزستان. وبذلك، يصبح إجمالي عدد القتلى 363 قتيلًا جراء عمليات الإعدام منذ فبراير 1979.

وفي أغسطس 1979، بدأت المحاكم في عقد محاكمات لأفراد الأقلّيات العرقية في البلاد الذين شاركوا في المظاهرات المناهضة للحكومة، وأسفرت المحاكمات عن إصدار أحكام بالإعدام واسعة النطاق.. وبحلول نوفمبر 1979، كان إجمالي عدد القتلى قد بلغ 550 وبحلول يناير 1980، كان عددهم وصل إلى 582 على الأقل.

المحاكمات كانت موجزة ينقصها محامي دفاع أو محلفون أو الشفافية أو فرصة للمتهمين للدفاع عن أنفسهم، حيث عقدت على يد قُضاة ثوريين مثل (صادق خلخالي)، وهو قاض في الشريعة الإسلامية.

أما الذين هربوا من إيران فلم يكونوا محصنين. فبعد عقد من الزمان، اغتيل رئيس وزراء أسبق آخر وهو (شابور بختيار) في باريس، وهو واحد من 63 إيرانيًا على الأقل قتلوا أو جرحوا في الخارج منذ الإطاحة بالشاه، على الرغم من الاعتقاد بأن هذه الهجمات توقفت بعد بداية تسعينيات القرن العشرين.

ثم تسارعت وتيرة الإعدامات، مما أسفر عن إعدام ما لا يقل عن 906 بين يناير 1980 ويونيو 1981.

وبعد إدانة الرئيس (أبو الحسن بني صدر) في 20 يونيو 1981، بُذلت جهود متضافرة لإيجاد أنصار الرئيس الذين تحوَّلوا للمعارضة وإعدامهم، وخاصة اليساريين منهم. لتصبح إراقة الدماء أكثر سوءًا. ووفقًا (لشاؤول بخاش)، ربما لن نعرف أبدًا على وجه التحديد عدد الذين فقدوا حياتهم. وقد وثقت منظمة العفو الدولية 2946 حالة إعدام في 12 شهرًا بعد إقالة بني الصدر. وفي العام التالي، رصدت قائمة جمعتها حركة مجاهدي خلق 7746 شخصًا كانوا قد فقدوا حياتهم إما بالإعدام شنقًا، أو في اشتباكات بالشوارع، أو تحت وطأة التعذيب في فترة قصيرة من يونيو 1981 إلى سبتمبر 1983.

وفقًا للمؤرخ (إرفاند أبراهاميان)، قامت المحاكم الثورية بإعدام أكثر من 8000 معارض

بين يونيو 1981 ويونيو 1985؛ وقد كانوا بشكل رئيسي أعضاء بحركة (مجاهدي خلق)، وكان من بينهم أيضًا الفدائيون والأكراد وأنصار حزب توده والجبهة الوطنية وأنصار (شريعة مداري).

كانت حصيلة الوفيات بين الثُّوار أكبر بكثير مما هو مُعلَن كما تشير دلائل كثيرة.. فهذه الثورة – مثل غيرها – افترست أبناءها وبتوقيع زعيمها أبو ثورها الخوميني.

لقد مرت الثورة الإيرانية بمرحلتين: المرحلة الأولى دامت تقريبًا من منتصف 1977 إلى منتصف 1979، وشهدت تحالفًا ما بين الليبراليين واليساريين والجماعات الدينية لإسقاط الشاه.. وقد تمكن الخوميني من كسب تأييد هؤلاء عندما احتاج إلى قلب نظام الشاه من جهة، وتجنبه قضايا مثل (ولاية الفقيه) التي كان يعتزم تنفيذها، لمعرفته بأنها ستطيح بدعم تلك الفئات.

المرحلة الثانية، غالبًا ماتسمى «الثورة الخمينية» شهدت بروز آية الله الخميني وتعزيز السلطة والقمع وتطهير زعماء الجماعات المعارضة للسلطة الدينية (بما فيها الثورة الثقافية الخمينية في الجامعات الإيرانية).

وهكذا نجد أنَّ الاستبداد والقمع والتصفية الجسدية التي صنعها النظام الإيراني باسم الثورة على الظلم ستظل تتفاقم، فلقد بطل السحر، وانتشر الوعي بما لم يعد يسمح بمزيد من نشر الأوهام والاستبداد والاحتكارية باسم دين منها بريء، وسيظلُّ يصدِّر هذا النظام مشاكله الداخلية للخارج، فإنَّ الضربات ستتوالى على خاصرته، وسيدفع دومًا البسطاء الثمن في حسينية هنا أو هناك، وسنذكر مع هؤلاء البسطاء يومًا كانوا يعيشون فيه تحت حكم السنة لقرون، حينها كانوا ينعمون بالأمن والطمأنينة، ويمارسون حتى بدعهم وطقوسهم الغريبة بحرية وأمان، لم تعد تتوافر لهم الآن في قلب دولة الملالي وحصدة الأخماس.. والسبب يعرفه الجميع.. إنه الظلم الذي طفح من الثائرين عليه! ويتمتع الظالمون بزواج المتعة وأموال الخمس الطائلة.

كان الشعار الذي رفعته الثورة بعد قيادة علماء الدين لها، هو الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية، وهو ما تحقق مع انتصار الثورة وإقامة نظام الجمهورية الإسلامية، لكن الثورة ظلت متمسكة بهذا الشعار، ولم تغيِّره مع مرور ثلاثين عامًا من عمر النظام، مما جعل معارضي النظام يحاسبونه على هذا الأساس، معتبرين أنه قد ارتدَّ عن هذا الشعار، وتراجع تحقيق مبدأ الحرية أحد أهم المبادئ التي حملها الشعار، حيث أصبح النظام يمارس نوعًا من الدكتاتورية التي تمنع ممارسة من ساهموا في انتصار الثورة حقوقهم السياسية، بل والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبح من لا يتجاوب مع سياسة الوليِّ الفقيه مطرودًا من النظام، فإذا أصرَّ على ممارسة حقوقه التي أعطتها له الثورة، يتعرَّض للتصفية أو المحاكمة والسجن أو العزل.

كما أن مبدأ الاستقلال الذي فسره شعار «لا شرقية ولا غربية» لم يتحقق هو الآخر، لأن النظام في اتخاذه موقفًا متشدِّدًا من التعامل مع الغرب، اتجه للتعامل الوثيق مع الشرق مثل روسيا وكوريا الشمالية والصين، وقد استفادت هذه الدول من ابتعاد إيران في تعاملها مع الغرب.

كما أن الاستقلال الاقتصاديَّ والعلمي والصناعي لم يتحقق تمامًا لإيران. وفيما يتعلق بالجمهورية فإن المؤسَّسات التي أُضيفت على مؤسسات النظم الجمهورية العالمية قد أفسدتها ممارساتها البعيدة عن روح الجمهورية الديمقراطية، مثل مجلس صيانة الدستور الذي يجعل الحكومة ذات محور واحد هو الأصوليون.. يبدى الإصلاحيون اعتراضهم على حذف القوى الثورية ذات الخبرة والتجربة من الأجهزة التنفيذية، وأن الجناح الحاكم يرجح مصالح حزبية على المصلحة العامة للبلاد، وإسقاط مقومات الجمهورية على حساب الإسلامية، من خلال الرقابة على الانتخابات لمصلحة حزبية، وتسلُّط العسكريين وجيش الحرس على الحياة السياسية في البلاد.

ومن هنا فإن الثورة لم تُحقق أهدافها بشكل كامل. لقد اعتبر الإصلاحيون أن النظام

يقوم على ركنين أساسيين هما الجمهورية بكل أبعادها وآلياتها، والشعائر الدينية بكل قيمها وحدودها، دون الفصل بين الركنين، وأن تحالف علماء الدين مع العسكريين، خاصة قيادات جيش حراس الثورة السابقين والحاليين يوجه ضربة قاصمة إلى هذين الركنين معًا.

وتعتبر مسألة تصدير الثورة الإيرانية من أهم السلبيات التي أثرت على عدم تحقيق الثورة أهدافها، لم يكن تصدير الثورة من بين أهداف الثورة الإيرانية، وإنما كانت إقامة مجتمع المدينة هو الأساس ليصبح نموذجًا لقدوة يعرض على الشعوب الإسلامية. وعندما قال آية الله الخميني في خطاب له بعد نجاح الثورة: **سنصدِّر ثورتنا إلى كل العالم، حتى يعلم الجميع لماذا قمنا بالثورة، كان يعنى إشعال الحرب مع دول المنطقة، وحراس الثورة الإسلامية ركزوا على فكرة تصدير الثورة، ليس من أجل عرض نموذج لم تتضح معالمه بعد، بل من أجل تصدير مشاكل يراد التخلص منها، حتى أصبحت عملية أمنية في المقام الأول، لأن التصدير إذا زحف إلى الخارج يوقف أيَّ زحف إلى الداخل، وثورة مبادأة تمنع الثورة المضادة من النفوذ، واستندوا في ذلك على بعدين أساسيين:**

البعد الأول: هو البعد العقائدي لتغيير سلوكيات سكان المنطقة في اتجاه إشعال الطائفية، من خلال منطلقين: الأول هو استخدام قيم آل البيت وتوجيهات أئمة الشيعة، والثاني هو دمج السياسة بالعبادات في صياغة جديدة صفوية لشكل العبادات وجوهرها وأبعادها.

والبعد الثاني: هو البعد النضالي الذي يهدف إلى إيجاد قوة ذاتية فارسية، بكل إمكاناتها العسكرية والأمنية والاقتصادية بدعم بشري وثقافة قومية تعيد مجد الأكاسرة، وتواجه هذه القوى وعملاؤها في الداخل من سُنة إيران، فضلًا عن دعم ومساندة وتمويل الحركات الثورية في المنطقة. وإشاعة الفتن وتمزيق التضامن العربي.

وقد اعتبر الحراس قيام الجمهورية الإسلامية في إيران مجرَّد خطوة أولى تجاه إنشاء دولة ولاية الفقيه. ووجهوا علاقاتهم إلى كل من الحركات الثورية والأقليات الشيعية، بوصفها رسل الجمهورية الإيرانية لنشر مبادئها مدعين أن فيها إنقاذ المستضعفين وخلاصهم. ويأتي في إطار ذلك تسمية الخليج، حيث لا تزال إيران تصرُّ على تسميته بالخليج بالفارسي.. وتعتقد الدول العربية أن استثمار إيران للوجود الشيعي في الدول العربية، وما ترتب عليه من تداعيات، من خلال إقامة المجمع العالمي لآل البيت في طهران، واشتراك ممثلي طوائف الشيعة من ستٍّ وخمسين دولة في آسيا وإفريقيا وأوربا والولايات المتحدة فيه، يمكن أن يكون نواة لصرح مؤسسة كبيرة مشتركة تضع على عاتقها مهمة تفعيل الوجود الشيعي في الدول العربية، مما يضرُّ بأمن واستقرار دول الخليج خاصة، والدول العربية عامة.

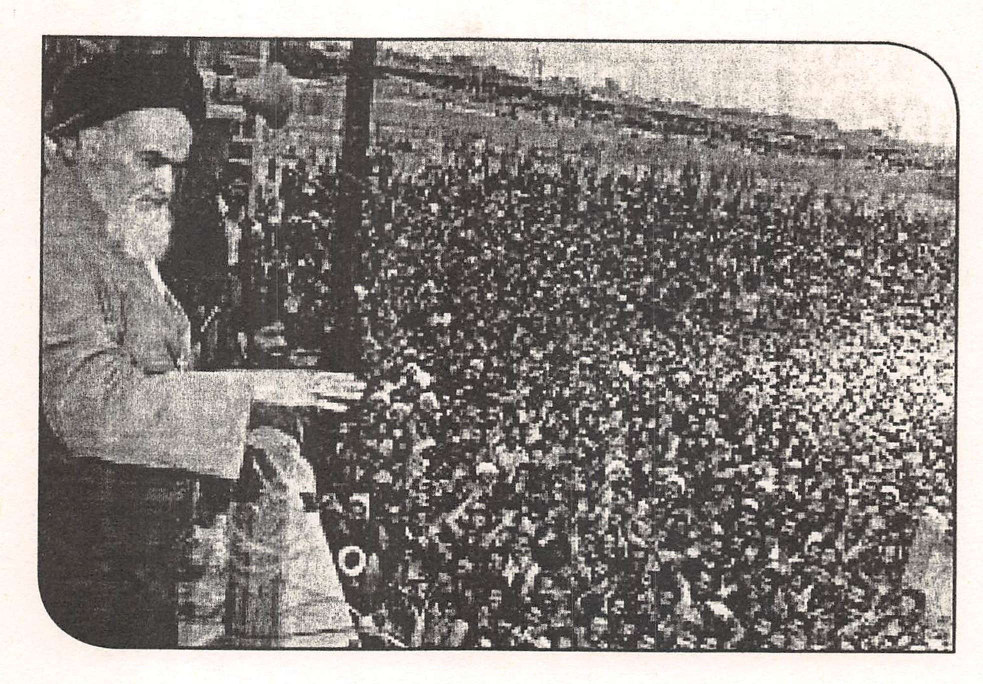
وقد كان لطرح مشروع ولاية الفقيه خطر كبير في المنطقة والعالم وهذا المبدأ اختراع خوميني لم يؤمن به كثير من الشيعة الواعين لأنه نقل الإمامة من العرب إلى الفرس. فقد أصبح الخميني إمام الشيعة بالنيابة عن الإمام الغائب. ويجب أن يعلم العرب من الشيعة المخلصين أن الإمامة نقلت من بني هاشم إلى بني خميني ثم إلى بني خامنئي في الزمن الحاضر. وتعتبر هذه النقلة من أخطر ما حصل في تاريخ الدعوة لآل البيت منذ 1400 سنة فقد تحول التشيع من حركة دينية إلى مبدأ قومي سياسي وشتان ما بين المبدأ الديني والقومي. وأشعلت عقيدة ولاية الفقيه الشعور بالتفوق.

والعودة إلى إمبراطورية كورش وقنبيز مرورًا بسيطرة الدولة الساسانية التي أسقطها العرب المسلمون.

* * *



الخوميني لحظة عودته من الخارج أثناء الثورة ليستبدل دكتاتورية الشاه بديكتاتورية الثورة



ويخطب في الجماهير التي وثقت في الثورة لتدفع ثمن انصياعها للشعارات الخادعة

الفصل الثالث عشر

إعادة إنتاج الطغيان

أطاحت الثورة الرومانية التي قام بها الشعب الروماني عام 1989 بالديكتاتور الطاغية (نيكولاي تشاوشيسكو) الذي حكم بلاده بقبضة من حديد، فتحكَّم في حياة شعبه، وقام بوضع برامج اقتصادية أدت إلى نقص حاد في السلع الاستهلاكية واستغلَّ سلطته للحصول على ثروة شخصية وتعيين أقاربه في مناصب حكومية عليا، كذلك وقف ضد أية إصلاحات ديمقراطية في بلاده..

وخرج الشعب الروماني محتجًّا يطالب برحيله عن الحكم في ثورة مليونية سلمية أذهلت العالم قتل آلاف المواطنين في هذه الثورة حيث كانت تقوم قوات الأمن بسحق المتظاهرين.

ثم هرب (نيكولاي) مع زوجته إلا إنَّه لوحق ثم حوكم وصدر عليه وزوجته حكم الإعدام في أسرع محاكمة لديكتاتور في القرن العشرين وقد أعدموه أمام عدسات التلفزيون.

لم تستقر رومانيا بعد ثورتها، ولم تتقدم ولم تصبح دولة مدنية ديمقراطية حيث تولى الرئاسة بعد الثورة (إيون إيليسكو) وهو أحد رجال الرئيس السابق (تشاوشيسكو) فقام (إيليسكو) بالانتقام من الثُّوار والقيام بالاعتقالات والاغتيالات وإعدام لبعض الثُّوار بمحاكم عسكرية بتهم ملفقه حتى بلغ إجمالي عدد الوفيات في رومانيا بسبب الثورة 1104 وعدد الجرحى كان 3352، عدد القتلى كانت 162 والإصابات 1107 في الاحتجاجات التي أدت إلى الإطاحة بـ(نيكولاي تشاوتشيسكو) 16-22 ديسمبر، 1989) وعدد القتلى 942 والمصابين 2245 في القتال الذي حدث بعد استيلاء جبهة الخلاص الوطني على السلطة. - وحتى الآن لم يُحاكم أحد.

والنتيجة فشلت الثورة الرومانية، وينظر الرومانيون إلى ثورتهم على أنها سُرقت منهم وأنَّهم أطاحوا بديكتاتور ليأتوا بديكتاتور آخر.

وسبب فشل الثورة الرومانية أنَّها كانت نصف ثورة فقط، وليست ثورة كاملة ثورة أطاحت بطاغية واكتفت بذلك ولم تقم بالإطاحة برجال النظام السابق.

لقد خرجت الجماهير الرومانية في كبريات المدن هاتفة ضد الديكتاتور المتداعي (نيقولاي تشاوتشيسكو) الذي كان قابضًا على زمام الحكم في رومانيا منذ 1964.

وبعد حوالي أسبوع من المواجهات في المدن بين قوات الأمن وعشرات الآلاف من المتظاهرين اضطر تشاوتشيسكو وزوجته للهرب حيث تم إلقاء القبض عليهما ومحاكمتهما بشكل صوري ثم ما لبثا أن تمَّ إعدامهما بالرصاص. وتلى ذلك القبض على رؤوس الحزب الشيوعي الحاكم المقربين للديكتاتور الـمُعْـدَم وتقديمهم للمحاكمة وسجنهم.. بيد أن القضاء على (تشاوتشيسكو) وأعوانه المقرَّبين لم يعن أن الطريق كان معبَّدًا أمام الرومانيين للانتقال إلى نظام ديمقراطي على غرار ما وقع في كثير من دول شرق ووسط أوربا في نفس الفترة بعد انهيار جدار برلين، ووصول المعارضة للحكم في بولندا، وسقوط النُّظم الشيوعية كأوراق الشجر في الخريف في المجر وتشيكوسلوفاكيا.

وتمثِّل رومانيا مفارقة شديدة الغرابة والتعقيد بالنظر إلى حالات سقوط السلطوية والتحول الديمقراطي، فعلى الرغم من أنَّ سقوط (تشاوتشيسكو) حدث على وقع ثورة شعبية عارمة، بل إنَّ الثورة الرومانية كانت الأعنف بين كافة الهبَّات والانتفاضات في الكتلة الشرقية آنذاك حيث بلغ عدد ضحاياها ما يناهز الألف، إلا أن النظام القديم الممثل في كوادر الحزب الشيوعي الروماني تمكَّن من إعادة إنتاج مصالحه ومركز قواه بشخوصه القديمة من الصف الثاني والثالث في ظل لعبة تبدو أكثر ديمقراطية من الناحية الإجرائية، وبعد مضي عقدين من سقوط الديكتاتورية تبدو رومانيا في تفاصيل

نظامها السياسي أقرب إلى بلاد الكتلة الشرقية التي لم تشهد ثورات على الإطلاق كحال بلغاريا وألبانيا التي نجح فيها الصف الثاني أو الثالث من النخبة القديمة في الاحتفاظ بمواقعهم في الدولة في ظل نظام يقوم على الانتخابات الحرة والتعددية الحزبية.

يغلب وصف الديمقراطيات الضعيفة على بلدان كرومانيا وبلغاريا، وهي النُّظم السياسية التي تقيم انتخابات حرة نسبيًّا وفيها تعدُّدية حزبية ولكنها تعاني من تركز الصلاحيات في يد السلطة التنفيذية، وتفتقر فيها البرلمانات لسلطات حقيقية تمكنها من ممارسة الرقابة والإشراف على عمل الحكومة، ويفتقد القضاء فيها للاستقلال الفعلي عن السلطة التنفيذية، يُضاف إلى ذلك ضعف شديد في المشاركة السياسية سواء من حيث تدنِّي معدلات الإقبال على الانتخابات والاستفتاءات، أو عدم قدرة المواطنين العاديِّين على ممارسة حقوقهم وحرياتهم السياسية المكفولة دستوريًّا للتنظيم جماعيًّا والضغط على الحكومة من أجل الاستجابة لمطالبهم اقتصادية كانت أو اجتماعية، ومن ثمَّ فإن بلدانا كرومانيا وبلغاريا وألبانيا تقترب من حال روسيا وأوكرانيا من حيث افتقادها لمجتمع مدني نشط وقوي قادر على التنظيم والتعبئة والضغط على الحكومة، بل غالبًا ما ينحصر المجتمع المدني في شريحة دقيقة رقيقة من المنظمات غير الحكومية التي تعتمد في جلِّ تمويلها على المانحين الغربيين، ولا تملك تواصلًا فعليًّا أو كثيفًا مع المواطنين الذين من المفترض أن تتبنَّى قضاياهم أو تتفاعل مع مصالحهم، وفي المقابل يكون المواطنون العاديون من عمال وفقراء مدن وسكان الريف والأطراف غير منظَّمين وغير مشاركين في العملية السياسية بشكلها الواسع.

فكيف انتهى الوضع في رومانيا إلى ذلك بعد الثورة الشعبية التي أطاحت بالحكم الشيوعي في 1989؟!

بدأت الانتفاضة الشعبية في رومانيا في ديسمبر من السنة المذكورة بتظاهرات محدودة اندلعت في مدينة (تيمشوارا) في أعقاب اعتقال السلطات الرومانية لأحد القساوسة

البروتستانت المنتمين للأقلية المجرية.. وسرعان ما انتقلت عدوى الاحتجاجات الجماهيرية إلى مدن أخرى على رأسها (آراد) ثم العاصمة (بوخارست) نفسها حيث نزل عشرات الآلاف للشوارع متظاهرين ضد نظام (تشاوتشيسكو) الشمولي.. أتت الاحتجاجات الجماهيرية في خضم سقوط النظم الشيوعية في شرق ووسط أوربا بدءًا بفوز المعارضة البولندية الممثلة في حركة التضامن العمالية بأول انتخابات حرة جزئيًا في (بولندا) ثم انهيار جدار برلين الذي أعقبه مباشرة خروج مئات الآلاف من الألمان الشرقيين إلى الشوارع متظاهرين ضد استمرار الحكم الشيوعي، وتزامن مع ذلك انهيار النظام الشيوعي في (تشيكوسلوفاكيا) إثر احتجاجات شعبية مماثلة ثم لم تلبث أن بدأت مفاوضات تسليم السلطة بين المعارضة المجرية والجناح الإصلاحي في حزب العمال المجري الحاكم آنذاك.. وقد حاول (تشاوتشيسكو) ونظامه الأمني العتيد قمع المظاهرات في رومانيا باستخدام العنف، ولكنَّ استمرار الاحتجاجات لعدة أيام أظهر ارتفاع تكلفة خيار القمع فتخلَّى الجيش والأمن عن (تشاوتشيسكو وزوجته) والمقربين منهما، واضطر الديكتاتور وزوجته (إيلينا) إلى الهروب خارج العاصمة حيث تمَّ القبض عليهما واحتجازهما في أحد المعسكرات التابعة للجيش، وعندئذ ظهر فصيل منشق من الحزب الشيوعي الروماني تحت اسم جبهة إنقاذ رومانيا يضم مسئولين بالحزب والبيروقراطية من الصفين الثاني والثالث ليعلنوا انشقاقهم وانقلابهم على (تشاوتشيسكو). وقام أعضاء جبهة الإنقاذ باعتقال الديكتاتور وزوجته كما تقدم ثم محاكمتهما على نحو استثنائي ومتعجل كما يظهر من الفيديو الذي تم تصويره وإذاعته وقتذاك، ومن ثم اتخذ القرار بإعدامهما معًا، وهو ما تمَّ تنفيذه على الفور، وتم تصوير مشهد الإعدام وإذاعته على المشاهدين. كما ذكرنا.

قبضت جبهة إنقاذ رومانيا على زمام الأمور بشكل مؤقت، واتخذت خطوات إزاء حل الحزب الشيوعي الذي احتكر السلطة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتحوُّل إلى نظام تعددي ديمقراطي، وتولى (إيون إليسكو) -أحد رجال الصف الثاني في الحزب

الشيوعي سابقًا- الحكم بصورة مؤقتة لحين الإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تنقل البلاد لحكم ديمقراطي. كما اضطلعت جبهة الإنقاذ بمحاكمة وسجن بعض رموز النظام القديم من المقربين من (تشاوتشيسكو). وأعلن (إليسكو) في البداية عدم وجود أية نية من جانب جبهة الإنقاذ لخوض الانتخابات البرلمانية التي كان مزمعًا عقدها في 1990، وشدَّد على عدم اعتبار الجبهة نفسها حزبًا سياسيًّا، ولكن ما حدث هو أنَّه فور اقتراب موعد عقد الانتخابات، وإصدار مراسيم لتنظيم أول انتخابات برلمانية ديمقراطية في تاريخ البلاد ألَّف أعضاء جبهة الإنقاذ حزبًا سياسيًّا، وأعلنوا عن نيتهم خوض الانتخابات. ومع استخدام مكثف لوسائل الإعلام الحكومية التي كانت ما تزال هي الوحيدة المتاحة لجموع الرومانيين إضافة لتعبئة الناخبين من خلال شبكات الحزب الشيوعي القديمة في الريف والمدينة تمكنت الجبهة من حسم أغلبية مطلقة لصالحها في أول برلمان روماني ما بعد الاستقلال-كان البرلمان المنوط به كتابة أول دستور ديمقراطي للبلاد. وأتى الدستور ميالًا لإطلاق صلاحيات السلطة التنفيذية وخاصة الرئيس. وفي 1992 عقدت أول انتخابات رئاسية خاضها (إيون إليسكو) رئيس جبهة الإنقاذ كما تقدم، وأسفرت عن فوزه بأغلبية مطلقة قاربت 70٪ من أصوات الرومانيين. وباتت رومانيا برلمانًا ورئاسة في يد كوادر الحزب الشيوعي السابق التي تمكنت من إعادة إنتاج سلطتها بعد التخلص من (تشاوتشيسكو).

وما إن تأكدت سيطرة رجال النُّخبة القديمة على الدولة في لحظة صياغة النظام السياسي الجديد في رومانيا حتى كان الهدف الرئيسي من وراء عملية الانتقال هو إعادة إنتاج مصالح كوادر الحزب الشيوعي السابق في النظام الجديد. وهو ما ظهر بوضوح في تركز السلطة في يد الجناح التنفيذي من الحكومة وخاصة الرئيس، وضعف صلاحيات البرلمان وعدم اتخاذ الخطوات الجادة لضمان استقلالية القضاء وفصل الثورة عن السلطة خاصة مع بدء عمليات الخصخصة، والتي نجح مديرو القطاع العام من عصر (تشاوتشيسكو) في ظل غياب الرقابة والشفافية في السطو على أصول الدولة ونقلها

فعليًا لملكيتهم. وعلى الرغم من أن رجالات الحزب الشيوعي السابق لم يبقوا في السلطة منفردين بعد انتصاف التسعينيات، إذ فاز مرشح المعارضة الديمقراطية (كونستانتيسكو) في الانتخابات الرئاسية في 1996، وانقسم حزب جبهة الإنقاذ على نفسه، وتضاءلت سيطرته على البرلمان، إلّا أنَّ القدرة على تغيير قواعد اللعبة السياسية بعد أكثر من ست سنوات من سقوط (تشاوتشسيكو) كان صعبًا للغاية، حيث إنَّ الترتيب الجديد الذي تلا سقوط النظام الشيوعي كان قد ولد مصالح سياسية واقتصادية معينة، وفي الوقت ذاته لم تفرز قواعد العمل السياسي التي وضعها أرباب النظام القديم نخبة سياسية حزبية متماسكة وقادرة على تمرير مزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في سبيل نظام أكثر ديمقراطية.. وهو ما يعني أن السنوات المباشرة التالية على سقوط الديكتاتورية هي الفترة المفصلية والحساسة التي يكون فيها وليس فيما سواها الطرق على الحديد وهو ساخن أي إعادة صياغة القواعد المحددة للممارسة السياسية أو بالأحرى إعادة توزيع الحقوق السياسية والاقتصادية، وهو ما غاب ببساطة عن البلاد التي تمكّنت فيها النُّخب القديمة التي كانت تمثّل طرفًا في الحزب الشيوعي من البقاء في السلطة بعد 1989/ 1990 كما هو الحال في (رومانيا وبلغاريا وأوكرانيا وروسيا وملدوفا) دون الحديث عن البلدان التي لم تشهد أيَّ تحول عن السلطوية، وتمَّ الاحتفاظ فيها بِبِنًى ديكتاتورية ترجع في جذورها القريبة للحقبة السوفيتية كحال (بيلاروسيا وأذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان).

إن الترتيبات المؤسسية المبكرة والتالية على سقوط السلطوية مباشرة تدوم تاركة بصمات على فرص التحول الديمقراطي المستقبلية إيجابًا وسلبًا وهو ما يجعل الشهور والسنوات القليلة الماضية ذات خطر كبير باعتبار أن ما سيتم سبكه من ترتيبات مؤسسية ستفرز مراكز قوة ومصالح على مستوى النخبة والجمهور تحول دون تغييرها فيما بعد أو تجعل التغيير بتكلفة باهظة حتى لو ثبت فساد أو فشل الترتيبات المؤسسية. ولعل هذا هو ما اصطلح على تسميته في علم الاجتماع المؤسسي

بلزوجة المؤسسات على اعتبار أنّها لا تتغير بسرعة التغيرات الطارئة عليها في البيئة، ولعلَّ هذا ما يفسر الحالات التاريخية المتعددة لاستمرار مؤسسات اجتماعية سياسية كانت أو اقتصادية رغم فشلها أو عجزها عن أداء الأهداف التي أُسست من أجلها.

سقوط الديكتاتور لم يعن انتقال السلطة للشعب بل انتقلت الثورة ما يشبه الانقلاب من داخل النظام.

ففي حالة رومانيا استولى الصفَّان الثاني والثالث على الحكم في الفترة الانتقالية، وصمَّموا ترتيبات المرحلة بما يضمن إعادة إنتاج مراكزهم من خلال نظام انتخابي فيه بعض التعددية، واستغلُّوا في سبيل ذلك الشبكات التليفزيونية المنتشرة في الريف والمدن الموروثة عن الحزب الشيوعي المنحلّ، والإعلام الذي كان لا يزال حكوميًّا بامتياز.

والخلاصة:

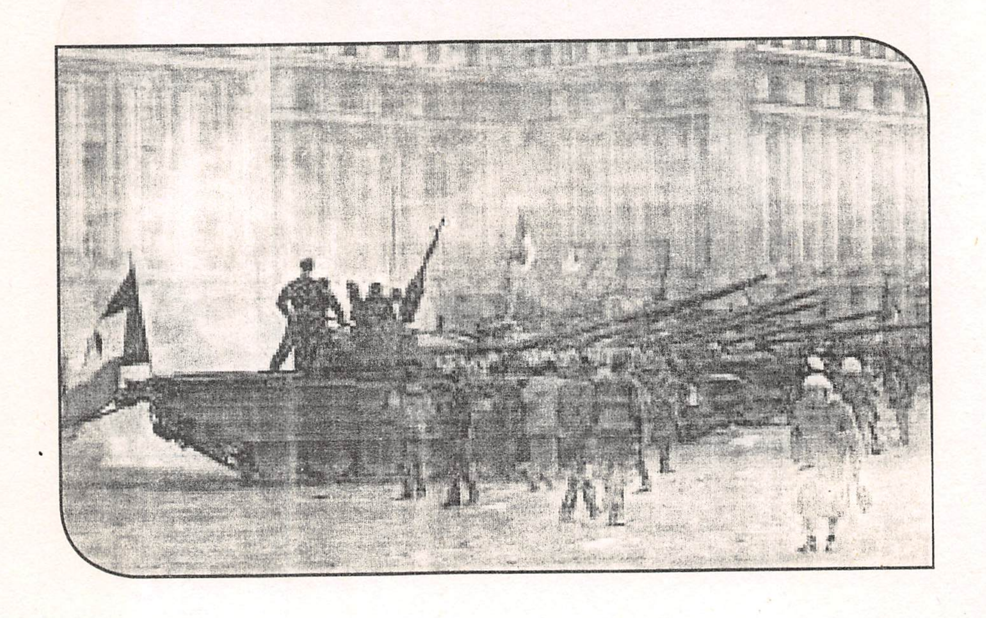
إنَّ الثورة في رومانيا كانت ظاهرة حضرية للغاية، ولم تمتد للريف حيث يسكن نحو نصف السكان، ومع معاناة رومانيا من معدلات تهميش اجتماعي واقتصادي مرتفعة لظروف عديدة في زمن الحكم الشيوعي مقارنة بدول أخرى كبولندا والمجر والتشيك، فإن القواعد العريضة من السكان ظلَّت بمعزل عن ممارسة حقوق وحريات من المفترض أن يكون الدستور قد كفلها، ومن ضمنها التنظيم النقابي والاحتجاج الجماعي وحتى المشاركة في الانتخابات، وكلها مؤشرات أخذت تنخفض منذ منتصف التسعينيات بشكل منتظم على نحو يدل بوضوح على عدم تجذر التحول الديمقراطي، وهو كلٌّ مكمِّل لبقاء النخبة القديمة التي كانت تحكم إبان السلطوية. والحال في رومانيا من هذه الزاوية كان راجعًا إلى ضعف شديد للمجتمع المدني بمعناه الواسع، وهاهنا لا يقصد بالمجتمع المدني المنظمات أو الجمعيات الأهلية أو نشطاء حقوق الإنسان والمرأة، بل كافة الأنشطة الجماعية التي تعكس قدرًا من الوعي الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، وهذا هو مفهوم عالم

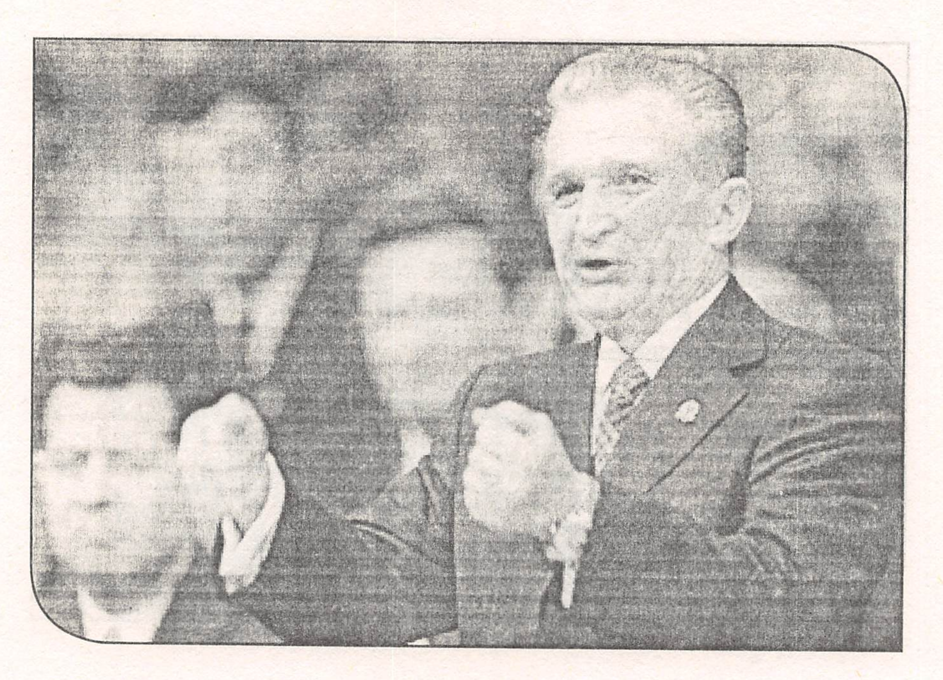
الاجتماع الفرنسي الكبير (أليكسي دو توكفيل)، والمجتمع المدني هذا في صورة تنظيمات نقابية وتعاونيات ريفية وحركات احتجاج جماعية وروابط طلابية وجامعات مستقلة وحتى كنيسة قوية، كل هذه التنظيمات في رومانيا كانت ضعيفة للغاية نظرًا لعمق التجربة الستالينية في زمن الحكم الشيوعي منذ الخمسينيات، وإمعان الدولة آنذاك في تفكيك المجتمع، ونزع القدرة على التنظيم الجماعي المستقل، وما يفصل رومانيا هنا عن بلدان ثَبُتَ نجاحها في التحوُّل الديمقراطي (كبولندا والتشيك والمجر) أن هذه البلدان كانت فارقت الستالينية منذ الخمسينيات، وظهر بها تنظيمات جماعية عريضة حتى في ظل الحكم الشيوعي.

* * *

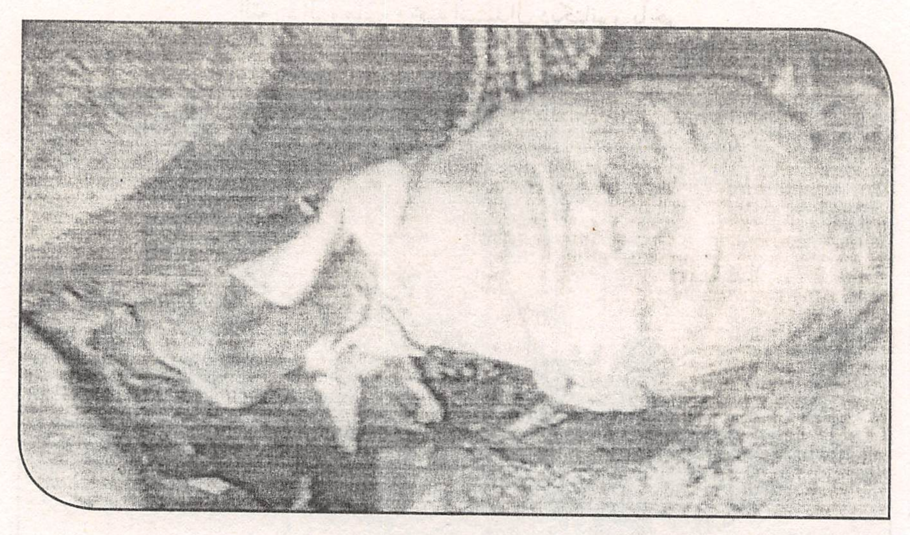


الثورة الرومانية ومحنة استبدال ديكتاتور بآخر





تشاوتشيسكو في عنفوانه



بعد إعدامه



تشاوتشيسكو وزوجته إلينا قبل إعدامهما معًا



إيون إليسكو وزوجته الذي خلف تشاوتشيسكو بعد الثورة كرئيس وكديكتاتور أيضًا!

الفصل الرابع عشر

استبدال ديكتاتور بآخر!

في مطلع عام 2005 تمكن مئاتُ الآلاف من المتظاهرين سلميًّا فيما عرفت بالثورة البرتقالية من تغيير نظام الحكم في (أوكرانيا) في مشهد عُدَّ الأكثر تأثيرًا منذ سقوط حائط برلين.

في السنوات التي تلت، تحوَّل النموذج البرتقالي إلى رسالة أيديولوجية عابرة للحدود، وصلت أصداءُ الثورة إلى لبنان ومصر وشرق إفريقيا.. في القارة الآسيوية وجَّهت (روسيا والصين وأوزبكستان) تحذيرات لمواطنيها بأن أيَّة تنظيمات «برتقالية» سيتم سحقها بيد من حديد.

وبعد خمس سنوات من ذلك الحدث، أطاح الناخبون الأوكرانيون بزعيم الثورة (فيكتور يوشينكو) ومن بعده شريكته (يوليا تيموشينكو)، وتخرج كبرى وسائل الإعلام في العالم بعناوين متشابهة مفادها «الموت الحزين للثورة البرتقالية».

كانت الصدمة الأكبر لجماهير العالم الثالث حين **تأكَّدت أن الثورة البرتقالية لم تتحرك بـ«قوة المقهورين» بل حركتها «أموال المنتفعين» من رجال أعمال الداخل ورجال مخابرات الخارج»**.

فقبل سنوات وقف المواطن الأوكراني خلف الثورة البرتقالية دعمًا لمواجهة طبقة فاسدة من رجال الأعمال، كانت الدلائل جليَّةً لا تُخطئها العين، احتكار وتربح غير مشروع من نقل وبيع الغاز المستورد من روسيا، قرصنة أموال البلاد في شكل قروض من البنوك الوطنية ثم التهرُّب من السداد، فضلًا عن هيمنة فئة قليلة من الأثرياء على قطاع المناجم ومصانع الصلب.

الأكثر قسوة كان التمثيل السياسي الهزليُّ في الأحزاب والبرلمان، حتى إنَّ الأحزاب المقربة من السلطة كانت تبيع المقعد البرلماني بنحو ثلاثة ملايين دولار لمن يرغب من رجال الأعمال، هكذا تحوَّل البرلمان الأوكراني إلى «ناد للمليونيرات» وليس مجلسًا ممثلًا عن الشعب، على نحو ما يرصد (آسلوند وماك فول) في كتابهما «ثورة بلون البرتقال» الصادر عام 2006 عن مركز كارنيجي.

وقف الشعب الأوكراني خلف (فيكتور يوشينكو) مستحضرًا الفترة التي عمل فيها رئيسًا للوزراء وحوَّل العجز في ميزانية البلاد عام 1999 إلى فائض في ميزانية العام التالي. كان الشعب الأوكراني يتطلَّع إلى (يوشينكو) رئيس البنك المركزي السابق الذي أقرَّ برنامجًا للإصلاح الزراعي وأكمل طريق توزيع المزارع الجماعية على الفلاحين.

في ساحة ميدان الاستقلال في يناير 2005 وفي حضور نحو مليون مواطن أوكراني من مناصري الثورة البرتقالية، قدَّم زعيم الثورة (فيكتور يوشينكو) «الوعد المستحيل» حين قطع على نفسه عهدًا بتحقيق عشرة أهداف، أهمها توفير خمسة ملايين فرصة عمل، وزيادة الرواتب والمعاشات، وخفض الضرائب، وشن حرب على الفساد، ومضاعفة الناتج الزراعي، والحد من الفجوة بين الأثرياء والفقراء، وإيقاف الانكماش الديمغرافي في الأمة الأوكرانية.

أظهر كشْف الحساب بعد خمس سنوات أنَّ قليلًا من الوعود قد تحقق.. لم يبتلع الشعب الأوكراني عدم التحسن في الظروف الاقتصادية، أو عدم توفير فرص عمل، أو زيادة نسبة من يعيشون دون خط الفقر إلى 37٪ من السكان.

تجدر الإشارة هنا إلى أن كثيرًا من الجماهير الحالمة صدَّقت أنَّ الثورات الملونة هي هبة عفوية للشعوب.. الحقائق التي تم ترجمتها لاحقًا من الداخل الأوكراني تشير إلى أن الثورة البرتقالية وصلت بتمويل بعض رجال الأعمال المناوئين للنظام القديم.

فعلى سبيل المثال تكلف (فيكتور يانكوفيتش) ورجال الأعمال المناصرين له في الحملة الانتخابية لعام 2004 ما يزيد عن 700 مليون دولار، بينما دفع رجال أعمال منافسون يموِّلون الثُّوار البرتقاليين أكثر من 150 مليون دولار خصصت فقط لتغطية نفقات التجمهر في ميدان الاستقلال في مطلع عام 2005 من أجل توفير الخيام والتدفئة في ميدان الاستقلال الذي غمرته الثلوج، وتوزيع وجبات الطعام، وتمويل الفرق الموسيقية التي عزفت الأهازيج الثورية.

لم تكن الثورة البرتقالية حرة إذن، بل هي مدينةٌ لمن دعمها ماليًّا، ومن فتح قنواته التلفزيونية الخاصة للدعاية، وانقسم رجال الأعمال في الدولة بدورهم إلى مناصرين للنظام القديم ومناصرين للحكومة البرتقالية.

لم يكن رجال الأعمال المحترفون للعمل السياسي يدعمون الثورات أو الشخصيات السياسية من أجل الديمقراطية أو حبًّا في رخاء الشعوب، بل انتظروا اقتسام الكعكة، وطالبوا بالسكوت عمَّا يقومون به من أنشطة، المشروع منها وغير المشروع.

هكذا وقعت الصدمة الأكبر لجماهير العالم الثالث التي تراقب عن بعد، حين تأكدت أن الثورة البرتقالية لم تتحرك بـ«قوة المقهورين» التي تحدَّث عنها (فاتسلاف هافيل) في سبعينيات القرن العشرين، بل حركتها «أموال المنتفعين» من رجال أعمال الداخل ورجال مخابرات الخارج.

ارتكب الرئيس (فيكتور يوشينكو) وحلفاؤه في الثورة البرتقالية أربعة أخطاء فادحة أودت بحياة الثورة البرتقالية، وهي:

أولًا: عجز الحكومة البرتقالية عن مواجهة الفساد: فقد وجد (يوشينكو) نفسه أمام تراث من النهب حوَّل أوكرانيا إلى ضيعات خاصة لشريحة رجال الأعمال المحترفين المنتهزين للمناصب السياسية.

لم يكن أمام (يوشينكو) سوى خيارين: أن يتبنى نهج (فلاديمير بوتين) (لم تكن لديه في الواقع مقومات تلك الشخصية) فيضرب بقبضة من حديد ويمارس الاعتقال والنفي والتصفية السياسية، وهنا يفقد الرسالة التي جاء بها وهي الديمقراطية والحرية والتغيير السلمي.. أو أن يمضي في الخيار الثاني ويعمل على تحسين الأوضاع بالتدريج، فيحافظ على شخصية الإصلاحي المستنير والرئيس الليبرالي الممدوح من الغرب، غير أن الزمن سرقه وضاعت خمس سنوات وبلاده في قبضة المتنفعين فعليًا وتحت رئاسته صوريًا.

يمكننا إذن فهم ثبات مؤشرات الفساد في أوكرانيا، فتقرير الشفافية الدولية لعام 2009 وضع أوكرانيا في المرتبة 146 (من بين 180 دولة) حين أعطاها 2,2 درجة (من إجمالي عشر درجات للشفافية الكاملة) وهي نفس الدرجة التي حصلت عليها في العام 2004 قبل قيام الثورة البرتقالية.

ثانيًا: انهيار ثقة الشعب في حكومته: ففي الوقت الذي أرجع فيه شركاء الرئيس الأوكراني فشل الثورة إلى ضعف شخصية الرئيس، اتهم (يوشينكو) من جانبه شريكته رئيسة وزراء بلاده (يوليا تيموشينكو) بأنها سبب الفشل الاقتصادي في السنوات الخمس الأخيرة، وذلك بعد أن اتهمها سلفًا بخيانة مبادئ الثورة حين تحولت فجأة إلى التصالح مع روسيا والتودد إلى فلاديمير بوتين.

على هذا النحو يؤكد عدد من المحللين من الداخل الأوكراني أن الناس لم يعد بمقدورهم تمييز الثُّوار الخائنين عن المجاهدين الشرفاء، فالألوان صارت في أوكرانيا اليوم رمادية لا برتقالية.

ثالثًا: الإفلاس الأيديولوجي: معروف أن الثورة البرتقالية اشتعلت كي لا يصل إلى مقعد رئيس البلاد رئيس الوزراء السابق (فيكتور يانكوفيتش) المعروف في الإعلام الغربي بـ «ابن روسيا البار» لكن أن يضطر زعيم الثورة البرتقالية إلى قبول ابن روسيا

البار مرة أخرى رئيسًا لوزراء البلاد نتيجة سطوته وهيمنته البرلمانية والانتخابية فإن هذا صنع صدمَةً حقيقية لكل الحالمين (أو الواهمين) بالتغيير.

أخذًا بعين الاعتبار النتائج السابقة بدأ كثير من المحللين في سحب لقب «ثورة» عما حدث في أوكرانيا، وبدلًا من ذلك يتعاطى كثير من الكتاب اليوم مع مصطلح «الانقلاب السياسي السلمي» أو «انتقال السلطة» بين جماعات المصلحة.

رابعًا: انصراف الرُّعاة الرسميين عن احتضان «الثورة»: فالاتحاد الأوروبي لم يمارس سوى دور ناعم، وحلف الناتو وجد خسائر ضم أوكرانيا إليه في الوقت الحاضر أعلى من الأرباح المتوقعة في ظل التوتر مع روسيا.. أما الولايات المتحدة التي كانت أولَّ من بارك الثورة البرتقالية ودعم اشتعالها عبر اختراق منظمات المجتمع المدني، فقد وقفت مشلولة الحركة بسبب موقفها المتأزم في أفغانستان والعراق.

ولعل أكبر صدمة تلقتها الثورة البرتقالية هي ذلك التقاعس المدهش في موقف الولايات المتحدة التي اكتفت بمشاهدة حرب صيف 2008 حين قام الجيش الروسي بسحق الجيش الجورجي في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وكانت موسكو قاب قوسين أو أدنى من تصفية الرئيس الجورجي (ميخائيل ساكاشفيلي) زعيم ثورة مشابهة للثورة البرتقالية ألا وهي ثورة الورود، أمّ الثورات الملونة منذ العام 2003.

في السابع من شهر فبراير 2012 أجريت الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة الأوكرانية.. كانت النتيجة محسومة سلفًا بين رئيسة الوزراء الحالية (يوليا تيموشينكو) ورئيس الوزراء السابق (فيكتور يانكوفيتش). النتائج التي رجَّحت فوز (يانكوفيتش) أكدت أن الناخبين الأوكرانيين يعاقبون الثورة البرتقالية أكثر من أن يناصروا (يانكوفيتش) الذي لن يأتي بجديد على الساحة السياسية في البلاد.

في حملتها الرئاسية في شهر يناير 2010 كانت (يوليا تيموشينكو) قد وعدت بتبنِّي نهج

القبضة الحديدية، وأعربت أنها «تشعر بإعجاب بالغ بالنموذج الصيني الذي يقطعون فيه رقاب وأيادي الفاسدين والناهبين للدولة».

لم يصدق أغلب الناخبين «الوعود المستحيلة» التي رددتها (تيموشينكو) بتبني منهج صارم يكافح الفساد، فليس هناك ما يضمن نجاحها في ذلك، فالسيدة (تيموشينكو) التي تنادي بالنهج الصيني لقطع رقاب النهابين هي نفسها على رأس قائمة أكبر أثرياء أوكرانيا المتربحين فجأة من بيع القطاع العام واحتكار تجارة الغاز في تسعينيات القرن العشرين، وتثار شكوك حول شرعية تكوين هذه المرأة الشابة لتلك الثروة الضخمة.

بوصول (يانكوفيتش) إلى رئاسة أوكرانيا تتوقف قاطرة التاريخ، فلا تمضي إلى الأمام ولا تتراجع إلى الخلف، الأرجح أن (فيكتور يانكوفيتش) لن يأخذ أوكرانيا إلى نسخة طبق الأصل من روسيا ولن يقطع خطوات «برتقالية» في مغازلة الغرب، ستمضي أوكرانيا خلال السنوات المقبلة في شكل من حلول الوسط تفقد معه البلاد بوصلتها.

لكن توقف عجلة التاريخ في أوكرانيا ليس مضمونًا حتى النهاية، خاصة إذا وضعنا في الحسبان معطيات الجغرافيا السياسية لهذه الدولة المحورية التي ينتمي نصفها الشرقي إلى ثقافة ولغة روسية، ونصفها الغربي إلى هوية «أوروآسيوية» تجمع بين سياسة شرقية مستبدة واستعداد لتبني الليبرالية الغربية.

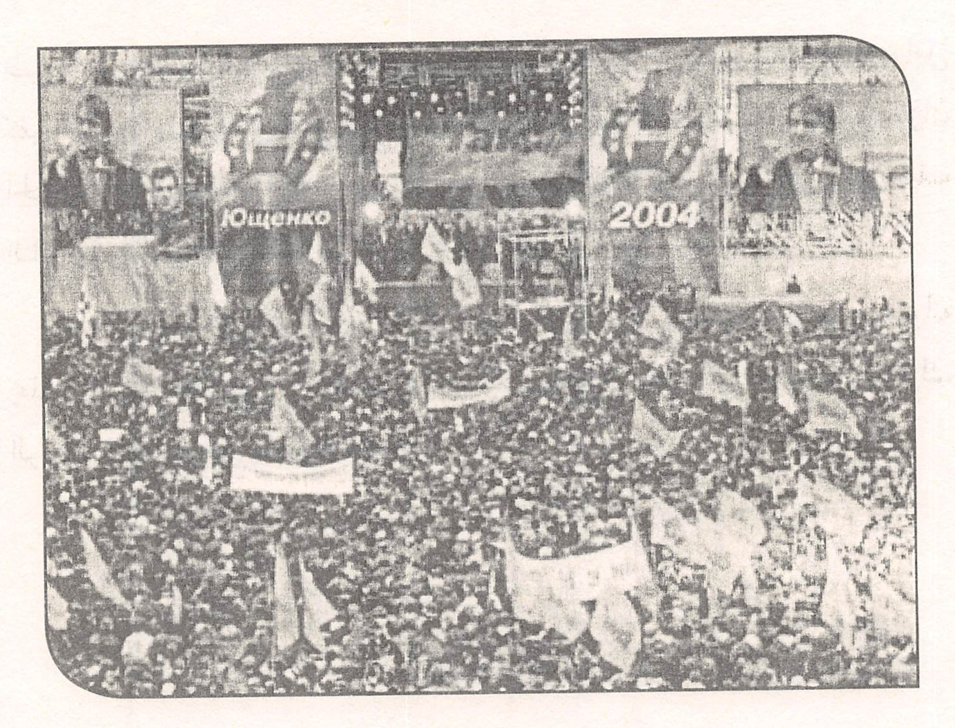
وحين نستشرف مستقبل هذه الدولة علينا أن نضع في الحسبان ما جرى مؤخرًا من إعلان الإقليم الشرقي الانفصال عن أوكرانيا، تمهيدًا لانضمامه لروسيا، مما دفع قوات الحكومة الأوكرانية للتحرك، والدخول في اشتباكات عسكرية مع قوات الانفصاليين المدعومين من موسكو ونظام الرئيس (فلاديمير بوتين)، اشتعال ثورة غضب الغرب، وتهديد الروس بعقوبات، ولكن الأزمة لا تزال مستمرة.

وأوكرانيا دولة قوية ديمغرافيًا (نحو 46 مليون نسمة) ولديها ثروات وموارد

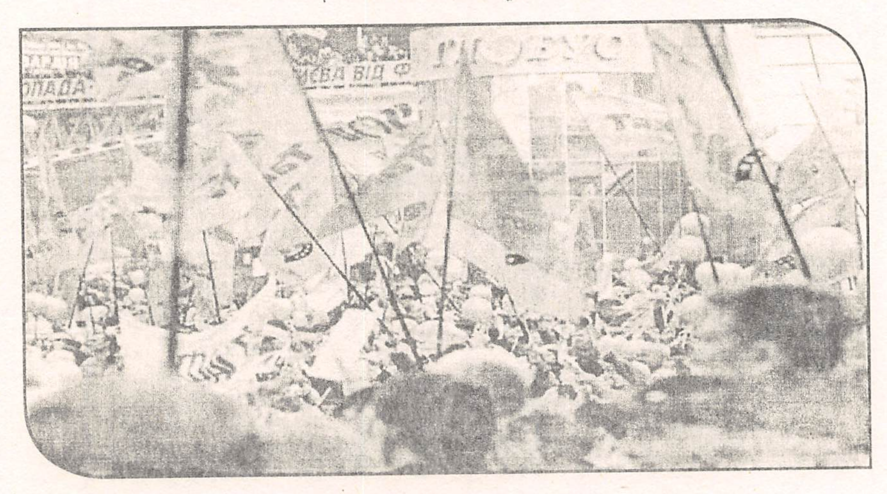
طبيعية وزراعية، وقاعدة صناعية راسخة، وقوة عاملة عالية التدريب، وكلها عوامل كفيلة بظهور واحدة من الدول الإقليمية الكبرى في القارة الأوروبية، لكنها في ميزان الجيوإستراتيجية دولة «عازلة» بين الطموح الروسي الحالم بالتوغل غربًا وسعي حلف الناتو والولايات المتحدة للاقتراب من عظم الدب الروسي شرقًا.

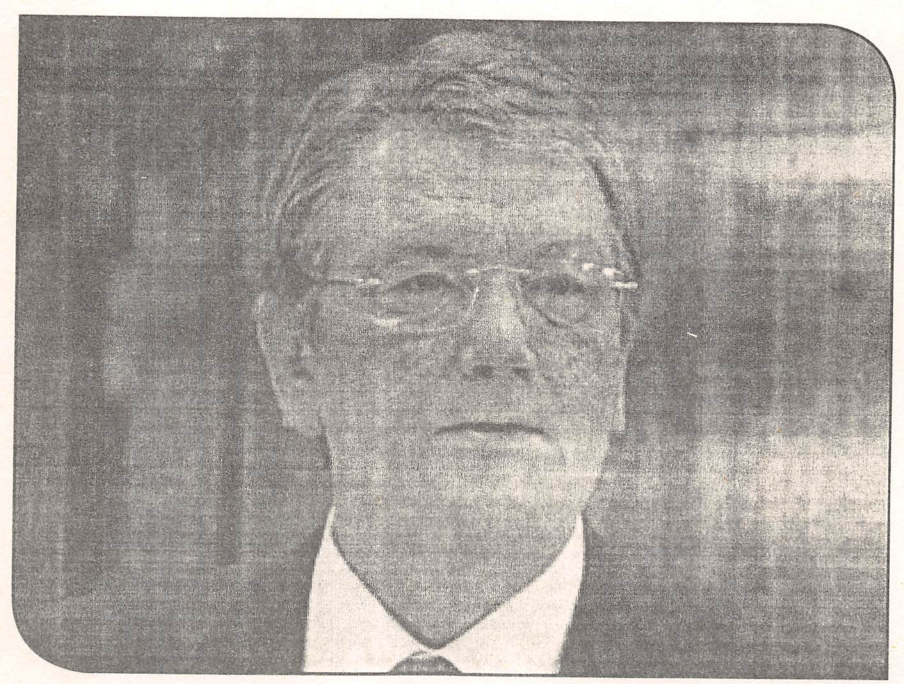
وحين نراجع تاريخ أوكرانيا العريق، نتذكر مثلًا سياسيًا تاريخيًا، الذي يبدو وأنه يحذرنا بقوله: «**التاريخ لا يصنع شيئا، لا يمتلك ثروات، ولا يخوض معارك. الرجال فقط هم من يفعلون ذلك**».

* * *



الثورة البرتقالية التي هزت أوكرانيا ولم تحقق أهدافها







يوتشينكو ويوليا.. تزعما الثورة ولم يحققا طموحات الشعب

خاتمة

تعتبر الثورة الصفوية في إيران من أخطر الحركات الانقلابية والتي تضرب جذورها في أعماق التاريخ.

فقد انتهت كافة الثورات التي أوقفت الفتوحات الإسلامية ومنها ثورات الخوارج والقرامطة والحشاشين وغيرها من الثورات لأنه لم تتبناها قومية معينة فانتهت تلك الثورات في حينها ولم يبقَ لها مضاعفات، أما الثورة الخمينية فهي ثورة فارسية الجذور تغطيها طبقة شفافة من الإسلام. وقد استمرت هذه الثورة بعنادٍ وتصميم، بعد أن كانت في بدايتها فكرة بسيطة تتمثل فقط في مجرد محبة آل البيت وأن عليَّ بنَ أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما عندما اختلفا على أحقية الخلافة فقد كان لكل منهما شيعته وأنصاره.

وقد رأى شيعة علي رضي الله عنه أن مكانته الهاشمية وجهاده وأسبقيته في الإسلام وزواجه من فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله ﷺ بالإضافة إلى بلاغته وتقواه وكراماته كل ذلك يؤهله أن يكون خليفةَ المسلمين. فوقف معه شيعته وحاربوا معه في موقعتيْ (الصفين) و(الجمل) وأيدوه.

ولكن هذا الحب تحول تدريجيًا إلى مذهب سياسي وجدت فيه القومية الفارسية طريقًا للثورة على كل ما هو عربي وأطلقوا على الإسلام في أدبياتهم اسم دين العرب، وتطور هذا الحب لآل البيت رضي الله عنهم وتمادى وتطرف بأن أصبح له فلاسفة وعلم باطن وعلم ظاهر ودخلت به كثير من الغيبيات والانحراف بعيدًا عن المنطق والمعقول... وحاول بعض المؤمنين المعتدلين من ذوي الثقافة الإسلامية والفكر السليم البعد عن الغلو والمبالغة التي ليست من الإسلام في شيء وأن يعيدوا هذا الحب لإطاره الصحيح .

ولكن من يعتبر نفسه قائد الثورة الخمينية تخلص منهم بطُرق مختلفة ليصل إلى مشروعه بأن يكون الولي الفقيه ثم يورث هذه الولاية لمن بعده وسكت الآخرون على هذا المشروع الذي لم يطرحه أحد قبل الخميني.

وفضلوا أن ينتظروا الفرج بظهور الإمام الأصيل من سرداب «سامراء» ليحل محل الوكيل الذي هو الولي الفقيه.

وقد تلاقت المصالح الأمريكية مع المصالح الإيرانية لإعادة تنظيم الشرق الأوسط الجديد فقد غذت أمريكا كثيرًا من الثورات في المنطقة لتمزيق اتفاقية «سايكس بيكو» التي لم تحقق المصالح الأمريكية بل حققت الطموحات الفرنسية والبريطانية.

ووجدت أمريكا أن الزمن تعدى هذه الاتفاقية فلا بد من إيجاد خارطة جديدة للشرق الأوسط تتناسب مع قوة أمريكا وطموحاتها.. وبذلك تكون الولايات المتحدة قد طردت النفوذ البريطاني والفرنسي وتشكل شرق أوسط جديدًا لا علاقة له بقطبيْ الاستعمار القديم وليحل محله النفوذ الأمريكي وهيمنة الدولار وبذلك تكون ثورات الشرق الأوسط وبتروله وحضارته تحت المظلة الأمريكية ثم تستطيع أمريكا بما تدعيه

من إيجاد شرق أوسط جديد بأن تعبث بالحدود وتقطف ثمرات الثورات وتقهر الشعوب الحضارية في الشرق الأوسط مهبط الأديان وقلب الرسالات السماوية ومركز العالم القديم.

ولكن شعوب الشرق الأوسط بما اكتسبته من وعي وإيمان ستُفشل المشروع الأمريكي -بمشيئة الله تعالى- ليعودوا إلى قادتهم يجرون أذيال الخيبة. ويضطرون للعودة إلى مبدأ الرئيس مونرو الذي نصح أن تهتم الولايات المتحدة بحديقتها الخلفية (أمريكا اللاتينية).

المؤلف

* * *

مصادر ومراجع

(1) كتاب «تشريح الثورة».- كران برينتون - ترجمة: سمير الجلبي - هيئة أبوظبي للثقافة والتراث - 2009.

(2) كتاب «روح الثورات والثورة الفرنسية».- جوستاف لوبون - ترجمة: محمد عادل زعيتر - المطبعة العصرية - 1934.

(3) قصة الحضارة - ول واريل ديورانت - ترجمة محمد بدران - دار الجيل - بيروت- 1988.

(٤) كتاب «زمن الكاريزما».- آرثر شفايتزر- دار نيلسون هول - شيكاغو- عرض محمد الخولي- صحيفة «البيان».الإماراتية - ٢٠ يوليو ٢٠١١.

(5) كتاب «الأبطال».- توماس كارليل - ترجمة محمد السباعي - مكتبة الآداب - 1940.

(6) المتلاعبون بالعقول - هربرت.أ.شيللر - ترجمة عبد السلام رضوان- سلسلة عالم المعرفة - الكويت - العدد 243 1999-.

(7) السلطة والشرعية - بيير بورديو - حوار - مجلة الفكر العربي المعاصر- عدد 37- 1985.

(٨) الثورة والديمقراطية وحكم العسكر - إبراهيم أبراش - موقع الصفاف الإلكتروني على الإنترنت.

(9) انتهت الثورة وبدأت الفوضى - عبدالجليل الساعدي - صحيفة «الشرق الأوسط».- 30 يونيو 2012

(10) - بين الثورة والفوضى - رياض نعسان أغا - صحيفة «الاتحاد».الإماراتية - 10 فبراير 2010.

(11) (روبسبير) والإرهاب - د. حسن حنفى - المصري اليوم -٧ اغسطس ٢٠١٤.

(12) لماذا يحارب الأصلع للحصول على مشط؟ - على سالم -شفاف الشرق الأوسط- 6 سبتمبر 2006

(13) رواية «خريف البطريرك».- جابريل جارسيا ماركيز - ترجمة: محمد على اليوسفي - مكتبة نوبل - 2010.

(14) كتاب «جين شارب: غاندي أم عميل استخباراتي بامتياز؟».- مجدي كامل - دار الكتاب العربي - القاهرة - 2014.

(15) كتاب: الربيع العربي.. إلى أين؟- مجموعة باحثين - مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ٢٠١١

(16) كتاب الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي - أ.د. إمام عبدالفتاح - عالم المعرفة - العدد 183 - الكويت - 1996.

(17) نفس المرجع السابق

(18) باسم الشرعية الثورية صودرت السلطة - محمد ولد سي قدور القورصو - صحيفة «الخبر».الجزائرية - حوار بمناسبة مرور 60 عاما على الثورة الجزائرية - أول نوفمبر 2014.

(19) الجزائر في حاجة إلى بناء شرعيات جديدة تكون محل إجماع - ناصر جابي - حوار - صحيفة «الخبر».الجزائرية - أول نوفمبر 2014.

(20) التجربة السياسية العربية.. من شعار الثورة إلى غول الجمهورية - د. محمد عبدالمطلب الهوني - مجلة «المجلة».- 22 أغسطس 2014.

(21) المرجع السابق

فهرس الكتاب